الأسبوع الصحفي

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

عدد مزدوج

■ العدد: 1748 ■ من الجمعة 30 ماي إلى الخميس 12 يونيو 2025 الموافق لـ 02 - 15 ذو الحجة 1446 ■ السنة الستون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.alousboue.ma

تحت الأضواء | العدوي تعري ثغرات التدبير الإداري والمحاسباتي للأحزاب

تحليل إخباري | خطبة الجمعة بين إملاءات وزير الأوقاف وانتقادات المنتقدين

سري

في أولى قراراته على رأس مجموعة «اتصالات المغرب»، خلق محمد بنشعبون، الذي تم تعيينه خلفا للمغضوب عليه من طرف الشركاء الإماراتيين، أحيزون، ضجة كبيرة، بعدما قرر تقليص دعم مهرجان النافذين الكبار إلى الربع(..)، مع إغلاقه لبعض المشاريع «الأحيزونية» التي لم تحقق أي نجاح يذكر(..).

لا عيد كبير.. لا مال كثير

ذئاب وسط القطيع

بغض النظر عن «الفراقشية الكبار»، وما ربحوه من دعم موجه أساسا لدعم المحتاجين الصغار(..)، وبينما توجهت الإرادة الملكية إلى حماية القطيع الوطني، عبر إلغاء شعيرة الذبح هذا العام، والاكتفاء بما تبقى من فضائل العيد الكبير.. لم يراع بعض المواطنين و«الشناقة» والجزارين بجميع أنواعهم(..)، ظروف إخوانهم، فحطمت «أرقام الذبح» كل المقاييس، حيث أن جزارا واحدا بات يذبح مئات الخرفان في أسبوع واحد، داخل بعض المناطق، بينما «نجح» التهافت على «الدوارة» و«اللحم» و«الدجاج» في رفع الأسعار، بشكل غير مسبوق.. أمام قدرة شرائية ضعيفة، وقطيع وطني منهك(..)، وقد تحول البعض إلى ذئاب وسط القطيع، الذي يعاني من مجزرة غير قانونية، في ظل عدم إطلاق إجراءات رادعة حتى الآن(..).

التفاصيل في ركن «بين السطور»

ملف الأسبوع | الأحزاب بين عهد الملك الحسن الثاني وعهد الملك محمد السادس

متابعات | فشل قطاع الماء بين أربعة وزراء وإهدار الملايير على مشاريع بدون محاسبة

كواليس الأخبار

بيان السطور

بقلم: الطيب العلوي

لا عيد كبير.. لا مال كثير

بعيدا عن زمن السلطان محمد بن عبد الله، الذي اتسم بما سمي «الفتنة الكبرى»، إذ لم يكن منشغلا إلا بتحركات زوجته لالة فاطمة، التي هي نفسها ابنة السلطان مولاي سليمان، والتي في عيد من الأعياد، قررت إزعاج الوقت(...) تحضيرا لولدها الأمير مولاي علي ليضمن مستقبله في الحكم، وبينما زوجها محمد الثالث يحتفل بعيد الأضحى في مكناس، وفي عز هذه الفتنة الكبرى(...)، توجهت هي إلى مولاي إدريس زرهون وذبحت فيه ثلاثين كبشا، وتوجهت في اليوم الموالي إلى سيدي حرازم، وذبحت فيه عشرة أكباش، ثم توجهت في اليوم الموالي إلى سيدي موسى بصفرو، حيث ذبحت عشرة أكباش، وفي كل مرة التف حولها السكان وانضموا في حفلات دامت أياما وليال من المشويات(...).

بعيدا إذن، عن زمن الخير والخمير.. زمن لم يعد يجمعنا به إلا الخير والإحسان، لا ماديا ولا معنويا، ربما فقط لقلة قليلة ممن ابتعدوا جغرافيا قبل أن يعودوا(...)، ففي زمننا هذا، حركت السخرية أصابع المدونين مع اقتراب العيد، ومع اقتراب ثمن «الدوارة» من حاجز 800 درهم، وقرأنا:

- «ادفع تأمين 99 درهما شهريا واحم الكرشة من تقلبات السوق».
- «إعلان: دوارة مستعملة للبيع بحالة ممتازة، شُويت مرة واحدة فقط، مع علبة عطرية كهدية».
- «الدوارة تدخل بورصة الدار البيضاء ضمن مؤشر لحوم الأحشاء الفاخرة»..

يبدو أنه لا قرار رسمي يشغل البال، ولا شعيرة تهم، ولا بأس إن فات الدعاء، والشعب عازم على الذبح ولو قبل العيد، فما يهم المغاربة هو إشعال الفحم وتقليب الكبدة(...)، رغم إعلان الملك إلغاء الشعيرة هذا العام رأفة بجيوبهم.

المواطنة سلوك، والمواطنة المقرونة بالتعلم والوعي هي أساس تقدم المجتمعات، لكن ما حدث خلال الأيام القليلة الماضية، يؤكد أن شيئا ما ليس على ما يرام(...)، وبينما كان من المفترض ترك القطيع الوطني على حاله، يتخبط وسط مشاكله التي تهدده بالانقراض(...)، تم إطلاق العنان لممارسات غير مسبوقة تحت يافطة «التهافت المفضي للموت»، وبدل اغتنام فرصة إلغاء شعيرة الذبح، لترك الفرصة أمام القطيع الوطني لترتيب أوراقه من جديد(...)، تسابق «الجزارون بجميع أنواعهم» على ذبح أجود أنواع الخرفان، بينما تسابق مواطنون آخرون على تخزين كميات مهولة من اللحم والدوارة، في ثلاجاتهم..

المغاربة يسمونها «اللهطة»، ولكن الأمر تجاوز الوصف عندما أصبح القطيع يتعرض لحرب إبادة(...)، والغريب في الأمر أن المتهافتين على النيل من القطيع، كانوا يشتكون إلى حدود السنة الماضية من ضعف القدرة الشرائية، وغيرها من المبررات التي تكاد تفسد فرحة العيد.. فماذا حصل؟ وما ذنب القطيع أمام هذا السلوك الانتقامي.. ؟

العيد سيمر بأي حال من الأحوال، لكن التكالب على القطيع لا يمكن المرور عليه مرور الكرام، سواء تعلق الأمر بأولئك الذين يريدون القضاء على القطيع الوطني، بسلالات هجينة ومنفوخة قادمة من الخارج، أو من طرف أولئك الذين لا يرون في الكبش سوى كائنا يستحق الذبح، والرفس تحت الأقدام، حتى لو تطلب الأمر الركوب على قرارات حكومية، بعيدة عن الواقع(...).

كل عيد ووطننا بخير ..

تعيين رئيس وزراء حقوقي بالتزامن مع العقوبات الأمريكية

هل تتدخل الصين لإفشال المؤامرة على السودان ؟

الرباط. الأسبوع

بينما تتواصل على الأرض الساخنة نتيجة الحرارة والحرب، معركة الشعب السوداني ضد المؤامرة الكبرى(..)، وبينما يتواصل صمود الجيش بقيادة صارمة من الجنرال عبد الفتاح البرهان، والحكومة والشعب ضد المناورات والمسيرات، وقلة الموارد.. اختارت الولايات المتحدة الأمريكية تعميق جراح هذا البلد، بإعلان التوجه نحو فرض عقوبات اقتصادية عليه، من خلال خلق قيود على الصادرات الأمريكية وخطوط الائتمان الحكومية الأمريكية.. وهي عقوبات لن تزيد إلا من آلام الشعب، بعد أن وصفها المتتبعون بأنها مشاريع عقوبات متسرعة، في غياب دلائل واقعية على «التورط في الانتهاكات» خلال مواجهة ميليشيات الدعم السريع، المتورطة بالأدلة في ارتكاب الإبادة ضد السودانيين(..).

الإدارة الأمريكية لم تراع أيضا المسلسل السياسي الذي تسلكه السودان فوق طريق مليء بالألغام، بعد صدور قرار من رئيس مجلس السيادة الانتقالي، قضى بتعيين واحد من عناوين الكفاءة السودانية، الرئيس السابق للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، كامل إدريس، رئيسا لمجلس الوزراء، هذا الأخير يجمع بين الخبرة في القانون والعلوم السياسية والشؤون الدولية والمالية، بل إن ترجيح مكانته عند البرهان ارتبط أيضا بعضويته في لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة.. فماذا تريد أمريكا ؟

البرهان إدريس

وتبقى إحدى نقاط قوة رئيس الوزراء الجديد، هي خبرته في أساليب الخداع الغربية، من خلال تجربته كأستاذ فخري بجامعة بكين الصينية، وهي الجامعة التي لا تلعب في مثل هذه التعيينات(..).

ماذا لو لعب رئيس الوزراء الجديد دورا في الانفتاح على جهود الصين في إحلال السلام والوساطة بالعالم، خاصة بعد الدور الملحوظ الذي يلعبه الرئيس الصيني شي جين بينغ، في قيادة دول الجنوب العالمي، نحو رفض أساليب الهيمنة الأمريكية، بل إن الأمريكيين يعرفون أكثر من غيرهم فشل أسلوب العقوبات الاقتصادية على البلدان النامية، وهو الأمر الذي دفع وزير الخارجية الصيني، إلى السخرية في مؤتمراته الصحفية الأخيرة، من هذا الأسلوب بقوله: «أينما يوجد الحصار.. يوجد الاختراق، وحيثما يوجد القمع.. يوجد الابتزاز» ؟

وتعد الصين نموذجا حيا لتحدي العقوبات الأمريكية، حيث حقق الحزب الشيوعي الصيني نجاحات عملاقة رغم الحصار الغربي.. فماذا لو حصل تقارب بين السودان والصين ؟

الخبراء القضائيون يرفعون تظلما إلى عبد النباوي لإيقاف الشكايات الكيدية

الرباط. الأسبوع

تقدم مجلس رؤساء الجمعيات القطاعية للخبراء القضائيين، بملتمس إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، محمد عبد النباوي، من أجل التدخل في شأن الشكايات الكيدية الموجهة ضد الخبراء القضائيين.

وطلبت الرسالة من عبد النباوي، التدخل لرفع الحيف عن الخبراء القضائيين، جراء ظاهرة غير اعتيادية تمس بشكل مباشر استقلاليتهم، وتتعلق بالارتفاع المقلق في عدد الشكايات الكيدية الموجهة ضدهم، لا لغرض الطعن القانوني في مضمون تقاريرهم المقدمة أمام المحاكم، ولكن قصد ممارسة الضغوطات عليهم وترهيبهم من خلال جرجرتهم أمام المحاكم الزجرية بسبب تقارير خبراتهم القضائية الموضوعية، وتحويل الخبير إلى متهم دون مراعاة لطبيعة عمله الفنية والتقنية.

والتمس مجلس الخبراء القضائيين من الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، حث قضاة التحقيق وقضاة النيابة العامة، على التمحيص الدقيق في الشكايات المقدمة ضد الخبراء القضائيين، وعدم تحريك المتابعة الزجرية إلا في الحالات التي يثبت فيها بالملموس ارتكاب الخبير لأفعال التدليس أو الزور، ثم الرفع من منسوب الضمانات القانونية قبل تحريك المتابعات، سواء عبر تعديل تشريعي أو عبر توصية قضائية تنص على ضرورة إحالة الشكاية على هيئة خاصة أو استشارة لجنة مهنية قبل تحريك أي متابعة، وشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد من يثبت في حقه تقديم شكاية كيدية، أو توظيف الشكاية بشكل انحرافي بقصد التأثير على نتائج الملف، أو الإضرار بالخبير، وذلك بموجب الفصل 445 من مجموعة القانون الجنائي المتعلق بجريمة الوشاية الكاذبة.

إبرام صفقة بـ 300 مليون يثير الجدل في رئاسة الحكومة

الرباط. الأسبوع

أثارت رئاسة الحكومة الكثير من الجدل وعلامات استفهام بعد إطلاقها صفقة عمومية لتوريد وتركيب منصة معلوماتية وتحديث البنية التحتية الرقمية لمصالحها، بكلفة تقارب 3 ملايين درهم (أزيد من 300 مليون سنتيم).

هذه الصفقة تأتي في ظل دورية رئاسة الحكومة التي تلح على القطاعات الوزارية بترشيد النفقات وتقليص عدد الصفقات والمصاريف، مما يجعل هذه الصفقة تدخل ضمن النفقات غير المبررة أو التي لا فائدة منها على مستوى الخدمة العمومية والحكامة.

الملاحظ أن إعلان الصفقة يتضمن مجموعة من الشروط، منها تركيب خوادم متطورة، وأنظمة تخزين متقدمة، وترخيص برامج من قبيل VMware، والتي تبقى من حظ شركات محددة في المجال، وقد تحرم شركات وطنية من المشاركة لأنها لا تملك العلامة التجارية المطلوبة.

ويبقى السؤال المطروح: لماذا لم تلجأ رئاسة الحكومة إلى وكالة التنمية الرقمية، أو وزارة الانتقال الرقمي لتركيب أو إحداث منصة رقمية، عوض إغراق الإدارة بمعدات جديدة وصرف مبالغ كبيرة ؟

صياغة قانون جديد للمجلس الوطني للصحافة

الرباط. الأسبوع

كشف المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل، عن شروع الوزارة في صياغة مشروع قانون جديد للمجلس الوطني للصحافة، وقال بأن الوزارة تشتغل يوميا لإخراج النص القانوني الجديد، الذي سيضمن ممارسة التنظيم الذاتي لقطاع الصحافة وتخليق المهنة.

وأوضح بنسعيد، أن هذا النص الجديد يستند إلى حصيلة تجربة التنظيم الذاتي التي عرفها القطاع، والتي وفرت معطيات عملية لصياغة تشريعات تضمن استقلالية المهنة وتخليق ممارستها، وأكد أن هذا المسار لم يكن مجرد إجراء إداري فقط، بل إنه يمثل قناعة دستورية راسخة بأن حرية الصحافة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال آليات تنظيم ذاتي تضمن الاستقلال وتحمل المسؤولية.

وأضاف الوزير أن التنظيم الذاتي، يسعى إلى حماية المهنة من الممارسات غير الأخلاقية أو غير المهنية التي قد تضر بسمعتها، مثل نشر الأخبار الكاذبة، والتضليل، وغيرها من الممارسات السلبية.

بنسعيد

الخدمة العسكرية

واجب ومفخرة وطنية

مع اكتساب لخبرات مهنية

التسجيل مفتوح لغاية 23 يونيو
أمام الشباب من 19 إلى 25 سنة

www.tajnid.ma

كواليس الأخبار

أخنوش ووهبي.. من إقبار لجنة مكافحة الفساد إلى «إعدام» دور المجتمع المدني

الرباط. الأسبوع

لازال موضوع حرمان المجتمع المدني من الترافع في قضايا الفساد، يطرح النقاش والكثير من الجدل لدى الرأي العام، خاصة بعدما تمت المصادقة على قانون المسطرة المدنية من قبل مجلس النواب دون استحضار الآثار الجانبية لهذا القانون على المستوى الدولي والتضييق الممارس على المجتمع المدني.

فبالرغم من أن مسؤولي مؤسسات الحكامة (زينب العدوي وأمينة بوعياش ومحمد بنعليلو وعبد القادر اعمارة)، والرؤساء السابقين (شكيب بنموسى ورضى الشامي ونزار البركة ومحمد البشير الراشيدي)، دعوا في عدة تقارير ولقاءات الحكومات السابقة والحالية برئاسة أخنوش، إلى الاهتمام أكثر بتخليق الحياة السياسية ومكافحة الفساد والرشوة، من أجل تكريس الحكامة والشفافية وحسن تدبير المال العام، إلا أن وزير العدل يحصر محاربة الفساد فقط في ملاحقة المنتخبين، ولا يستحضر وجود مؤسسات عمومية ووكالات وطنية متعددة قد تعرف سوء تسيير وتدبير المشاريع والمال العام، ما يطرح السؤال: من سيحاسبها ؟

فالمغرب يعرف الكثير من الاستثمارات العمومية التي تمول من خزينة الدولة، لإنجاز مشاريع عملاقة، والتي يتم تمويل بنائها من خزينة الدولة والمال العام، الأمر الذي يقتضي المراقبة والتتبع من قبل المؤسسات المسؤولة، لكن هناك مشاريع واستثمارات تنجز على مستوى الأقاليم، وهو ما يتطلب التعاون مع المجتمع المدني في حالة رصد اختلالات وتجاوزات، عوض قطع الطريق عليه للمساهمة في تخليق الحياة العامة وحماية أموال الدولة.

ويبقى السؤال المطروح: لماذا تصر الحكومة برئاسة عزيز أخنوش، على إقبار اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، التي لم تر النور في عهده، ولم يتم عقد أي اجتماع بخصوصها للدفع بالاستراتيجية الوطنية، والتي تتضمن ضرورة إشراك المجتمع المدني والعديد من المنظمات والفعاليات لإنجاحها؟

فالملاحظ أن حكومة أخنوش منزعجة من المجتمع المدني النشيط في مجال مكافحة الفساد والترافع في قضايا المال العام، لكنها متساهلة مع الجمعيات التي تستغل العمل الخيري والاجتماعي في المجال السياسي مثل جمعية «جود» التي أكد رئيس حزب الأحرار أنه يدعمها ماليا.

في هذا الإطار، يؤكد محمد المسكاوي، رئيس الشبكة المغربية لحماية المال العام، أن المادتين 3 و7 غير دستوريتين وغير قانونيتين، وتتناقضان مع الدستور الذي أعطى مكانة مهمة لجمعيات المجتمع المدني في جميع المجالات بعد نضال طويل، ثم إن المغرب مصادق على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والتي تعتبر المجتمع المدني شريكا أساسيا في هذا المجال، وبالتالي، منع الجمعيات من الترافع أو وضع شكايات بشكل مباشر هو ضرب للدستور وللاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، ومن تم، فاعتماد هذا المشروع سيؤثر على ترتيب المغرب في التصنيف الدولي السنة المقبلة.

وقال المسكاوي، أن ما تقوم به الحكومة في شخص وزير العدل، من خلال حصر النقاش في ابتزاز بعض المنتخبين، يعتبر استهزاء بالمنتخبين وبالأحزاب، واستهزاء بفكرة مكافحة الفساد، عكس الشبكة المغربية التي ترى أن هناك تهريبا للنقاش حول مجال حكامة المؤسسات والميزانية العامة للدولة وحصره في المنتخب، مشيرا إلى أن المغرب مقبل على تنظيم كأس العالم واستثمار ملايير الدراهم في المنشآت الرياضية والسياحية وغيرها، وهي مشاريع لن تقوم الجماعات ولا المنتخبون بتدبيرها.

وانتقد نفس المصدر، قيام وزير العدل، منذ تعيينه، بسحب مشروع الإثراء غير المشروع، السابق، في القانون الجنائي، وإقباره وعدم تقديم أي بديل عنه، والتهرب من التحدث عن تضارب المصالح الصارخ في عهد هذه الحكومة ابتداء من رئيسها، والصفقات بملايين الدراهم التي يستفيد منها بعض الناس في الأحزاب، ومشكلة دعم مستوردي المواشي، مؤكدا أن منع الجمعيات من التبليغ عن الفساد يعبر عن غياب الإرادة السياسية لمكافحة الفساد لدى الحكومة.

أخنوش ووهبي

لا

اتهام الاتحاديين بـ«بيع» المعارضة

الرباط. الأسبوع

يبدو أن المعارضة البرلمانية وصلت إلى مفترق الطرق وإلى خط اللارجعة، بعد أشهر من محاولات التقارب في العمل والتنسيق فيما بينها من أجل الترافع عن القضايا التي ترتبط بالمجتمع والقضايا الكبرى..

فقد دخلت المعارضة البرلمانية أزمة ثقة واضحة، نتج عنها تبادل الاتهامات فيما بين مكوناتها بـ«الخيانة» و«بيع الاتفاق» و«النفاق».. بعد فشلها في تقديم ملتمس الرقابة لإسقاط حكومة أخنوش أو إحراجها أمام الملك والشعب، إذ بالرغم من محاولات التنسيق والتقارب من أجل رفع ملتمس الرقابة إلى مجلس النواب، إلا أنها دخلت في خلافات موازية حول الزعامة أو من يطرح الملتمس.

واتهمت فرق من المعارضة حزب الاتحاد الاشتراكي بقيادة إدريس لشكر، بـ«بيع» الشركاء، وموقفه السياسي تجاه الحكومة مقابل أن يكون له دور أو تموقع خلال الانتخابات التشريعية المقبلة 2026، واعتبرت انسحاب «الوردة» من اتفاق تقديم ملتمس الرقابة، «طعنة وخيانة من قبل الاتحاديين».

ومن جهته، سبق للفريق الاتحادي بمجلس النواب، أن حمل مكونات المعارضة مسؤولية فشل ملتمس الرقابة، بسبب تفضيل بعض مكونات المعارضة الدخول في تفاصيل ذاتية وتقنية لا علاقة لها بالأعراف السياسية والبرلمانية، وإغراق المبادرة في كثير من الجوانب الشكلية التي تتوالد في كل اجتماع.

لشكر

إطلاق منصة جديدة لمحاربة الفساد

الرباط. الأسبوع

أطلقت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بعد تعيين محمد بنعليلو على رأسها، منصة إلكترونية جديدة مخصصة لاستقبال البلاغات المتعلقة بحالات الفساد، مع ضمان حماية هوية المشتكين وسرية المعلومات المقدمة.

وحسب الهيئة، فإن المنصة الجديدة توفر إمكانية تقديم الشكايات والتبليغات، والمعلومات المتعلقة بالفساد بشكل آمن، مع تمكين المبلغين من متابعة حالة ملفاتهم والإجراءات المتخذة من خلال إدخال رقم خاص يُمنح لكل بلاغ، وذلك عبر قسم خاص بتتبع الملفات داخل المنصة.

وكشفت الهيئة أن هذه الخطوة تأتي في إطار تعزيز الجهود الوطنية لمحاربة الإفلات من العقاب، ودعم تطبيق مبادئ سيادة القانون في المجتمع.

بنعليلو

برلمانيون «يحاكمون» مدير وكالة النجاعة الطاقية

الرباط. الأسبوع

اعتبر برلمانيون من الأغلبية والمعارضة، أن الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية فشلت في تحقيق أهدافها منذ تأسيسها سنة 2016.

وأمطر النواب المدير العام للوكالة محمد بن يحيى، بمجموعة من الانتقادات والملاحظات خلال اجتماع لجنة مراقبة المالية العامة بحضور الوزيرة ليلى بنعلي، بخصوص تقييم عمل المؤسسة خلال السنوات الماضية، وعدم مناقشة عرض الوكالة منذ عدة أشهر.

وكشف النواب عن بعض النواقص والاختلالات التي تعرفها الوكالة على مستوى الموارد البشرية والمالية، ومحدودية دورها في مجال الطاقة، وارتفاع أعمار الموظفين وعدم توظيف الكفاءات الشابة المتخصصة في قطاع الطاقة، كما تعرف تأخرا في تنزيل استراتيجيات مهيكلة، وضعفا في تفعيل خطط تدخل مبتكرة، وعدم وضوح في تقييم النتائج المحققة.

ودعا نواب المعارضة إلى توسيع عمل الوكالة الوطنية وإخراجها إلى الأضواء عوض أن تبقى حبيسة في دائرة ضيقة، مثل التوعية والتحسيس، ومنحها صلاحيات واسعة لإخراج البرامج والاشتغال على أرض الواقع، وانخفاض في عدد المستخدمين من 121 إلى 100 في سنة 2024، وكشفوا عن تداخل الاختصاصات وغياب التنسيق بين الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، وبعض مؤسسات، مثل شركة الهندسة الطاقية، وجهات أخرى، مما يؤدي إلى عدم تحقيق النجاعة المطلوبة.

بن يحيى

كواليس الأخبار

تحت الأضواء

العدوي تعري ثغرات التدبير الإداري والمحاسباتي للأحزاب

الرباط. الأسبوع

رصد تقرير زينب العدوي، رئيسة المجلس الأعلى للحسابات، العديد من الاختلالات والنواقص في تدبير مالية الأحزاب السياسية، والمتعلقة بصرف الدعم المالي العمومي، والتدبير المالي السنوي المتعلق بالأجور والمصاريف والكراء، مبرزا مجموعة من الملاحظات السلبية على كيفية تعامل الأحزاب مع المال العام وحتى أموالها التي تجمعها من الأعضاء والمنخرطين.

وأبرز التقرير المتعلق بمالية الأحزاب السياسية، مجموعة من النقائص تتعلق بـ 17 حزبا، تتوزع بين نفقات غير مبررة، بوثائق الإثبات القانونية 93.3 %، ونفقات مدعمة بوثائق إثبات غير كافية 5.4 %، أو معنونة في غير اسم الحزب 1.3 %، بحيث أرجع هذه الوضعية إلى عدم الإدلاء ببعض الوثائق والمستندات المثبتة المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب الجاري بها العمل، فيما يخص أساسا صرف أجور المستخدمين والتعويضات، والنفقات المتعلقة بكراء المقرات الحزبية ومصاريف أخرى.

وقد رصد التقرير عدة نقائص على مستوى مسك المحاسبة لدى 23 حزبا من أصل 27، التي أدلت بحساباتها، وتتعلق هذه النقائص بعدم احترام الملاءمات ونماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد، أو عدم تضمينها مبالغ مطابقة لتلك الواردة بحسابات الموازنة، وعدم تنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة، بالإضافة إلى نقائص على مستوى صحة ترحيل أرصدة الموازنات الختامية واحترام المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة.

ووفق التقرير، فإن ثمانية أحزاب لم تحترم نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية، والتي يجب أن تتضمن جميع المعلومات ذات الأهمية البالغة المتعلقة بتسيير الحزب، وهذه الأحزاب هي: الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي، جبهة القوى الديمقراطية، فيدرالية اليسار، البيئة والتنمية، المغربي الحر، الوحدة والديمقراطية، الديمقراطي الوطني.

كما أن 15 حزبا لم تدرج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها للخزينة على مستوى الموازنة والخصومات بالحساب رقم 445 «الدولة الدائمة»، وعلى مستوى جدول الديون، ويتعلق الأمر بأحزاب: الأصالة والمعاصرة، الاستقلال، الحركة الشعبية، التقدم والاشتراكية، جبهة القوى الديمقراطية، الديمقراطيين الجدد، البيئة والتنمية، المغربي الحر، الخضر المغربي، الوحدة والديمقراطية، الوسط الاجتماعي، الحرية والعدالة الاجتماعية، النهضة، المجتمع الديمقراطي، الديمقراطي الوطني.

ويضيف تقرير مجلس العدوي، أن أربعة أحزاب أنجزت عمليات محاسبية دون احترام بعض القواعد والمبادئ المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب، لاسيما قاعدة عدم المساس بالموازنة، التي تقتضي ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة، ويتعلق الأمر بالاتحاد الاشتراكي، جبهة القوى، والمغربي الحر، وفيدرالية اليسار، كما أن ثلاثة أحزاب لم تحترم المقتضيات المتعلقة بتنظيم المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب، والتي تلزمها بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني، عملية بعملية مع تقديم جميع الإيضاحات بشأنها، ويتعلق الأمر بأحزاب: التجمع الوطني للأحرار، في شأن تحصيل بعض الموارد، وعدم ترتيبها عملية بعملية؛ حزب الأصالة والمعاصرة، بخصوص تنزيل عمليات محاسبية؛ ثم حزب جبهة القوى الديمقراطية، بالنسبة لتنزيل النفقات.

وسجل المجلس الأعلى للحسابات عدم قيام ستة أحزاب بدعم النفقات المتعلقة بكراء مقراتها، بما مجموعه 600 ألف و834 درهما، بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يناهز 1 % من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب، و5 % من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية.

وتشكل نفقات كراء مقرات الأحزاب غير المدعمة بوثائق الإثبات، ما يزيد عن 22 % بالنسبة لحزب الخضر المغربي، و1 إلى 6 % لأحزاب: الاشتراكي الموحد والاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية والعمل والمغربي الحر، يقول المجلس، مؤكدا أن الأحزاب ملزمة بدعم صرف نفقات كراء مقراتها بوثائق إثبات الاستغلال، وتوصل مالكي العقارات بالمبالغ المصرح بصرفها عبر إيصالات الكراء.

وحسب التقرير، فقد بلغ مجموع النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية خارج نفقات الأجور والأكرية، ما يناهز 1.34 مليون درهم تهم ثمانية أحزاب، وهو ما يعادل 1.47 % من مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرفها، و4.45 % من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية.

وتشكل هذه النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية، ما بين 90 إلى 100 % بالنسبة لحزبين، هما الاتحاد المغربي للديمقراطية والنهج الديمقراطي العمالي، و16 % بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، وأقل من 4 % لبقية الأحزاب الخمسة، وهي: البيئة والتنمية، الاستقلال، الديمقراطيين الجدد، الاتحاد الاشتراكي، وفيدرالية اليسار الديمقراطي.

كما رصد المجلس الأعلى للحسابات في تقريره المتعلق بمالية الأحزاب، مجموعة من النقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية، واحترام سقف التحصيل نقدا، حيث بلغ مجموع مبالغ الموارد التي كانت موضوع ملاحظات من طرف المجلس، ما يزيد عن 172 مليون سنتيم همت ثمانية أحزاب، أي ما يعادل 1.64 % من مجموع الموارد المصرح بها برسم سنة 2023 من قبل الأحزاب، والتي بلغت 104.25 ملايين درهم.

وسجل المجلس - في تقريره - نقائص على مستوى تبرير جزء من الموارد المصرح بها من طرف أربعة أحزاب، حيث لم يتم دعم تحصيل مبلغ إجمالي قدره 853 ألفا و164 درهما، بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب، والمحددة بالملحق رقم 3 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة المالية (1078.09)، المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما ما يتعلق بإعلان العمليات الدائنة وما يفيد تحصيل الموارد، ويتعلق الأمر بكل من: حزب العدالة والتنمية، الذي لم يقدم أي وثائق مثبتة بشأن تحصيل واجبات المنخرطين، ومساهمات المنتخبين على مستوى تمثيليات الحزب المحلية، بمبلغ قدره 556 ألفا و785 درهما، وحزب الوحدة والديمقراطية، لم يقدم أي وثيقة بشأن تحصيل مبلغ 123 ألفا و600 درهم، قام بإيداعه بالحساب البنكي للحزب عبارة عن ديون، كما لم يدل بوثائق إثبات تحصيل 46 ألف درهم المودعة بالصندوق، لكنه قدم ضمن جوابه وثيقة تثبت توصل الوكالة البنكية بمراسلة بشأن وثائق إثبات تحصيل المبالغ.

بدوره، حزب الشورى والاستقلال لم يقدم أي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المشار إليها بشأن مبلغ إجمالي قدره 75 ألف درهم، وكذلك حزب النهج الديمقراطي العمالي لم يقدم وثائق الإثبات القانونية فيما يخص تحصيل عائدات مبلغ قدره 51 ألفا و779 درهما تم تحصيلها دون تقديم وثائق الإثبات القانونية.

ومن جهة أخرى، لاحظ مجلس الحسابات عدم قيام ستة أحزاب بدعم النفقات المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين، والمساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما مجموعه 3.40 ملايين درهم بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يعادل 16 % من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية، و3.72 % من إجمالي النفقات المصرح بها من طرفها.

وقد قامت تسعة أحزاب معنية بالملاحظة خلال سنة 2022، بتسوية وضعيتها، وهي: حزب التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي، التقدم والاشتراكية، العدالة والتنمية، الحرية والعدالة الاجتماعية، الوسط الاجتماعي، والمؤتمر الوطني الاتحادي، المندمج مع فيدرالية اليسار، ثم حزب البيئة والتنمية المستدامة.

وأكد المجلس الأعلى للحسابات، أن الأحزاب ملزمة بتبرير التعويضات والمكافآت الممنوحة لمستخدميها، وكذا تبرير صرف الأجور عن مختلف الخدمات واستخدام أشخاص غير منتمين للحزب للقيام ببعض الأعمال، مع ضرورة إبراز بطاقته الوطنية وطبيعة الخدمة أو العمل المنجز قبل تسلمه الأجر.

ما خفي

سبق القطاع العسكري كل القطاعات الأخرى، الحكومية وغير الحكومية، بإصدار أوامر صارمة بضرورة احترام توجيهات أمير المؤمنين، الملك محمد السادس، فيما يتعلق بإلغاء شعيرة ذبح أضحية العيد هذا العام.. بينما دفع «التباهي الفارغ» مواطنين آخرين إلى التهافت على شراء الأكباش و«الدوارة»..

في ظروف غامضة، وبالتزامن مع المناورات التي تهدف إلى إعادة فتح معبر «تارخال» في سبتة المحتلة بأي ثمن(...)، قام أحد أفراد الشرطة بتقديم طلب اللجوء إلى إسبانيا، انطلاقا من هذه النقطة، ما يثير عدة تساؤلات حول دوافع هذه الخطوة.. وقد تحول من شرطي إلى «عالق» في «النقطة الحدودية»، ولن يساهم قرار الاستئناف ضد طرده سوى في كسب مزيد من الوقت، حيث يفترض طرده، في غياب أي توضيحات(...).

في تطور غريب.. هالة شعت، المعروفة بـ«الدكتورة الفلسطينية» التي سطع نجمها في «التيك توك»، ويتابعها آلاف المغاربة المتضامنين معها من أجل غزة، تنقلت في طائرة جزائرية إلى تندوف، وتم استقبالها كرئيسة دولة(...)، وأعطوها ميكروفون لتربط مأساة غزة بـ«مأساة قضية البوليساريو» الوهمية(..).

شن بعض صحافيي «حماس» في الدوحة، حملة ضد المغرب بسبب مشاركة خمسة جنود إسرائيليين في مناورات «الأسد الإفريقي».. ليبقى السؤال حول سبب هذا الربط المقصود(..) بين تمرين عسكري وبين سياسات الاحتلال، في الوقت الذي سكتوا فيه عن مشاركة المقاتلات القطرية مع إسرائيل في اليونان.

تم بأكادير إغلاق حديقة عمومية برمتها، لتتحول فجأة إلى قاعة مغلقة بأمر من الوالي، لأن حزب رئيس البلدية وهو رئيس الحكومة في آن واحد(...)، قرر أن يعقد نشاطه السياسي هناك، ما أثار سخط المواطنين الذين يعتبرونها ملكا لهم، رافضين أن يصبح الملك العام امتدادا للمقرات الحزبية، التي يفترض فيها أن تكتري القاعات المخصصة لذلك.

تحدث المجلس الأعلى للحسابات، عن إنفاق حزب الأحرار مبلغ 5.6 ملايين درهم (نصف مليار سنتيم) على ثلاث دراسات فقط خلال سنة 2022، ويطرح هذا المبلغ الضخم عدة تساؤلات حول جدوى هذه الدراسات ومخرجاتها الفعلية، خاصة في ظل غياب أي تأثير ملموس لها على السياسات العامة أو القرارات الحزبية.. كما لم يُعرف المستفيدون منها(..).

الأحزاب بين عهد الملك الحسن الثاني وعهد الملك محمد السادس

عاد المشهد الحزبي في المغرب إلى الواجهة من جديد، على الأقل خلال الأسبوعين الأخيرين، حيث كان للمعارضة نصيب الأسد من تأثيث المشهد السياسي، لكن ليس إيجابا، بل سلبيا، حيث فشلت في التوافق على تقديم ملتمس الرقابة من أجل إسقاط الحكومة، ما جعل مكوناتها يتبادلون التهم فيما بينهم، حول من كان سببا في إفشال تقديم المقترح.. ولم يتوقف المشهد الحزبي بخصوص المعارضة عند هذا الحد من التدهور، بل تعداه إلى ما هو أكبر.. فقد أعلن فصيل منشق عن حزب الحركة الشعبية، عن تأسيس حزب جديد، كما تحدثت الصحافة الوطنية عن غضب داخل حزب التقدم والاشتراكية من أمينه العام محمد أمين بنعبد الله، بسبب «استفراده بالقرار والمبادرة داخل الحزب».. لكن ما أثارنا أكثر هو عودة فكرة تأسيس أحزاب جديدة، مع العلم أن آخر حزب تم تأسيسه هو حزب «الإنصاف» سنة 2018، ثم عادت هذه الظاهرة مجددا بعد ركود دام سبع سنوات كاملة.. ويحاول هذا الملف مقارنة عدد الأحزاب التي تأسست في عهد الملك الراحل الحسن الثاني وخلفه الملك محمد السادس.

أعد الملف **سعد الحمري**

انشقاق جديد داخل حزب الحركة الشعبية يبعث التساؤل حول فعالية الأحزاب الجديدة ؟

إن الملاحظ أن انشقاق حزب جديد من صلب الحركة الشعبية، كان مطروحا بقوة منذ 10 سنوات، عندما تزعم المبادرة كاتب الشبيبة الحركية سابقا عزيز الدرمومي، والقيادي السابق سعيد أولباشا.. يومها رفضت وزارة الداخلية الترخيص للحزب الجديد، بسبب طعن حزب الحركة الشعبية في تسمية الحزب الذي سمي حزب «الحركة الشعبية الأصلية»، وأيضا في اختيار شعار «المنجل» كرمز للحزب الجديد.. يومها عقد سعيد أولباشا مؤتمرا صحفيا أكد من خلاله أن رفض وزارة الداخلية تسليم حزبه وصل تأسيس الحزب لا علاقة له باسم أو شعار الحزب، كما أكد أن حزبه لا يفكر في اللجوء إلى القضاء الإداري ضد وزارة الداخلية، بل سيرفع تظلما إلى الملك محمد السادس، يشتكي فيه خرق الدستور والتضييق على العمل السياسي، وأوضح أولباشا أن الحزب الجديد الذي يتشكل من أزيد من 40 في المائة من النساء والشباب، يستمد توجهه واختياراته من الفكر الحركي، والمؤسسين الأوائل، على رأسهم المحجوبي أحرضان.

ولم تفت أولباشا الفرصة ليشن هجوما عنيفا على امحند العنصر، الأمين العام لحزب الحركة الشعبية، مبرزا أن هذا الأخير ظل لعقود على رأس قيادة الحركة، وجعل من مؤسسات الحزب مؤسسات صورية، وقال: ((هذا ما جئنا لمحاربته، لأننا نريد أن نقطع مع الريع السياسي ونريد أن يكون حزب الحركة الشعبية الأصلية، حزبا لكل الحركيين الذين اعتزلوا العمل السياسي بسبب انحراف القيادة الحركية الحالية، مشيرا في هذا الصدد إلى اعتزام الحزب المقبل على تأسيس أمانات جهوية تكون مهمتها الإشراف على تسيير الحزب جهويا، ومنح التزكيات على الصعيد المحلي والجهوي، في مقابل تقليص صلاحيات الأمين العام الذي سيكون دوره تنسيقيا فقط)).

ومنذ ذلك الوقت، لم يعد هناك ذكر لهذه المبادرة، إلى أن عاد الحديث عنها هذه الأيام بوجوه جديدة ومن نفس الحزب، ومجددا خرج الأمين العام لحزب «السنبلة» ليهاجم هذه المبادرة، في تصريح صحفي، قائلا: ((هل تعرف اسما واحدا لقيادي منشق؟ لن تجده! الأمر يتعلق بشخصين: الأول نقابي بالدار البيضاء، وكانت له محاولات سابقة للإطاحة بالأمين العام السابق الأخ امحند لعنصر، من خلال

حزب الحركة الشعبية.. عنوان للصراع الداخلي

يمكن القول أن مرحلة الحسن الثاني شهدت على مدى منعطفاتها، ظهور أحزاب سياسية، حتى خلال مرحلة الاستثناء تأسس حزبان.. وكمقارنة بين مرحلة الحسن الثاني والملك محمد السادس، فمع أنه في الفترة الأولى تأسس 21 حزبا، مقارنة مع مرحلة محمد السادس، والتي شهدت تأسيس 31 حزبا، إلا أن الأحزاب التي ظهرت خلال مرحلة الحسن الثاني أكثر فعالية، رغم اختلاف توجهاتها الإيديولوجية، حيث الملاحظ هو فعاليتها إلى الآن واستمراريتها في المشهد السياسي وكسبها مقاعد برلمانية، في حين أن الأحزاب التي برزت خلال مرحلة الملك محمد السادس، لا نعلم عنها سوى التأسيس ولم يسبق لأي حزب أن كسب مقعدا برلمانيا باستثناء حزب الأصالة والمعاصرة..

دعوة إلى مؤتمر «تصحيحي» للحركة الشعبية حسب زعمهم، والثاني عضو سابق في الشبيبة الحركية، يحتج على عدم إدراجه ضمن لائحة المكتب السياسي، رغم أنه لا قاعدة له ولا تمثيلية انتخابية، ولا حضورا تنظيميا.

وشدد أوزين - في تصريحه - على أن فكرة خلق حزب جديد جاءت كرد فعل.. ليكون على رأسه، وهو ما اعتبره المسؤول الحزبي والوزير السابق ضربا من العبث وتبخيسا للمشهد الحزبي الوطني.

وعاد أوزين ليؤكد: نحن لسنا ضد تأسيس الأحزاب، فنحن من أسس للتعددية السياسية، لكننا لا نقبل قرصنة اسم حزب عمر لأكثر من 7 عقود! هناك تسميات عدة، تتطلب فقط شيئا من الإبداع والاجتهاد)).

من جانبه، أكد محمد الفاضيلي، أحد الوجوه البارزة في الحزب الجديد، في تصريح صحفي، أن ((قرار التأسيس جاء كرد فعل على ما اعتبره تهميشا ممنهجا للمؤسسات الحزبية داخل الحركة الشعبية من طرف قيادتها الحالية، مشيرا إلى أن مشروع «الحركة الديمقراطية الشعبية» يهدف إلى تقديم بديل سياسي يعيد الاعتبار للعمل الحزبي الجاد، ويستقطب كفاءات من داخل الحزب الأم ومن خارجه، بينهم برلمانيون وفاعلون مدنيون، كما سيركز على ملفات مهملة، من بينها قضايا مغاربة العالم، في ظل ما وصفه بفراغ حزبي مزمن في تمثيلهم.

من جانبها، تركت وزارة الداخلية الباب مفتوحا على جميع الاحتمالات، عندما شددت في منشورها على أن الإعلان لا يشكل سندا قانونيا نهائيا، بل يظل خاضعا للتحقق من مدى مطابقة الإجراءات القانونية لأحكام القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، وكان أول إجراء قام به حزب الحركة الشعبية هو مراسلة وزارة الداخلية بشأن استعمال تسمية مشابهة لاسم حزب الحركة الشعبية، وقال مصدر من الحزب، إن اسم الحزب المزمع تأسيسه يضم اسمين هما «الحركة» و«الشعبية»، وبالتالي، فإن ذلك يعتبر استعمالا لاسم الحزب)) (المصدر: اليوم 24).

وهو ما يشبه السيناريو الذي استند إليه الحزب سنة 2016، لإحباط محاولة سعيد أولباشا من أجل تأسيس حزب جديد، ومن جهة أخرى.. ألم ينتبه أصحاب هذه المبادرة إلى ما قد تطرحه تسمية الحزب الجديد من إشكال قانوني من شأنه أن يؤدي إلى إفشال مشروعهم ؟

بالأسماء.. 31 حزبا تأسست في عهد الملك محمد السادس.. فأين اختفت ؟

وبعيدا عن هذا الجدل الدائر.. يطرح تساؤل مهم وهو في حال ما إذا استوفى هذا الحزب الشروط القانونية وأصبح حزبا، فماذا سيقدم للمشهد السياسي المغربي؟ هل بإمكانه أن يشكل قوة حقيقية، وأن يخلق دينامية جديدة ويجلب أصواتا في الاستحقاقات القادمة، وأن يشكل صوتا جديدا داخل المعارضة أو الأغلبية الحكومية ؟

فواقع الحال يقول بأنه على مدار ربع قرن الأخيرة، أي منذ بداية الألفية الجديدة وحكم الملكية الجديدة، تم تأسيس 31 حزبا، وهي: حزب الإنصاف (تأسس سنة 2018)، الحزب المغربي الحر (سنة 2017)، حزب الخضر المغربي (في سنة 2016)، حزب الديمقراطيين الجدد (سنة 2014)، حزب اليسار الأخضر المغربي (تأسس سنة 2010)، حزب العهد الديمقراطي (سنة 2009)، الحزب الديمقراطي الوطني (سنة 2009)، حزب البيئة والتنمية المستدامة (2009)، حزب الأصالة والمعاصرة (تأسس سنة 2008)، حزب الوحدة والديمقراطية (2008)، حزب التجمع الديمقراطي (2007)، حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية (2006)، حزب النهضة (2006)، حزب النهضة والفضيلة (2006)، الحزب الاشتراكي (2006)، الحزب العمالي (2006)، الحزب الاشتراكي الموحد (2005)، حزب الحرية والعدالة الاجتماعية (2004)، الحزب المغربي الحر (2002)، حزب التجديد والإنصاف (2002)، حزب رابطة الحريات (2002)، حزب العهد (2002)، حزب مبادرة المواطنة والتنمية (2002)، حزب البيئة والتنمية (2002)، اليسار الاشتراكي الموحد (2002)، الحزب الليبرالي

يمكن ملاحظة أن تأسيس الأحزاب خلال حكم الملك محمد السادس، شهدت عصرها الذهبي خلال مرحلة ما قبل دستور 2011، حيث جرى تسجيل 27 حزبا، مقابل أربعة أحزاب فقط في الخمسة عشر سنة الأخيرة، مع صعوبة تفسير أسباب ذلك، هل هي مرتبطة بنهج تتبع وزارة الداخلية، أم بسبب اعتراض الأحزاب التي انشق عنها بعض المناضلين من أجل تأسيس أحزاب جديدة ؟

الإصلاحي (2002)، حزب البديل الحضري (2002)، حزب القوات المواطنة (2001)، حزب المؤتمر الوطني الاتحادي (2001)، حزب الإصلاح والتنمية (2001)، حزب الإصلاح الديمقراطي (2001).

ويمكن ملاحظة أن تأسيس الأحزاب خلال حكم الملك محمد السادس، شهدت عصرها الذهبي خلال مرحلة ما قبل دستور 2011، حيث جرى تسجيل 27 حزبا، مقابل أربعة أحزاب فقط في الخمسة عشر سنة الأخيرة، مع صعوبة تفسير أسباب ذلك، هل هي مرتبطة بنهج تتبع وزارة الداخلية، أم بسبب اعتراض الأحزاب التي انشق عنها بعض المناضلين من أجل تأسيس أحزاب جديدة ؟

21 حزبا تأسست خلال عهد الحسن الثاني بفعالية أكبر امتدت إلى اليوم..

أما مرحلة حكم الملك الراحل الحسن الثاني، والتي امتدت لـ 38 سنة، فقد عرفت تأسيس 21 حزبا وهي: حزب الأمل تأسس سنة 1999، حزب العدالة والتنمية: سنة 1998، حزب جبهة القوى الديمقراطية: سنة 1997، الحزب الاشتراكي الديمقراطي: 1996، حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية: 1996، حزب الوحدة والتنمية: 1992، حزب الخضر الوطني للتنمية: 1992، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي: 1989، حزب الاتحاد الدستوري: 1983، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي: 1983، حزب الوحدة والتضامن الوطني: 1982، حزب الوسط الاجتماعي: 1982، الحزب الوطني الديمقراطي: 1981، حزب التجمع الوطني للأحرار: 1978، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: 1975، حزب العمل: 1974، حزب التقدم والاشتراكية: 1974، حزب التحرر والاشتراكية: 1969، حزب الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية: 1967، الحزب الاشتراكي الديمقراطي: 1965، حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية: سنة 1963.

أين يكمن الخلل ؟

كملاحظة أولية وبسيطة، يمكن القول أن هذه المرحلة شهدت على مدى منعطفاتها، ظهور أحزاب سياسية، حتى خلال مرحلة الاستثناء تأسس حزبان. وكمقارنة بين مرحلة الرجلين، فمع أن فترة الحسن الثاني تأسس خلالها 21

حزبا وهي الفترة الممتدة لـ 38 سنة، مقارنة مع مرحلة محمد السادس الممتدة على مدار 25 سنة، والتي شهدت تأسيس 31 حزبا، إلا أن الأحزاب التي ظهرت خلال مرحلة الحسن الثاني أكثر فعالية، رغم اختلاف توجهاتها الإيديولوجية، حيث الملاحظ هو فعاليتها إلى الآن واستمراريتها في المشهد السياسي وكسبها مقاعد برلمانية، في حين أن الأحزاب التي برزت خلال مرحلة محمد السادس، لا نعلم عنها سوى التأسيس ولم يسبق لأي حزب أن كسب مقعدا برلمانيا باستثناء حزب الأصالة والمعاصرة.. فأين يكمن الخلل ؟

من السهل التسليم بالقول أن الأحزاب خلال مرحلة حكم الملك الحسن الثاني كانت تتأسس على معارضة النظام القائم وليس معارضة الحكومة، وهو الرأي الذي تذهب له جماعة «العدل والإحسان»، حيث نقرأ ضمن ما كتبه أحد أعضائها ما يلي: ((لم تعد هناك معارضة للحكم، بل أضحت معارضة صرفة للحكومة، ولم يعد الصراع حول طبيعة نظام قائم، بل انحصر في طبيعة سياسة حكومية متبعة، بل إن المعارضة للحكومة ستختزل في معارضة لوزارة الداخلية تحديدا.. هكذا تحولت المعارضة من معارضة نظام الحكم إلى معارضة حكومة ليست في الحقيقة سوى أداة تنفيذية لا تصنع الخيارات الكبرى ولا ترسم السياسات العامة. مركز القرار الفعلي مغلق وخارج نطاق المراقبة أو المحاسبة، ورغم ذلك تبقى المعارضة تتحاشى تسمية الأشياء بمسمياتها والتوجه بالنقد المباشر إلى الحاكم الفعلي.. إما بسبب الخوف أو بسبب الاستفادة من هذا الدور الهامشي.

تعاني المعارضة أيضا من واقع التشتت وعدم الانسجام، والذي يصل أحيانا إلى حد التضارب والتنافر، مما يعيق توحيد جهودها وطاقاتها، كما تعاني من افتقارها للمعلومات والمعطيات والأرقام التي تمكنها من تشخيص الواقع بشكل دقيق، وبالتالي، كشف الخروقات وفضح التجاوزات، ناهيك عن ضعف طاقاتها وإمكاناتها البشرية والتقنية المتخصصة، وتراجع مستوى التجنيد الحزبي وتجديد النخب..

من خلال كل ما سبق، يتضح أن المعارضة من داخل المؤسسات السياسية الرسمية، يبقى دورها محدودا ولا يحقق مفهوم المعارضة الحقيقية من حيث المراقبة والتقويم، وكذا القوة الاقتراحية، مما يجعلها في الأخير أداة صورية تأثث المشهد السياسي الرسمي، وتساهم في تلميع صورته وتسويق مشروعية ديمقراطية مزيفة)).

لكن ليس دائما كل تفسير صحيح.. فليست كل الأحزاب التي خلقت خلال مرحلة حكم محمد السادس كان هدفها المعارضة، وليست كل الأحزاب التي نشأت في عهد الحسن الثاني كان هدفها المعارضة، بل كانت هناك مرحلة عرفت بمرحلة الأحزاب الإدارية، أي أحزاب جرى تأسيسها لغرض في الزمن والمكان.. والغريب أنها ما زالت مستمرة إلى الآن، وتبدو أكثر قوة كما هو الحال بالنسبة لحزب التجمع الوطني للأحرار.. فأين يكمن الخلل الآن ؟

يجب البحث عن الأسباب الحقيقية والابتعاد عن أسطوانة موت السياسة والأحزاب السياسية وضعف المعارضة.

> ليست كل الأحزاب التي تأسست خلال مرحلة حكم الملك محمد السادس كان هدفها المعارضة، وليست كل الأحزاب التي نشأت في عهد الحسن الثاني كان هدفها المعارضة، **بل كانت هناك مرحلة عرفت بمرحلة الأحزاب الإدارية، أي أحزاب جرى تأسيسها لغرض في الزمن والمكان.. والغريب أنها ما زالت مستمرة إلى الآن، وتبدو أكثر قوة كما هو الحال بالنسبة لحزب التجمع الوطني للأحرار.. فأين يكمن الخلل الآن ؟**

ما رأي الحكومة.. ربع المغاربة يفكرون في الهجرة ؟

الرباط. الأسبوع

كشف استطلاع للرأي، أن شريحة كبيرة من المغاربة تفكر في الهجرة إلى الخارج، مع وجود دعم واضح لحرية التنقل والتجارة بين دول شمال إفريقيا.

وأبرز الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة «أفروباروميتر» في فبراير 2024، أن حوالي 26.8 % من المشاركين فكروا في الهجرة بدرجات متفاوتة، منهم 15.9 % اعتبروا أنهم يفكرون كثيرا في مغادرة البلاد، و10.9 % أشاروا إلى التفكير في الموضوع إلى حد ما، بينما 55.4 % من المشاركين لا يفكرون في الهجرة.

وحسب النتائج المحصل عليها، فقد صرح 21.1 % من الرجال بأنهم يفكرون كثيرا في الهجرة مقارنة بـ 10.7 % من النساء، بينما النساء لديهن نسبة أعلى ممن لم يفكروا أبدا في المغادرة (62.5 %) مقارنة بالرجال (48.4 %)، كما سجل الاستطلاع أن الرغبة في الهجرة أقوى بين سكان المناطق الحضرية بنسبة 16.8 % ممن يفكرون كثيرا أو إلى حد ما في الهجرة، مقارنة بـ 12.1 % فقط في القرى.

وحول أهداف الرغبة في الهجرة، صرح المشاركون في الاستطلاع، بأنهم يريدون فرص عمل أفضل وتحسين ظروف عيشهم، ولديهم الرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي، والهروب من الفقر والحرمان، ومتابعة الدراسة، والبحث عن فرص تجارية.

مفتشية المالية تحقق في المشاريع المتعثرة بعد أزمة المقاولات والمؤسسات

الرباط. الأسبوع

قامت المفتشية العامة للمالية، بتحقيق دقيق في سلسلة من المشاريع المتعثرة، بعد تسجيل سحب مفاجئ للضمانات البنكية من طرف مؤسسات مالية كانت قد التزمت بها لصالح مقاولات فازت بصفقات أشغال كبرى.

وتسبب هذا الانسحاب من قبل بعض البنوك، إلى شلل في مشاريع بملايين الدراهم، وحدوث خلافات بين المقاولات المتضررة والإدارات العمومية الرافضة لتعويض الضمانات.

ويأتي تدخل مفتشية المالية بعد تزايد قرارات الرفض الصادرة عن الآمرين بالصرف في إدارات ومؤسسات عمومية متعددة، بخصوص طلبات المقاولات المتضررة لتعويض الضمانات البنكية المسحوبة بضمانات بنوك أخرى.

وقد خلق هذا الرفض والإصرار من قبل الإدارات، مشكلة حقيقية للمقاولات، خاصة وأن الضمان النهائي ينبغي أن يُودع داخل أجل لا يتجاوز عشرين يوما من تاريخ المصادقة على الصفقة، ويستمر سريانه إلى حين القبول النهائي للأشغال..

ولهذا حملت مفتشية المالية بعض البنوك مسؤولية تجاوزات محتملة لسحبها ضمانات نهائية دون الحصول على شهادة «رفع اليد» من الجهات صاحبة المشروع، داعية إلى ضرورة تقييد البنوك بإطار تعاقدي واضح يحول دون تكرار هذه التجاوزات التي تعرقل إنجاز المشاريع العمومية.

وقررت عدة مقاولات الدخول في نزاعات قضائية مع إدارات عمومية بسبب تجميد الضمانات أو رفض صرف مستحقات، رغم تعثر الأشغال أو تأخر التسلم النهائي، بحيث تعتبره المقاولات المتضررة تعسفا غير مبرر يزيد من هشاشة بيئة الأعمال.

«الحركة الشعبية» تدافع عن اسمها

الرباط. الأسبوع

أثار تأسيس حزب جديد باسم «الحركة الديمقراطية الشعبية» غضب قيادة حزب الحركة الشعبية، واعتبرته قرصنة للاسم الرسمي للحزب من خلال كلمتي «الحركة» و«الشعبية».

وحسب مصادر مطلعة، فقد راسلت قيادة الحركة الشعبية وزارة الداخلية تعارض من خلالها الترخيص لحزب جديد بهذا الاسم، والذي قد يخلق التشويش على الحزب أمام الرأي العام، مستندة إلى حالات رفض سابقة بسبب تشابه في الأسماء أو الرموز.

وقد توصلت وزارة الداخلية بملف التصريح بتأسيس الحزب الجديد «الحركة الديمقراطية الشعبية»، يحتوي على مجموعة من الوثائق التنظيمية ومشروع النظام الأساسي والبرنامج، لكنها اعتبرت أن المستخرج لا يشكل بأي حال من الأحوال سندا قانونيا لاعتماد الحزب.

من جانبه، نفى المكتب السياسي لحزب الحركة الشعبية وجود انشقاق داخل الحزب والالتحاق بحزب «الحركة الديمقراطية الشعبية» الجديد، والتحاق أي عضو قيادي في الحزب وفي فريقيه بمجلسي البرلمان، بهذا المشروع الحزبي المروج له.

وأضاف المكتب السياسي، في بلاغ له، أن «الحركة الشعبية تؤكد تماسك صفوفها، قيادة وقاعدة، وتعبر عن اعتزازها بانسجام وانخراط مختلف هياكلها وفريقيها بالبرلمان، وكل منظماتها وروابطها الموازية في الدينامية السياسية والتنظيمية التي يشهدها الحزب، وبانتصارها الجماعي الموحد والموصول للأفق الحركي الجديد بمنطق وحدة الهدف والصف».

مباركة بوعيدة تقترض 25 مليارا من فرنسا.. «فين غادية بينا»

الرباط. الأسبوع

خلقت مباركة بوعيدة، رئيسة جهة كلميم واد نون، الجدل من جديد داخل المشهد السياسي، بعدما وقعت اتفاقية قرض جديد خارجي، من وكالة التنمية الفرنسية بقيمة 25 مليون يورو.

وأثارت هذه الاتفاقية التي وقعتها القيادية في حزب التجمع الوطني للأحرار، الكثير من التساؤلات عن قانونية هذا القرض المالي والمسطرة المتبعة دون مناقشته داخل مجلس الجهة، وفق القانون التنظيمي للجهات.

وقررت بوعيدة التوقيع على هذا القرض مع المدير العام للوكالة الفرنسية ريمي ريو، بعيدا عن أعضاء مجلس الجهة والرأي العام الوطني، دون الكشف عن المشاريع التي سيتم إحداثها به، خاصة وأن قيمة القرض تقدر بـ 25 مليار سنتيم.

وترى المعارضة، أن هذا القرض المالي سيزيد من إغراق ميزانية الجهة بالديون الداخلية والخارجية دون منهجية إنفاق واضحة ودقيقة، وتقييم لمصاريف القروض السابقة، خاصة وأن الجهة حصلت بموجب اتفاقية أخرى سنة 2023 على قرض بقيمة 12 مليون يورو.

وتتهم المعارضة مباركة بوعيدة بفرض التسيير الأحادي داخل مجلس الجهة وكأنها في شركة خاصة تمرر اتفاقيات وقرارات دون التداول فيها، وليس كرئيسة يفترض فيها احترام المساطر وإشراك المنتخبين في القرارات.

بوعيدة

«ماحدها تقاقي وهي تزيد».. شكاية جديدة للميداوي حول جامعة ابن زهر

الرباط. الأسبوع

الميداوي

راسل أساتذة جامعيون من جامعة ابن زهر بأكادير، الوزير عز الدين الميداوي، من أجل التدخل في قضية مثيرة للجدل، حصلت في المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، تتعلق بملف شبهة «سرقة علمية»، تعود لسنة 2023.

ويتهم الأساتذة الإدارة بـ«التواطؤ» لكون تعاملها مع هذا الملف لم يكن بالشكل المطلوب والمنصوص عليه، بعدما وجهت مراسلة إلى رئيس المحكمة الإدارية تقول فيها أن اللجنة لم تحسم في قرار الإدانة أو عدم الإدانة بسبب تساوي الأصوات، معتبرين أن الجواب يخالف مقتضيات مرسوم 4 يونيو 2002، الذي ينص على اللجوء لصوت الرئيس في حالة تعادل الأصوات.

واعتبر الأساتذة أن استمرار «صمت الإدارة يسيء إلى مصداقية المؤسسة ويفتح الباب أمام تأويلات تمس بثقة الطلبة في منظومة البحث العلمي».

وطالب المشتكون الوزير الميداوي، بالقيام بالإجراءات المناسبة لضمان واحترام القوانين المؤطرة للبحث العلمي وتدبير الملفات التأديبية داخل الجامعات، والحفاظ على سمعة الجامعة، وليس استهداف أي شخص بعينه.

ويتهم الأساتذة أحد زملائهم بما اعتبروه «شبهة سرقة علمية» تتعلق بنسخ ما يزيد عن 50 صفحة من أطروحة دكتوراه تعود إلى سنة 2008، تمت مناقشتها بكلية العلوم بالرباط.

كواليس **صحراوية**

بهيجة سيمو تشهر الوثائق الملكية في وجه خصوم الوحدة الترابية

عبد الله جداد. العيون

في لحظة فارقة من مسار الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، قدمت الدكتورة بهيجة سيمو، مديرة مديرية الوثائق الملكية، مداخلة علمية مرجعية بمدينة العيون، ضمن فعاليات إعلانها «عاصمة المجتمع المدني» لعام 2025، استعرضت خلالها مضامين كتابها «الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية»، الذي يعد مرجعا تاريخيا وقانونيا يبرز السيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية.

هذا المؤلف، الذي نشر في ثلاثة أجزاء سنة 2012، يبرز السيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية عبر استمرارية «بيعات» القبائل الصحراوية للسلاطين والملوك العلويين، وتعيين القضاة والولاة، وجمع الضرائب، وتنظيم التجارة، وتشييد البنية التحتية، بالإضافة إلى مقاومة الأطماع الاستعمارية.

وقد سبق أن تم تقديم نسخة من هذا الكتاب إلى المبعوث الأممي السابق كريستوفر روس من قبل الوالي السابق لجهة العيون، خليل الدخيل، باسم شيوخ وأعيان الأقاليم الجنوبية، مما أثار اهتماما كبيرا لدى روس، الذي يجيد اللغة العربية، واعتبر هذا الحدث من العوامل التي أثرت على استقالته لاحقا من مهمته كمبعوث أممي إلى الصحراء.

ويعزز الكتاب الموقف المغربي في المحافل الدولية، ويعتبر أداة قوية في مواجهة الأطروحات الانفصالية، مبرزا أن السيادة المغربية على الصحراء ليست فقط مسألة سياسية، بل هي حقيقة تاريخية موثقة.

في مداخلتها، أكدت بهيجة سيمو، أن الوثائق الملكية ونصوص البيعة تعد دلائل ملموسة على مغربية الصحراء، مشيرة إلى أن مديرية الوثائق الملكية نشرت العديد من المؤلفات في هذا المجال، منها كتاب «البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب» الصادر سنة 2011، كما أشارت إلى أن المعاهدات الموقعة مع الدول الأجنبية شاهدة على سيادة المغرب على الأقاليم الجنوبية، مذكرة بأن العاهل العلوي محمد بن عبد الله وقع معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1786 بشأن حماية السفن الأمريكية على مستوى واد نون.

ويعزز هذا العمل الأكاديمي الموقف المغربي في المحافل الدولية، إذ يعتبر أداة قوية في مواجهة الأطروحات الانفصالية، وبهذا، يشكل كتاب «الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية» مرجعا لا غنى عنه في فهم عمق الروابط التاريخية والسياسية التي تربط المغرب بأقاليمه الجنوبية، ويسهم في تعزيز الوعي الوطني والدولي بعدالة القضية المغربية.

38 دولة إفريقية تسحب اعترافها بـ«الجمهورية الوهمية» والمغرب يقترب من حسم المعركة داخل الاتحاد الإفريقي

الداخلة. الأسبوع

في تطور دبلوماسي يعكس الحضور القوي والفاعل للمغرب داخل القارة الإفريقية، ارتفع عدد الدول الإفريقية التي سحبت اعترافها بالبوليساريو إلى 38 دولة، وفق خريطة رسمية محدثة بتاريخ 26 ماي 2025. هذا التحول التاريخي يمثل انتصارا حاسما للدبلوماسية المغربية.

وتكشف الخريطة أن 22 دولة إفريقية بادرت إلى فتح قنصليات عامة في مدينتي العيون والداخلة، في خطوة تشكل اعترافا عمليا بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، وتؤكد الدعم المتزايد الذي تحظى به الوحدة الترابية للمملكة في القارة.

ومن أبرز هذه التطورات، إعلان كينيا رسميا سحب اعترافها بالجمهورية الوهمية، في حين تشير مؤشرات قوية إلى أن مالي تستعد لاتخاذ قرار مماثل، وسط ترقب لتحركات مشابهة من أوغندا وتنزانيا وإثيوبيا، خاصة في ظل تنامي الاستثمارات المغربية وازدهار الشراكات الاقتصادية مع هذه الدول..

ويرى مراقبون أن سنة 2025 قد تكون المنعطف الحاسم في معركة طرد «الجمهورية الوهمية» من منظمة الاتحاد الإفريقي، في حال استمرت الرباط في تكثيف تحركاتها الإقليمية والدولية، مستندة إلى واقعية سياسية متزنة،

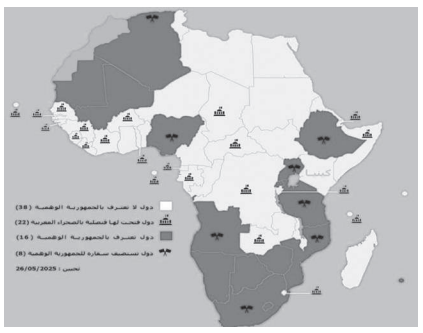

وشرعية تاريخية وقانونية راسخة، وقوة اقتصادية ناعمة توظف بذكاء كبير.

«صحراويون من أجل السلام» يكسبون العضوية فـي «اتحـاد الشـباب الاشـتـراكي»

العيون. الأسبوع

تلقت شبيبة «صحراويون من أجل السلام» دعوة للمشاركة في مؤتمر «اتحاد الشباب الاشتراكي الديمقراطي في العالم العربي»/ دورة فلسطين، والذي انعقد في الرباط في الفترة ما بين 27 و30 ماي.

وقد ترأس وفد الشبيبة، رئيس الحركة سيدي السباعي، كما ضم في عضويته عائشة ماء العينين، عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وليمام أكماش، رئيس لجنة التعاون الخارجي.

وقد جاءت هذه المشاركة ضمن الدينامية الدولية الجديدة التي دشنتها الحركة، والتي تجلت في حضورها القوي في الفعاليات الدولية، بما في ذلك قمة مجلس الأممية الاشتراكية التي انعقدت مؤخرا في تركيا.

وكانت حركة «صحراويون من أجل السلام» قد أعلنت رسميا عن قبول عضويتها بصفة مراقب في الأممية الاشتراكية، أكبر تجمع للاشتراكيين في العالم، خلال اجتماع مجلس الأممية السابق الذي عقد في دجنبر 2024.

جدير بالذكر، أن هذه الدينامية فتحت الباب أمام ترسيخ ثقافة التعددية السياسية في الصحراء، وتساهم في كسر مفهوم «التمثيلية الشرعية الوحيدة» الذي فرضته البوليساريو لأكثر من خمسة عقود على المحتجزين في مخيماتها.

سفير فرنسا يدشن ويدافع عن افتتاح قنصلية فرنسية بالعيون

العيون. الأسبوع

في خطوة تحمل أبعادا دبلوماسية عميقة، أربكت حسابات جبهة البوليساريو ومن ورائها الجزائر، افتتحت فرنسا بشكل رسمي أول مكتب لتلقي طلبات التأشيرة بمدينة العيون، في قرار يعكس تحولا واضحا في تموقع باريس ويعزز ثقة المغرب في شريكته التاريخية.

وقد حل السفير الفرنسي بالمغرب كريستوف لوكورتييه، بالعيون، ليترأس افتتاح المركز الجديد التابع لـ TLS Contact، يوم الثلاثاء المنصرم، بحضور والي جهة العيون الساقية الحمراء عبد السلام بيكرات، وشخصيات مدنية ومنتخبة وفاعلين دبلوماسيين واقتصاديين.

ويمثل افتتاح هذا المكتب لأول مرة في الأقاليم الجنوبية، رسالة سياسية واضحة مفادها أن فرنسا بدأت ترجمة دعمها لمغربية الصحراء إلى خطوات عملية على أرض الواقع، ولم يعد الأمر مجرد مواقف دبلوماسية تقليدية، بل بات يشمل شقا تنفيذيا يعزز الحضور الفرنسي في الصحراء.

وفي تصريح لـ«الأسبوع»، قال لوكورتييه: «سيمكن هذا المركز الجديد سكان جهة العيون الساقية الحمراء وجهة الداخلة وادي الذهب والأقاليم المجاورة، من تقديم طلبات التأشيرة دون الحاجة إلى السفر إلى الدار البيضاء أو الرباط، ما يخفف عنهم أعباء التنقل ويؤكد من جديد أن العيون لم تعد فقط عاصمة للأقاليم الجنوبية، بل قطبا جهويا استراتيجيا ومركزا إداريا ودبلوماسيا صاعدا».

لوكورتييه

وعبر المواطنون الذين حضروا في المواعيد المبرمجة، عن ارتياحهم الكبير، معتبرين أن هذه الخطوة ذات رمزية قوية، وتدل على احترام فرنسا لخصوصيات الصحراء المغربية.

قبائل من الساقية الحمراء تطالب بحماية أراضيها من المصادرة باسم الاستثمار

الساقية الحمراء. الأسبوع

وجهت تنسيقية «الوديان الثلاث لقبائل وادنون والساقية الحمراء ووادي الذهب»، نداء من أجل إيقاف ما سمته «مخططات ممنهجة لمصادرة الأراضي الجماعية التاريخية للقبائل الصحراوية، بواسطة مساطر التحفيظ والتفويت باسم الاستثمار».

وطالبت التنسيقية خلال لقاء بالمقر المركزي لنقابة الجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديمقراطي بالرباط، باحترام الأعراف وعلاقة القبائل بالأرض، التي ضحى من أجلها آلاف السكان في مواجهة الاستعمار الإسباني، واليوم يتم انتزاعها من قبل مؤسسات الدولة بأسم القانون.

وأضاف المتدخلون أن القوانين العقارية المعمول بها، لا يمكن تطبيقها فوق أراضي القبائل الصحراوية، لأنها ليست خاضعة لنظام الرسم العقاري المعتاد، بل يسيرها القانون العرفي القبلي المعترف به تاريخيا حتى من طرف الإدارة الاستعمارية، مطالبين بوقف التحفيظ الجماعي وفتح حوار وطني مسؤول يحترم خصوصيات هذه الأقاليم.

وقدم المتدخلون شهادات تسائل الدولة والمسؤولين عن الإدارة الترابية وغيرهم، خاصة بسبب الضغوطات التي يتعرض لها هؤلاء الناس لأجل التنازل عن أراضيهم تحت الضغط والتهديد، حيث كشف لمام التلميذي، عن تعرضه للاعتقال التعسفي، فقط لأنه رفض التوقيع على وثائق التفويت، مضيفا أن هناك أشخاصا ملثمين اقتحموا بيته وعرضوه للضرب، وطلبوا منه أوراق ملكية البيت وضغطوا عليه للتوقيع على وثيقة لتفويت أرض جده، مشيرا إلى أن «الهدف من هذه الضغوط من قبل الإدارات العقارية والشركات، هو التهجير، والإذلال، والمحو التدريجي لهويتنا».

وتطرح قضية سكان القبائل الصحراوية بالمناطق المذكورة، العديد من التساؤلات على الدولة، خاصة بعد الاتهامات التي وجهها هؤلاء إلى المسؤولين بخدمة شركات أجنبية على استقرار المواطنين في أراضيهم وارتباطهم التاريخي بها، ومحاولة تهجيرهم قسرا وسحب ملكية الأراضي منهم التي تعود لقبائلهم ولأجدادهم تاريخيا، لأنهم يرون في تفويت الأراضي تفويتا للوطن.

تعـــزية

قدم والي جهة العيون الساقية الحمراء، عبد السلام بيكرات، واجب العزاء لعائلة الراحل أحمد ولد محمد عالي الخنشي، الذي وافته المنية مؤخرا بالديار الإسبانية، بعد حياة حافلة بالعطاء الوطني والقبلي.

وكان الفقيد، المزداد سنة 1942، من أبرز أعيان الصحراء، حيث تقلد عدة مناصب هامة، من بينها نائب رئيس المجلس الإقليمي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، كما تولى مشيخة قبيلة أيت لحسن لميسات أيت يحيى، مجسدا عبر مساره قيم الحكمة والوفاء للوطن.

وقد رافق الوالي في واجب العزاء، عدد من المسؤولين شاركوا أسرة الفقيد ومكونات قبيلة أيت لحسن أحزانهم، معبرين عن أصدق مشاعر المواساة والتعاطف، مستحضرين مناقب الفقيد وإسهاماته البارزة في خدمة قضاياه الوطنية والمجتمعية.

همسة في أذن الوزير وهبي حول المؤسسات

عبد الرفيع حمضي

إن الوزير يختاره الشعب ويصوت عليه، أما رؤساء المؤسسات الدستورية، فيعينون فقط، ويتقاضون مرتباتهم ويُنظرون.

هذا ليس كلام مواطن غاضب ولا مدون يبحث عن الإثارة، بل تعليق علني وبصوت جهوري لوزير العدل تحت قبة البرلمان، في رده على مذكرة المؤسستين الدستوريتين، الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بشأن مشروع قانون المسطرة الجنائية.

بالتأكيد، من حق الوزير أن يعارض رأي مؤسسات الحكامة ويناقش تقاريرها، لكن هل من حقه أن يطعن في شرعيتها ويستهزئ بمسؤوليها، ويختزل فكرة التمثيلية في بعدها الانتخابي الضيق ؟

ففي النظم الديمقراطية المعاصرة، لم يعد نظام الحكم القائم على الشرعية الانتخابية وحده كافيا لضمان حسن الأداء، بل أصبح ضروريا إحداث هيئات مستقلة، كأداة لضبط إيقاع الدولة من الداخل، وكصوت للعقل الأخلاقي داخل مؤسسات القرار، بعيدا عن التوازنات السياسية الضيقة، وهي ما تعرف بـ«مؤسسات الحكامة» التي تستمد قوتها من استقلاليتها وكفاءتها ووظيفتها الدستورية.

«الديمقراطية ليست فقط صناديق اقتراع، بل مساحات عقلانية للمداولة، حيث تتيح للمجتمع أن يناقش ذاته» (يورغن هابرماس).

وبالتالي، فمؤسسات الحكامة في العالم ليست ملحقات تقنية، أو مجرد هياكل بيروقراطية، بل هي تجسيد فعلي للقدرة على جعل الإنصاف جزء من بنية النظام، لا مجرد نية حسنة في خطاب رجل السياسة.

وقد عبر الأستاذ عبد الله العروي عن الوظيفة العميقة لهذه المؤسسات بتوصيف بليغ: «تأنيس السلطة»، أي تخليصها من الجموح والغطرسة، وإخضاعها لقواعد المعرفة، والحق، والمصلحة العامة.

في هذا السياق، فالمملكة عند إقرار تعاقدها الدستوري الجديد في 2011، عملت على الرقي بهذه الهيئات إلى المرتبة الدستورية، لكن مع مرور الوقت، تبين أن هذا الترصيد المؤسساتي المتقدم، لم يواكبه دائما وعي سياسي ناضج، يُدرك أهمية نسق وهندسة هذا البناء في ترسيخ ثقافة التقييم والمساءلة والتوازن، وتجلى ذلك بوضوح في تصريح الوزير الذي غاب عنه (وهو السريع الإدراك) أن منطق التمثيل في الدستور المغربي متعدد المستويات:

- التمثيل الانتخابي، الذي يستمد شرعيته من صناديق الاقتراع؛
- التمثيل الدستوري، الذي تجسده المؤسسات الدستورية ذات التعيين الملكي، والتي لا تقل مشروعية عن غيرها، بل تؤدي وظيفة مختلفة ومكملة؛
- التمثيل المجتمعي، الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني.

وبالتالي، فإن حصر التمثيلية في شخص الوزير، واعتبار بقية المؤسسات بلا معنى ولا دور، هو تصور اختزالي يضعف روح التوازن والتكامل التي يقوم عليها النظام الدستوري المغربي.

فالديمقراطية ليست تسلسلا في السلطة، بل تكاملا في الأدوار

فـ«الحرية السياسية لا تعني أن يقول السياسي ما يشاء، بل أن يعرف متى يصمت، ومتى يتكلم، وماذا يختار من الكلمات» (جون ستيوارت).

وفي الختام، فإن احترام مؤسسات الحكامة من طرف الحكومة ليس ترفا مؤسساتيا، بل شرط جوهري لتوازن السلط ولضمان ثقة المواطن، وكذلك لدعم تجربة ديمقراطية تتطلع إلى تعزيز بناء دولة قوية، متوازنة، وعادلة، بعيدا عن الخلط المفاهيمي بين المشروعية والصلاحية.

ليبقى السؤال الحقيقي مفتوحا، بعد مرور أكثر من عشر سنوات على دسترة هذه المؤسسات: هل سيغلق قوس الريبة والحذر ؟

الخلفية الدينية لـ«الحرب» الروسية الأوكرانية

عبد الله بوصوف

ارتبطت الحرب الدائرة في أوكرانيا، منذ فبراير 2022، بمسارات عديدة ومتنوعة، وأعلنت دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وأمريكا عقوبات اقتصادية ومالية ضد روسيا، وامتدت نيران الحرب إلى أسعار المحروقات وارتفاع الكهرباء وأزمة الحبوب ونزوح جماعي لملايين الأوكرانيين إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وانقسم العالم بين مؤيد ومعارض حول توصيف طبيعة اختراق جيوش بوتين للحدود الأوكرانية في فبراير 2022 بين تسمية «العمليات الخاصة» أو «الحرب»، سواء داخل مجلس الأمن الدولي أو الاتحاد الأوروبي، أو الاتحاد الإفريقي، وغيرها من التكتلات الاقتصادية والسياسية، حيث مال أغلب أعضاء «البريكس» إلى مساندة ومساعدة الرئيس بوتين.

لقد انتظر العالم قدوم الساكن الجديد بالبيت الأبيض دونالد ترامب، الذي رفع شعار السلام، وأنه سينهي كل الحروب، سواء في الشرق الأوسط أو أوكرانيا، وأربكت بذلك السياسة الخارجية لإدارة ترامب أجندة دول الاتحاد الأوروبي، التي صادقت على ميزانيات ضخمة للتسليح واستقبال المهاجرين الأوكرانيين، أو برامج الإعمار بعد نهاية الحرب؛ فالإدارة الأمريكية الجديدة جاءت بمصطلحات جديدة وانتظارات جديدة، من قبيل الرفع من ميزانيات التسليح ووقف المساعدات لأوكرانيا و«الأراضي النادرة»، وإشراك الرأسمال الأمريكي في أنبوب الغاز «ستريم 2»، وبث مشاورات مباشرة من «المكتب البيضاوي»، وبحضور الإعلام، سواء مع زيلينسكي أو ماكرون أو كير ستارمر أو مارك كارني..

ومن جهة أخرى، فقد عرفت كل هذه الأحداث مواكبة إعلامية قوية وغير مسبوقة، بنشر تقارير وصف بعضها بالسري، وكذا بإصدار كتب بلغات متعددة مناصرة لهذا التيار أو لذاك، وتفاعل الشارع الغربي ضد دعوات رفع ميزانيات التسليح على حساب السياسات الاجتماعية.

كما عرفت، من جهة أخرى، مبادرات وساطات ومفاوضات دبلوماسية، سواء من ماكرون أو أردوغان أو الرئيس الصيني، الذي قدم خطة سلام لم تلقَ تأييد دول الغرب.

ولم تكن عودة ترامب هي المتغير الوحيد في معادلات الحل والسلام في ملف أوكرانيا سنة 2025، بل هناك متغير قوي آخر، ويتعلق الأمر بالبابا ليون الرابع عشر، الساكن الجديد بمقر البابوية بروما، بعد موت البابا فرانسيس الأول في شهر أبريل المنصرم، إذ لم يكن الإعلان عن استعداد الفاتيكان لاستضافة مسلسل السلام بين موسكو وأوكرانيا حدثا للاستهلاك الإعلامي أو وصلة تسويق العهد الجديد للحبر الأعظم الجديد، بل كلنا يتذكر زيارة البابا فرانسيس الأول لمقر سفارة روسيا لدى الفاتيكان غداة إعلان روسيا الحرب/ العمليات الخاصة باختراق الحدود الأوكرانية ومطالبته بوقف إطلاق النار في فبراير 2022، وأكثر من هذا، فقد أوفد الكاردينال ماتيو ماريا زوبي، من أجل جس نبض مسلسل السلام بين موسكو وكييف، بتبادل السجناء وعودة الأطفال.

ويبدو أن إشكاليات السلام والحرب لن تحسم على طاولات الدبلوماسيين فقط، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الحرب، بل هناك لاعب آخر تدفعه صعوبة المفاوضات الدبلوماسية إلى الخروج من منطقة الظل، ويتعلق الأمر ببابا الفاتيكان.

تخبرنا صفحات التاريخ عن أدوار الفاتيكان في إنهاء محطات كثيرة من الصراع وتجنب الحروب، ومنها صراع إسبانيا والبرتغال لاقتسام العالم في عهد البابا ألكسندر السادس سنة 1493، ومحاولة البابا بينديكت 15 لإنهاء الحرب العالمية الأولى، ودور البابا بيو الثاني عشر في الحرب العالمية الثانية، ودور جمعية «سانت إيجيديو» التابعة للفاتيكان في إنهاء حرب «العشرية السوداء» بالجزائر في تسعينات القرن الماضي، وغير ذلك من المحطات التاريخية الفاصلة، تجعلنا من جديد أمام سؤال العلمانية والغايات الإنسانية، أي البحث عن سلام عادل !

لكن تصريح وزير خارجية روسيا، سيرجي لافروف، وقوله بأن «سيناريو مفاوضات السلام برعاية الفاتيكان أمر غير واقعي»، وأضاف أن «من بين الملفات الساخنة، هي تدمير الكنائس الأرثوذوكسية الأوكرانية من طرف السلطات في كييف»، يجب ألا يمر مرور الكرام، إذ أن الرجل معروف بهدوئه وخبرته ودهائه، لذلك، فإن حديثه عن الهوية الدينية (أرثوذوكسية) لأوكرانيا وروسيا، وعن بطريكية موسكو كسلطة دينية/ روحية وحيدة، يمكنها رعاية عمليات السلام، ليس مناورة سياسية، بل كان يعني ما يقول، ويعري عن صراع قديم جديد بين الكاثوليك والأرثوذوكس، وهو بهذا يعزز قرار موسكو برفض استضافه مقر الفاتيكان لمسلسل مفاوضات السلام، والرفض هو نابع من عدم ثقة موسكو في الفاتيكان، إذ تعتبره حليفا طبيعيا للغرب، وهنا يجب استحضار الصراع التاريخي الطويل بين تياري المسيحية الكاثوليك (الغرب) والأرثوذوكس (الشرق)، وتداعيات سقوط القسطنطينية والإمبراطورية المقدسة، وتاريخ طويل من الصراع انتقل أكثر من مرة إلى إعلان حروب دموية.

اليوم، نحن أمام أحداث جديدة وواقع جديد، حيث تجري مفاوضات بين مسيحيين فوق أرض تركيا (العثمانيين) المسلمة، ساهم تصريح وزير خارجية روسيا في تقريب قراءة صورة الصراع من زاوية الدين والهوية الدينية لكل من روسيا وأوكرانيا..

أعتقد أن البابا ليون الرابع عشر يبحث عن محطة سلام عادل يطبع بها بداية مشواره الباباوي، ليس بين موسكو وكييف فقط، بل بين الكاثوليك والأرثوذوكس، ويكمل ما بدأه سلفه البابا فرانسيس الأول، سواء بلقاء البطريق كيريل في مطار هافانا بكوبا سنة 2016، أو المحادثات عبر الويب أثناء الحرب في أوكرانيا منذ سنة 2022، وفي الآن ذاته، يثير العديد من المحللين صعوبة إعادة ثقة موسكو في الفاتيكان، مستحضرين الدور الفاصل للبابا جون بول الثاني (البولوني) في إنهاء المعسكر الشرقي والاتحاد السوفياتي وإسقاط حائط برلين.

إننا نعيش عودة الحديث عن الهوية الدينية للدول الأوروبية، وجعلها أحد مفاتيح الحرب والسلام، وتمسك السياسيين بالمؤسسات الدينية وإشراكها في عمليات البحث عن السلام العادل المفقود، وعلى رأسها مؤسسة الفاتيكان.. وهنا نستحضر اللقاء الأخير بين ترامب وزيلينسكي برحاب كنيسة القديس بطرس أثناء جنازة البابا فرانسيس الأول، وأن تدبير المجال الروحي والشرعية الدينية هو من بين أعقد الملفات وأشدها حساسية رغم كل ما قيل ويقال عن تراجع الشأن الديني (الكنيسة) في الغرب، فلا يزال رجال الدين بالغرب يقفون في الصفوف الأمامية إلى جانب رجال السياسة، ولا يزال الجميع ينتظر إطلالة البابا و«عظته الأسبوعية» من النافذة المطلة على ساحة القديس بطرس.

لكل هذا، فإن أغلب مفاوضات السلام التي استثنت الفاعل الديني، لم تكن تعلن نهاية حرب بقدر ما كانت إعلان هدنة أو تأجيل استئناف الحرب إلى وقت لاحق.

تعطلت لغة الكلام وخاطبت لغة الإبداع والتمام

نور الدين الرياحي

بدعوة كريمة من رئيسة رابطة كاتبات المغرب وإفريقيا، الأستاذة بديعة الراضي، ورئيسة جمعية النساء الكاتبات المبدعات كارمن بيير، تشرفت رفقة كريمتي ذة العالية، بتوقيع رواية «الصخرة» بين أحضان عروس الشمال في تلك القاعة البهيجة التي يكفيها شرفا أن تحمل اسم بوكماخ، ذلك الأستاذ الذي تعلمت منه أجيال المغاربة القراءة فيما كنا نسميه «التلاوة» التي غالبا ما كانت تتناقل بين الإخوة والأصدقاء للتعلم بتلك الطريقة التي كونت في جيلنا أسلوب الخيال والإبداع باكرا وفي طفولتنا..

لقد كان لتواجد العلمين المغربي والإسباني، وذكر ملكي إسبانيا والمغرب الحاضرين في هذا المجمع الثقافي التاريخي، وليس صدفة أن يكونا سادسين في تناقل عرشي بلاد الضفتين إلى الألفية الثالثة وسط تناغم السياسات والثقافات، وتوحيد الأفكار ليصبح تعايش هذين الشعبين أكبر من المصالح والديانات وأقوى من كل المقاصد والارتباطات.

فشئنا أم أبينا، أصبح المغرب وإسبانيا بفضل هذه السياسات الحكيمة، امتدادا جغرافيا واحدا، لا فرق بين دين أو عرق أو نظام سياسي، وإنما الكل يصب في وحدة غايتها التنمية وتأطير الإنسان لما هو أفضل.

لقد كانت جميع الأشياء موحية بالإبداع والشعر.. لدرجة ارتجال كاتب الرواية قصيدة شعرية اهتزت لها الأديبات والشاعرات المغربيات والإسبانيات حينما صفق الجميع لما ربطت بين كلمة السادس عند جلالة الملك محمد السادس وجلالة الملك فيليبي السادس.

فقد كان فعلا كل شيء ملهما، وابتسامات وأناقة وألوان في لباس الحاضرات والحاضرين، وفي تلاوة البيان المشترك والتوقيع على اتفاقية التعاون بعد التصويت على بنودها بتلك الطريقة الديمقراطية، التي أبانت أن للديمقراطية دور في ازدهار الثقافة، وأنه كلما ازداد هامش الحرية كلما ازداد إيقاع الإبداع.

كان لتناغم الشاعرات والأديبات والمثقفات مع أخيهم الرجل الحاضر القاطع لمسافات طويلة للحلول بطنجة والترحاب به، لذة قلما يجود بها الزمان، وحبورا عصيا عن أي مكان.

كان لحضور المبادرة الأطلسية، ولذكر لقاء العيون المجسم بالعباءة الصحراوية منذ أيام لرابطة كاتبات المغرب وإفريقيا، دافعا لإلهام قصيدة شعرية استحضرت تاريخ الأندلس في طنجة، لما كان الشعراء والشاعرات يتبادلون الشعر على ضفاف جداول الأنهار والبحيرات، ولما كان الملك المعتمد ابن عباد ومعه ابن عمار وزيره، وقد زردت الريح النهر، فقال ابن عباد لوزيره: «أجز» (صنعَ الريح من الماء زرد)،

فأطال الوزير الفكرة، فسمع صوت فتاة جميلة كانت تسقي الماء من البحيرة والتي كانت متواجدة على ضفة النهر: «أي درع لقتال لو جمد»، فتعجب ابن عباد من حسن ما أتت بِه مع عجز وزيره ابن عمار، ونظر إليها فإذا هي غاية في الحسن والجمال، فأعجبته، فسألها: أذات بعل أنت؟ قالت: لا، قال: وما اسمك؟ قالت: الرميكية، فتزوجها وعاش معها قصة حب جميلة شهدتها الأندلس وأعادتها رواية «الصخرة» إلى مراكش وإلى أغمات، عندما نفي إليها المعتمد، وضاقت الشاعرة بشظف العيش في المنفى، وقالت تلك العبارة التي تفيض بها قلوب النساء العاشقات: «لم أعش يوما واحدا سعيدة معك» فأجابها الملك المنفي: «حتى يوم الطين يا اعتماد».. سرعان ما بكت وعانقته من جديد وهو يذكرها لما حنت لبحيرة اللقاء، وأرادت أن تمشي حافية القدمين على ضفافها، فأمر بأن يصنع تراب البحيرة من المسك والكافور، وخرجت اعتماد حافية القدمين، واحتفل بذلك اليوم وسمي عيد أو «يوم الطين» في الأندلس، وتأسف عليه المعتمد في تلك القصيدة المبكية الحزينة لما نفي في ضواحي مراكش المرابطين:

فيما مضى كُنتَ بالأعيادِ مَسرورا
فساءَكَ العيدُ في أغماتَ مَأسورا
تَرى بَناتكَ في الأَطمارِ جائِعَةً
يَغزِلنَ للناسِ ما يَملِكنَ قطميرا
يَطأنَ في الطِّينِ وَالأَقدامُ حافِيَةٌ
كَأَنَّها لَم تَطَأ مِسكاً وَكافورا!
مَن باتَ بَعدَكَ في مُلكٍ يُسَرُّ بِهِ
فَإِنَّما باتَ بِالأَحـلامِ مَغـرورا

فعلا، تعطلتَ لغة الكلامُ في هذا اللقاء وخاطبت لغة الشعر والإبداع، وتغنى الشاعر والشاعرة وتنسمت الرواية برزخ المحيط والمتوسط، وتعانقت لوحة الرسامة مع عطر التاريخ واللغة، وعوضت نظرات الإعجاب والتفاهم والسعادة معاني الكلمة، وانساب المرح والطيب المنبعث من ياقات النساء المبدعات يعطر قاعة بوكماخ تحت أعين الصحافة، التي ترقب كل لمسات وتسجل كاميراتها كل حركات الزهو بهذه اللحظات.

يتبع

حديث العاصمة

احتضار الأحزاب.. «إكرام الميت دفنه»

بقلم: بوشعيب الإدريسي

لم تتمكن الأحزاب بعد من الانخراط الفعلي في ممارسة السياسة، وإذا فشلت في تبني سياسة تؤمن بمبادئها واختياراتها وتوجهاتها من خلال مجالس منتخبة تمثل العاصمة السياسية، فلأنها ربما فقدت مؤهلاتها وشروط أهدافها المسجلة في قوانين تأسيسها وخطاباتها.

والرباطيون دون شك يتابعون ما يجري ويدور من تجاذبات إيديولوجية وسياسية بين الأحزاب في العالم، مثل الحزبين الديمقراطي والجمهوري في أمريكا، فلكل منهما برنامج مخالف للآخر ومغاير تماما وفي كل المجالات، لكنهما يهدفان معا إلى إسعاد الشعب الأمريكي، وليس فقط مناضليهما، لذلك فهما يحاولان استقطاب غيرهما من المحايدين غير المنتمين إليهما لكسب أصواتهم، أما أصوات مشتركيهم فهي مضمونة، وعند التأهيل يكافئ الحزب الشعب باختيار حكام منه وبدون انتماء، لشغل مناصب قيادية في الإدارات كما في الدبلوماسية.

في الانتخابات الأخيرة، فاجأ المغاربة الأحزاب باختيارهم للأضعف منها حضورا في الساحة السياسية الوطنية، ومنحوها الصفوف الأولى لتقفز إلى الصدارة، كما «أدبوا» الحاكمين حينها بحجب ثقتهم لتتقهقر إلى مؤخرة الترتيب وتنسحب من كراسي السلطة والمال، وكانت تتربع عليها في 3 مؤسسات: حكومية، برلمانية، وجماعية، وسلموها إلى خصومهم.

وفعلا، كانت صاعقة زلزلت قيادات وقواعد تلك الأحزاب المغضوب عليها شعبيا، فأطاح بها اعتمادها فقط على منخرطيها، وقد أغدقت عليهم بالمناصب والامتيازات اللامحدودة، ونسيت الشعب، ولم تتذكره إلا بالضرائب وبسحب دعم ما يتعلق بمعيشته... إلخ، فكان ما كان من عقاب، وكان قاسيا.

وفي العاصمة السياسية التي لها حصانة ثقافية، وبالتالي، فسياسيوها مثقفون، جسدوا غضبتهم على تلك الأحزاب بإزاحتها بهدوء من كل المسؤوليات الجماعية والمقاطعاتية، وقدموها إلى التي لم يسبق لها أن قادت شؤون المدينة بأريحية وعددها 3، توزعت جماعيا وجهويا وإقليميا، في هدية ثمينة من الرباطيين وليست من مناضليها الذين لا يتجاوزون بعض المئات، في حين أن الكتلة الناخبة في العاصمة تتجاوز 240 ألف ناخب، بمعنى أن تلك الأحزاب اصطفاها الناخبون المحايدون ورفعوها من الأسفل إلى الأعلى يقينا منهم، وحسب مرجعياتها الإيديولوجية وشعاراتها ووعودها وعهودها، أنها ستنهج «سياسات» مغايرة لسياسة المنهزمة، فكان الناخبون كرماء معها بأصواتهم وأموال ضرائبهم ورسومهم.

فكانت النكسة بعد حوالي 4 سنوات من الممارسة، لم تغير ما بـ«نفسها».. فبالأحرى ممارساتها، وكانت ولا تزال في البحث عن نعت يعبر عن: الضعف والفشل والاغتراف من الامتيازات، ومع الأسف لم تستغل «المعارضة» في المجالس، يسارية ويمينية، هذا الذي نبحث عن الوصف الذي يليق به في «الضعف» لتحسين صورتها عند الناخبين، ليتأكد احتضارها ورائحة الموت تنبعث من نوافذ قاعات الاجتماعات في حالة حضورها.. فهل فقدت هذه الأحزاب أغلبية ومعارضة روحها ؟

فإكرام الميت إذن دفنه، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

في الرباط «يا حسرة»

أخطاء وتعقيدات في سجلات الحالة المدنية

يصطم الرباطيون بوجود أخطاء كثيرة في سجلات الحالة المدنية وتعقيدات للحصول على شهادة الجنسية في جماعة العاصمة، التي يقودها منتخبون مناضلون متطوعون لا لخدمة الناس، ولكن لتسهيل قضاء حوائجهم، وإذا هذه الجماعة سحبت منها مأموريات إدارية وتقنية وتنظيمية لفشلها في تدبيرها، فإن أخطر قطاع مكلف بتوثيق أنساب وأصول الرباطيين، يمكن أن يمسه ما أصاب المأموريات المسحوبة، ليلتحق بها نجاة من الشوهة التي يتخبط فيها.. إنها الحالة المدنية، المسنود حفظها وتسييرها إلى المنتخبين.

فمنذ حوالي أسبوع، تقدمت رباطية إلى المصلحة المختصة بغية الحصول على عقد ازديادها كاملا، وبعد انتظار خمسة أيام، لم تتمكن من ذلك، لأن الصفحة التي تتضمن كل المعطيات عن ازديادها بالسجل الأصلي والرسمي، أصابها التلف في جزء منها، فما كان من القائم على هذا السجل إلا أن «أمرها» بالتوجه إلى المحكمة وأن ترفع لها طلب إصلاح ما لم تقترفه ولا علم لها به، في حين أن الإهمال والفعل المرتكب تتحملهما الجماعة، المسؤولة عن تأمين الوثائق الثبوتية لسكانها، وإن لم تكن هذه «حكرة» ننطق بها بالعامية وأصلها: «تحقير المواطنين» فلأن الجماعة وفي قلب دارها، تسلخ السجلات من موظفيها ثم تدوس على كرامتهم ومواطنتهم بـ«الأمر الجماعي»، لكي يتكلفوا ويتكفلوا ويطلعوا ويهبطوا إلى المحكمة مساندين من محامي بأتعاب ورسوم من جيوبهم، لتصحيح أفعال لا ناقة ولا جمل للرباطيين فيها، وهذا هو التحقير الخفي الذي تجرعه الجماعة للمواطنين، في حين هناك مفتشيات عامة وعادية للحالة المدنية، كان عليها واجب إحاطة الأرشيفات والسجلات والتصاريح بحزام أمني وبمراقبة يومية صارمة لأقسام تختزن تاريخ أولاد وبنات الرباط.

لننتقل إلى ما يجري لإثبات الجنسية المغربية، وهنا نتساءل: ما جدوى كل هذه الوثائق المسلمة من إدارات مختلفة، ومن ضابط الحالة المدنية، ومن أوراق التعريف الوطنية، وهي أقوى من مجرد شهادة للجنسية المغربية، إلى معاناة المرتفقين المطلوب منهم إثبات جنسياتهم بـ«شهادة»، في حين أن كل الوثائق تؤكد تلك الجنسية المغربية، وبها تنجز جوازات سفرهم.

إنها تعقيدات وعراقيل - مع الأسف - يعاني منها الرباطيون في العاصمة «يا حسرة»، فبالأحرى ما يقع في المدن والقرى النائية ؟

ومع ذلك، لم يتقدم أي مجلس في دورة عادية لطرح هذا التخلف الإداري، لطلب تفعيل دور المفتشيات الإقليمية للحالة المدنية، للاعتماد على نسخة من بطاقة التعريف الوطنية كإثبات رسمي للجنسية المغربية.

ولمن يقول أن إداراتنا تطورت في ظل الذكاء الاصطناعي، عليه مراجعة أقسام الحالة المدنية.

«بهدلة» طالبي التأشيرات في العاصمة الدبلوماسية

تكاد المواثيق الدولية والمعاهدات الدبلوماسية والاتفاقيات السياسية بين المغرب والبلدان الموقعة عليها، لا تخلو من فقرة تتضمن احترام وتقدير الشعوب المنعوتة بالصديقة، والشقيقة، وهي عبارات فضفاضة جرت بها العادة في الأعراف الدولية المتجاوزة منذ انبلاج عصر الذكاء الاصطناعي، الذي فرض على الجميع الوضوح في العلاقات وتفسير المصالح المتبادلة عملا بمبدأ «رابح-رابح»، ولتذهب شعارات: «الأخوة والصداقة» إلى حيث تركن المهملات.

وهذا ما اعتمده المغرب في الآونة الأخيرة مع دول استهانت بنهضته وتنكرت لفطنة شعبه، وغامرت بالإبقاء على مواقفها للاستمرار في التسويف، بينما الأسس الدبلوماسية واضحة، إما «معنا» أو «ضدنا»، ومناسبة هذا الموضوع هو التذكير بأمجاد الدبلوماسية، وستبقى مجرد مقدمة مادام موضوع «الإهانة» لا يزال قائما بشكل مخجل وفي العاصمة السياسية والإدارية والدبلوماسية، وهي تتفرج على بهدلة الرباطيين، بإجبار طالبي تأشيرات التنقل خارج المملكة من القنصليات الأجنبية، على الموافقة على شروط أين هي منها شروط الخزيرات، وعلى إجراءات الإيداع بواسطة وسطاء(...)، وهؤلاء الوسطاء وهم في حكم شركات، إتاواتها ليست على من انتدبها لتقوم بمهامها، ولكن على نفقة المرتفقين، ولم تقف البهدلة عند هذا الحد، بل تجاوزته إلى ما هو أفظع للمزيد في إذلال الرباطيين، عندما تحولت الصفة القنصلية وهي دبلوماسية، من المسؤولين عنها قانونيا إلى «جرجرة» الشركات وتعنتها وتحكمها واطلاعها على أوراق رسمية وشخصية للأحوال العائلية والمالية والشخصية للرباطيين، وهي صفات لا يمكن أبدا البحث فيها إلا من قبل من لهم المهام الضبطية الرسمية.

ومضت عقود على هذه البهدلة لكرامة المواطنين أمام القنصليات في طوابير مهينة تحت أشعة الشمس أو البرد القارس خارج البنايات المكلفة باستقبال الراغبين في تأشيرات لزيارة بلدان نرتبط معها باتفاقيات الصداقة والأخوة واحترام حقوق الإنسان كمبدأ عام والعناية بكرامة هذا الإنسان كواجب خاص، فلماذا التزمت المؤسسات الحكومية والحقوقية الصمت على ما يجري في شأن التأشيرات ؟

لأول مرة نميط اللثام عن المستور، فلا عضو حكومي أو برلماني أو حقوقي تضامن مع من يحكمون ويمثلون ويدافعون، فيسلكون المسطرة العادية المفروضة على المواطنين، بل يتمتعون بخدمات استثنائية تعفيهم حتى من الحضور أو المرور عبر وساطات الشركات، وهم بذلك معفيون من كل الشروط والقيود الملزمة للظفر بتأشيرة، وتركوا مواطنيهم تتلاعب بهم شركات الوساطة، علما أن المرتفق حرم حتى من رؤية إطار قنصلي يشرح له أو يبرر له موضوعا معينا، فهذا الأمر تكلف به الوسيط الذي هو الآخر يجني أتعابه إلى جانب رسم التأشيرة.

فإن كان المغرب قد اتخذ موقفا لا رجعة فيه من المستصغرين لمكانته الدولية وجعل حدا لازدواجية المواقف من أراضينا، فعلى الجهات المعنية الفصل في إجراءات التأشيرات من دبلوماسيين في مكاتب دبلوماسية تتوفر على ضمانات تأمينية للوافدين عليها من طالبي التأشيرة، فإما يحترموا المواطنين لنيل تأشيرة كضيوف معززين مكرمين، أو يعلنوا عجزهم عن هذه الخدمة.

أرشيف الرباط

ترك إرثا ثمينا لكل المغاربة بحوالي 250 قصيدة شعرية وزجلية تغنى بها رواد الأغنية المغربية، وعروض فنية لمشاهير الفن، ومسرحيات اجتماعية شخصها عمالقة المسرح، هذا الإرث الثمين أهداه لبلده ثم رحل عنا.. إنه الرباطي حمادي التونسي تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته. نتمنى لو تتقدم اللجان الثقافية والفنية الجماعية باقتراح إلى مجالسها لإطلاق اسمه على شارع من شوارع العاصمة.

أسرار معلم العاصمة

حتى سنوات التسعينات، كان النعت المتداول على حي يعقوب المنصور هو: الدوار والنوايل والحفرة بالنسبة للساحل، وكان في التقطيع الانتخابي لسنة 1983، مجرد حومة تابعة لحي الرياض، وبعد المشروع الملكي، تحولت تلك الحومة إلى جوهرة المدن، وذلك من خلال المشاريع التنموية التي تشهدها، من «ريفيرا»، وحي صناعي، ومنطقة سياحية وفضاءات الترفيه ومرافق رياضية متنوعة، وحتى فريق كرة القدم الذي يمثل الحي، ارتقى إلى القسم الوطني الأول هذه السنة.

نخجل من أنفسنا كناخبين في العاصمة ذات الألقاب العالمية، أن نضطر لتنبيه مجالسها إلى ضرورة «محاربة الأمية» الدبلوماسية والثقافية، بتكرار فظائع تسميات بعض الشوارع كشارع «عين الحوالا» عند مدخل المدينة من المطار، وسبق أن أخبرنا بمبادرة دبي التي أطلقت اسم «الرباط» على شارع يربطها بمطارها، وطالبنا برد التحية إلى المدينة الإماراتية منذ 4 سنوات، فإلى متى وهذه الأمية في تسميات شوارع العاصمة الثقافية.

بعد نضال 28 سنة للتعريف برياضة كانت حكرا على شباب الدول الغربية، حيث اقتحمت المناضلة الرباطية سلمى بناني هذا المجال وأسست الجامعة الملكية المغربية للرياضات الوثيرية والرشاقة البدنية، وتمكنت من الوصول بها إلى منافسة روادها في أوروبا والعودة بميداليات ذهبية، مما حدا بوزارة التعليم والرياضة إلى برمجة دورة تكوينية لأساتذة التربية البدنية، من أجل تدريب هذه الرياضة ذات الفوائد الصحية والسيكولوجية.

حضرت روح العلامة الفقيد عبد الله كديرة رحمه الله، في الأسبوع الفارط، خلال مراسيم تسليم خزانته العامرة بكنوز التوثيق الثقافي والشرعي والتاريخي إلى طلاب العلم بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، لأن هذه الروح كانت هي كتبه الثمينة.

والمرحوم ندر حياته هنا في الرباط لخدمة العلم والعلماء، وكان رئيسا للمجلس العلمي، وعالما محترما في القارة الإفريقية.

شهادات من الرواد

((**بعد** احتلال فرنسا للمغرب سنة 1912 وتعيين الجنرال ليوطي مقيما عاما به، فكر هذا الأخير في إعداد نشيد وطني للمغرب، فكلف القبطان ليو مورغان بتلحين هذا النشيد، ولما استمع ليوطي إلى المعزوفة رفضها قائلا لمورغان: لا أريد معزوفة حماسية على غرار «لامارسييز»، أعد التلحين، فكانت المعزوفة التي أطلق عليها اسم «السلام الملكي»، والتي أصبحت فيما بعد، أي في سنة 1959، رسميا النشيد الوطني المغربي، فنلاحظ أننا إذا استمعنا إلى المعزوفة على الطريقة الأصلية، نجد إيقاعها منخفضا، وهنا أمر الملك الراحل الحسن الثاني بفتح مباراة لكتابة كلمات تناسب اللحن، ووقع اختياره رحمه الله على الكلمات التي ألفها مولاي علي الصقلي كما يعلم الجميع)) انتهى.

فقرة من كلمة نقيب الرباطيين عبد الكريم بناني في تأبين الراحل مولاي علي الصقلي بتاريخ 21 دجنبر 2018.

المرجع: كتاب «أبحاث وشهادات» (ص: 34).

«مونديالیتو» الوداد.. كريستيانو رونالدو صفقة وهمية وسط تحضيرات صعبة

مع اقتراب موعد مشاركته المرتقبة في بطولة كأس العالم للأندية بالولايات المتحدة الأمريكية، المقررة بين 14 يونيو و13 يوليوز المقبل، تزايدت الأنباء والتكهنات حول سعي نادي الوداد الرياضي إلى تعزيز صفوفه بأسماء وازنة على الساحتين العالمية والمحلية، كما ربطت تقارير إعلامية النادي الأحمر بمفاوضات مع لاعبين بارزين، بهدف تدعيم تشكيلته لخوض هذا المحفل الكروي العالمي.

ورغم تداول أسماء لامعة ككريستيانو رونالدو ونجوم مغاربة دوليين مثل عز الدين أوناحي وأمين حارث، إلا أن العديد من هذه الأنباء سرعان ما قوبلت بالنفي أو توقفت عند عتبة المطالب المالية المرتفعة، كما أشارت مصادر إعلامية إلى أن جزء من هذه الحركة الإعلامية قد يندرج ضمن استراتيجية ترويجية للنادي، أسهمت في زيادة التفاعل على منصات التواصل الاجتماعي ورفع شعبية اسم الوداد في الأوساط الرياضية.

في المقابل، وبعيدا عن ضجيج سوق الانتقالات، يتبنى الطاقم الفني بقيادة المدرب محمد أمين بنهاشم، مقاربة مختلفة، بتحمسه للتعاقدات النجومية التي قد تفرض ضغوطا إضافية على المجموعة وتجبره على تعديل نهجه التكتيكي ليناسب لاعبا بعينه، مفضلا الاعتماد على العناصر الحالية مع تدعيمات مدروسة تخدم خططه الفنية وتعزز من قوة الفريق كوحدة متكاملة.

على الصعيد الميداني، انطلقت التحضيرات الجدية للفريق الأحمر بمعسكر تدريبي خاص بملعب «ويلنس»، حيث وضع بنهاشم برنامجا بدنيا وتقنيا مكثفا، يهدف إلى رفع منسوب اللياقة البدنية لدى اللاعبين بعد موسم محلي طويل، وتعزيز الانسجام التكتيكي، بالإضافة إلى التركيز على الجانب الذهني، الذي يعتبره المدرب عاملا حاسما لمواجهة التحديات الكبيرة المنتظرة، خاصة وأن العديد من لاعبيه سيخوضون تجارب مماثلة ضد أندية من المستوى العالي، كمانشيستر سيتي الإنجليزي ويوفنتوس الإيطالي والعين الإماراتي للمرة الأولى في مسيرتهم.

زوبعة في فنجان المنتخب.. الركراكي يصف منتقديه بـ«البراهش»

أثارت تصريحات مدرب المنتخب الوطني المغربي، وليد الركراكي، خلال الإعلان عن لائحة أسود الأطلس، موجة من الجدل والانتقادات، وذلك بعد استخدامه بشكل ضمني وتساؤلي كلمة «براهش»، لوصفه فئة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين يوجهون له الانتقادات، قبل أن يتدارك الأمر ويستبدلها بكلمة «مبتدئ» بعد تنبيه من الحاضرين.

ففي معرض حديثه عن الانتقادات التي يتعرض لها عبر منصات التواصل الاجتماعي، كاد الركراكي أن يصف منتقديه بـ«البراهش»، قائلا: «حتى نتوما كاتعيشو هاد المشاكيل ديال لي ريزو سوسيو... ملي واحد... جالي دير آن تيرم... عارف غيتقلقو لا كولت برهوش، نو؟»، ورغم أنه لم يقلها صراحة في البداية، إلا أن طرحه للكلمة كسؤال استنكاري ثم استفساره عن مدى «قسوتها»، يشير إلى أنها كانت المصطلح الذي يجول في خاطره لوصف منتقديه.

وتعتبر مثل هذه التصريحات، حتى وإن حاول المدرب التخفيف من وقعها أو التراجع عنها جزئيا، بالبحث عن مرادف «أخف» مثل «مبتدئ»، تعكس نظرة دونية تجاه شريحة من الجمهور، وتنم عن ضيق صدر تجاه النقد الذي يُعد جزء لا يتجزأ من عالم كرة القدم، خاصة عند تولي مسؤولية كبيرة بحجم تدريب المنتخب الوطني.

ووفق تعليقات نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، فالمدرب الوطني، بحكم منصبه، يجب أن يتحلى بقدر أكبر من الاتزان وضبط النفس في تصريحاته، وأن يكون نموذجا في احترام جميع مكونات المشهد الكروي، بما في ذلك الجماهير بمختلف آرائها وتوجهاتها، لكون الناخب الوطني ينتظر منه تقديم إيضاحات فنية أو تكتيكية، أو حتى تجاهل الانتقادات غير البناءة، دون الانزلاق إلى لغة قد تزيد من حدة الاستقطاب.

فتح نقاش وطني حول الطب الرياضي قبل استحقاقات كأس إفريقيا

تم تنظيم مناظرة علمية تحت عنوان: «الطب الرياضي في المغرب، الوضع الراهن وآفاق 2030»، بحضور نخبة من الأطباء والمتخصصين في المجال، بهدف تسليط الضوء على أهمية النهوض بهذا القطاع الحيوي، خاصة في ظل استعداد المغرب لاحتضان استحقاقات رياضية دولية بارزة، أبرزها كأس الأمم الإفريقية 2025 وكأس العالم 2030.

وأكد المشاركون في المناظرة على الضرورة الملحة لتطوير كفاءات الأطباء الرياضيين والأطر الطبية المتخصصة، داعين إلى تعزيز التكوين الأساسي عبر إحداث تخصصات جامعية في الطب الرياضي، مع العمل على توحيد المعايير بما يتلاءم والخصوصية الوطنية، مشددين على أهمية تنسيق الجهود في مجال الدراسات والبحوث العلمية المرتبطة بالتعليم الفيزيائي والرياضي، لما لذلك من أثر مباشر على تطور الممارسة الرياضية والصحة العامة.

وخلص المتدخلون إلى ضرورة إعادة تحديد مكانة ودور الطبيب الرياضي ضمن المنظومة الصحية والرياضية، مع التأكيد على أهمية إنشاء شبكات علاجية مندمجة ومنسقة بين مختلف التخصصات الطبية، كما طالبوا كذلك بإحداث مراكز جهوية متخصصة في الطب الرياضي، تكون قادرة على تقديم الدعم اللازم للرياضيين ومساعدتهم على تحقيق التميز والإبداع في مختلف المنافسات.

من جهة أخرى، تمت مناقشة أساليب الارتقاء بالطب الرياضي وتشجيعه لكونه يمثل أحد المحددات الأساسية لقياس مدى تطور المغرب في هذا المجال، والإسهام بفعالية في وضع الخطوط العريضة لاستراتيجية وطنية تهدف إلى النهوض بالأنشطة البدنية والأداء الرياضي، مع الاعتماد على استراتيجية ترتكز على التحسين المستمر لكفاءات الأطر الطبية والرياضية، وجودة التكفل بالرياضيين عبر شبكات علاجية منسقة ولامركزية.

ملاعب المغرب.. نبض إفريقيا الكروي في يونيو

في تأكيد على مكانته كوجهة رياضية قارية محورية، تتحول ملاعب المغرب خلال فترة التوقف الدولي المقبلة، إلى مسرح لعدة مباريات دولية، حيث وافقت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم على استضافة استعدادات منتخبات إفريقية عدة لكأس أمم إفريقيا 2026.

هذا الإقبال اللافت، الذي يأتي رغم الأشغال الجارية بتسعة ملاعب مغربية كبرى، يُعزى إلى عدم مطابقة ملاعب العديد من الاتحادات الإفريقية لمعايير «الكاف» و«الفيفا»، ويترجم سياسة «اليد الممدودة» التي تنهجها المملكة لدعم نظيراتها وتخفيف أزمة الملاعب، ما يعكس مكانة المغرب التنظيمية المتنامية ويجسد روح التضامن الرياضي الإفريقي.

سبورتينغ والسلفادور.. تحالف رياضي لتعزيز كرة القدم النسوية

في خطوة دبلوماسية رياضية تعزز الروابط الثنائية، استقبل نادي سبورتينغ كلوب الدار البيضاء، سفير جمهورية السلفادور، إغناسيو دي كوسيو، إيذانا بإطلاق شراكة استراتيجية في كرة القدم النسوية.

هذه المبادرة، التي تعكس جودة العلاقات بين المغرب والسلفادور، شهدت حضور السفير لحصة تدريبية للفريق النسوي، حيث أشاد بالمستوى المتميز والانضباط اللافت للاعبات، وتأتي هذه الشراكة لتبرز دور المرأة المحوري في الرياضة كرافعة للتمكين والتنمية، على أن تتوج قريبا بمباراة ودية بين النادي المغربي وفريق سلفادوري، لتكون منطلقا لمشاريع مشتركة تخدم التنمية عبر الرياضة.

تحقيق أرقام قياسية في ملتقى محمد السادس

في تأكيد على مكانته العالمية، استقطب ملتقى محمد السادس الدولي لألعاب القوى كوكبة من نجوم أم الألعاب، يتقدمهم البطل الأولمبي والعالمي سفيان البقالي، الذي دشن مضمار الملعب الأولمبي الجديد بالرباط بفوز مبهر في سباق 3000 متر موانع، مسجلا أفضل توقيت عالمي للسنة (8:00.70).

البقالي، الذي أشاد بالدعم الجماهيري وجودة المضمار، أكد جاهزيته لبطولة العالم المقبلة بطوكيو، وسط مشاركة نخبة من رياضيي 40 دولة، في نسخة شهدت تحطيم أرقام قياسية للملتقى، أبرزها للنيجيرية توبي أموسان في سباق 100م حواجز، والهولندية فيمكي بول (400م حواجز)، مما يعزز السمعة الدولية للملتقى المنظم تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس.

تحليل إخباري

خطة «تسديد التبليغ» تثير الجدل

خطبة الجمعة بين إملاءات وزير الأوقاف وانتقادات المنتقدين

وزير الأوقاف أحمد التوفيق وإلى جانبه رئيس المجلس العلمي محمد يسف

مثل كرة الثلج.. يتدحرج النقاش حول «توحيد خطبة الجمعة» بجميع مساجد المملكة، عبر منعرجات متفاوتة الخطورة، طيلة الأيام الأخيرة، ورغم أن النقاش يبدو متحكما فيه لحد الآن، إلا أن تنامي عدد أصوات المنتقدين يفرض التوقف لاتخاذ قرارات حاسمة، خاصة وأن الأمر يتعلق بانتقادات موجهة لخطة «تسديد التبليغ»، وهي الخطة التي تم اعتمادها من طرف القائمين على الشأن الديني في المغرب، لضبط أي انحراف محتمل في هذا المجال(..).

إعداد: **سعـيد الريحاني**

رسميا، تهدف خطة «تسديد التبليغ» إلى ((تقليص الهوة الفاصلة بين فضائل الدين، وبين أعمال كثير من الناس البعيدة عن تلك الفضائل، وإلى وصل ما انفصل في تاريخ المسلمين بين إيمانهم وتصديقهم الذي وقر في قلوبهم، وبين أقوالهم وأفعالهم الصادرة عن جوارحهم، وكأنه لا علاقة لأحدهما بالآخر، ولا تأثير لأحدهما في الآخر، واعتقاد أهل السنة أن الإيمان يَكمُل بالأعمال ويزيد وينقص بها، وأن الأعمال تستقيم وترشد بالإيمان، ذلك أن الله تعالى الذي نؤمن به ونخلص العبادة له، هو الآمر في الأعمال كلها بالفعل أو بالترك، ولا يحسُن بالمؤمن أن يمتثل أمر الله في صور العبادات، وأن يخالفه في واقع المعاملات وكأنها ليست مشمولة بالتعبد، علما أن الإنسان المكلف مخاطب بالصدق والإخلاص والوفاء والبر والإحسان...))، هذا من الناحية الروحانية، ولكن خطة «تسديد التبليغ» تعد مشروعا شاملا تتقاطع داخله عدة قطاعات، لذلك لا غرابة أن يقول تعريفها الرسمي ما يلي (والفاهم يجب أن يفهم الرسالة): ((تتقاطع خطة «تسديد التبليغ» في عملها، مع كل الجهود المخلصة الهادفة إلى تحسين أحوال الناس وإصلاحها، ومع كل النظم والقوانين والمبادئ الساعية إلى تحقيق سعادتهم والعدالة فيما بينهم، وحفظ أمنهم وسلمهم، وحفزهم على الإبداع والبذل والعطاء بما يقوي أواصر التضامن والتكافل فيما بينهم.

ويتم تنزيل هذه الخطة من خلال وسائل التبليغ والتكوين المختلفة، في خطبة الجمعة، ودروس الوعظ والإرشاد، وبرنامج ميثاق العلماء، والمحاضرات والندوات الداعمة، وكذا في مقررات معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، ومدارس التعليم العتيق، وفي دروس التوجيه والتوعية عبر وسائل الإعلام والتواصل السمعية والبصرية، كما ينتظر أن يكون هناك تعاون مع المؤسسات المسؤولة عن قطاعات العمل المذكورة، حيث ستحضر خطة «تسديد التبليغ» داعمة لجهودها ومُسندة لأعمالها بقيم الدين وأخلاقه الضرورية، المخفضة للكلفة المادية والمعنوية عن الأفراد والأسر والدولة، ذلك أن مقاصد الدين الكبرى التي عدها العلماء من ضرورياته: حفظ الأنفس وصونها، وحفظ العقول وترقيتها، وحفظ

تحليل إخباري

الأمـــوال وتـنـمـيـتـهـا، وحـفـظ الأعراض وضمان كرامتها، حيث جاءت أحكام الدين وقيمه خادمة لها، من جهة إقامتها والتمكين لها، ومن جهة دفع الضرر والأذى الذي يمكن أن يلحقها، ومن ثم اعتبارها لكل النظم والقوانين شرعية من جهة خدمتها لمقاصد الشريعة، ومن جهة انفتاح نسقها القابل لدمج الفضائل والمكارم الإنسانية واستيعابها أنى كان مصدرها.. ومعلوم أن قيم الدين هي الروافد الأصلية للمدنية والحضارة، في نشدانها تحقيق السعادة للناس، بحفظ نظامهم وتنظيم حقوقهم وضمان كرامتهم وتكافلهم.

ولا يخفى أن نماذج التحضر والمدنية التي استبعدت هذه القيم من الشأن العام، قد فوتت على نفسها مصادر إلهام وإمداد وتسديد وترشيد، معاني في الحياة بها يجمل الوجود وتتحقق السعادة، وذلك ما يفسر ظهور نزعات سوء فهم الحريات والغلو فيها، وسوء فهم التملك والإسراف والتبذير في الاستهلاك والمتع اللحظية.. وهي نزعات أضحت محط نقد لاذع من عدد من المفكرين والفلاسفة الأخلاقيين، يدقون ناقوس الخطر المهدد لمستقبل البشرية من خلال النموذج الحضاري المادي المسرف الذي يقودها..

إن التبليغ على وجه الإجمال، هو قيام العلماء بالحرص على الناس حتى يقوموا بأركان الدين صورا وروحا، حيث إن لها أثر النفع الذي يؤهلهم للحياة الطيبة)) (المصدر: موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية).

رغم التقاطعات، وما كل شيء يقال، لكن ما هو العيب في هذا الكلام سالف الذكر، خاصة وأن صيغته العلمية ناعمة(..).

يمكن فهم أحد أوجه الخلاف حول خطة «تسديد التبليغ»، من خلال انتقادات ناعمة بدورها لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، صادرة عن وزير العدل السابق، المحامي مصطفى الرميد، المعروف بمرجعيته الدينية، ورغم كونه رجل دولة(..)، إلا أنه لم يتردد في انتقاد وزارة أحمد التوفيق، حيث كتب ما يلي: ((سلام عليكم.. قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية مشكورة، منذ سنوات، بمجهودات جبارة خدمة للدين، وترسيخ قيمه في المجتمع، وقد وفقت في جوانب شتى، أهمها التشجيع على حفظ القرآن الكريم، وإتقان تلاوته، حتى أصبح أطفال المغرب وشبابه يحتلون الصفوف الأولى في المسابقات القرآنية عبر العالم حفظا وتجويدا.. فضلا عن ذلك، هناك قناة محمد السادس، ومعها إذاعة محمد السادس، حيث تسجل هذه الأخيرة أرقاما قياسية في عدد المستمعين.. وإذا استحضرنا الجهود المبذولة في طباعة المصحف الشريف، بكافة الأحجام والألوان، وما يتصل بذلك من تشجيع للخط العربي، وغيره.. لاتضح أن المملكة ماضية في رعاية كلام الله من عدة وجوه، إما على صعيد بناء المساجد؛ فبفضل جهود الوزارة، ومعها المحسنون، وغيرهم، تتوفر المملكة على ما هي جديرة به، باعتبارها دولة أمير المؤمنين، على بنية مسجدية محترمة، تلبي حاجات المجتمع المغربي المسلم إلى حد كبير، وقد بذلت الوزارة جهودا مستحسنة في تنظيم شؤون المساجد، بإبعادها عن التجاذبات السياسية، وحفظها من الاختراقات الطفيلية، وكل ذلك كان ضروريا ومحمودا للحفاظ على الأمن الروحي للمغاربة ووحدتهم المذهبية.. إلا أن الملاحظ هو أن خطة «تسديد التبليغ» التي اعتمدت في الشهور الأخيرة، فيما يخص خطب الجمعة، لاقت نوعا من الاستهجان وعدم القبول، على الأقل بالنسبة لمن تمكنت من النقاش معهم في الموضوع، خصوصا وأنها أصبحت معلومة النصوص قبل أيام من إلقائها، كما أن هذا الإلقاء من قبل جميع أئمة الجمعة، نصا واحدا لا محيد عنه، بالنقطة والفاصلة،

مصطفى الرميد.. «سياسي» يعارض جانبا من خطة «تسديد التبليغ»

رغم كل الإيجابيات المذكورة، إلا أن **الرميد واحد من المعترضين على توحيد خطبة الجمعة في المنابر، ورغم كل «التلطيفات».. إلا أن كلامه يصطدم جذريا مع كلام القطب الصوفي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق،** الذي يعارض أصلا فكرة لجوء بعض الأئمة إلى السياسيين من أجل رفع شكاويهم.. فقد أبدى أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، امتعاضه من لجوء الأئمة وخطباء المساجد إلى السياسيين للإشعار بتظلماتهم، مبرزا أن لديهم من المنافذ ما يكفي للقيام بهذه العملية، منها أنهم جميعا، أو غالبيتهم، يستعملون اليوم وسائل التواصل، ولديهم مندوب، كما يمكنهم رفع الشكاوي إلى المجلس العلمي الأعلى.. وقال التوفيق: **لا أريد لتظلمات الأئمة أن تمر عبر «قنوات سياسية»، لماذا؟ لأنه اليوم معاك وغدا مع سياسي آخر.**

يمكن فهم أحد أوجه الخلاف حول خطة «تسديد التبليغ»، من خلال انتقادات ناعمة بدورها لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، صادرة عن وزير العدل السابق، المحامي مصطفى الرميد، المعروف بمرجعيته الدينية، ورغم كونه رجل دولة(..)، إلا أنه لم يتردد في انتقاد وزارة أحمد التوفيق

تحليل إخباري

على امتداد التراب الوطني، جعل المساجد وكأنها إذاعة وطنية؛ نص واحد بأصوات مختلفة، بدون روح ولا مواءمة أو ملاءمة..

إن الأمر يتعلق بفكرة مقبولة مبدئيا.. لو أنها خضعت لشيء من التعديل والعقلنة والاعتدال في التصريف والتنزيل، وذلك باختيار عدد وفير من الخطب في كل موضوع من المواضيع، ووضعها رهن إشارة الخطباء الذين يختارون منها النصوص التي توائم حالات وحاجات مرتادي مساجدهم، مع حفظ هامش مقبول لهؤلاء الخطباء، لكي يضيفوا ما يجعل خطبهم تستجيب لحاجات البيئات المختلفة.. نعم، قد تقتضي بعض اللحظات الدينية أو الوطنية، التي ينبغي أن تبقى محدودة جدا، توحيد الخطب، لتصل الرسالة الواحدة الواضحة لجميع المؤمنين، أما فرض خطبة واحدة في كل أيام الجمعة، وعلى امتداد السنة، وفي كل المساجد، فهذا مما لا يليق، ولا ينبغي، ويتعين وضع حد له، حفاظا على جاذبية المسجد، وقدسية صلاة الجمعة، ورشد تدبير الشأن الديني، والله أعلم)) (المصدر: كلام مصطفى الرميد على صفحته الفايسبوكية).

إذن، رغم كل الإيجابيات المذكورة، إلا أن الرميد واحد من المعترضين على توحيد خطبة الجمعة في المنابر، ورغم كل «التلطيفات».. إلا أن كلامه يصطدم جذريا مع كلام القطب الصوفي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، الذي يعارض أصلا فكرة لجوء بعض الأئمة إلى السياسيين من أجل رفع شكاويهم.. فقد ((أبدى أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، امتعاضه من لجوء الأئمة وخطباء المساجد إلى السياسيين للإشعار بتظلماتهم، مبرزا أن لديهم من المنافذ ما يكفي للقيام بهذه العملية، منها أنهم جميعا، أو غالبيتهم، يستعملون اليوم وسائل التواصل، ولديهم مندوب، كما يمكنهم رفع الشكاوي إلى المجلس العلمي الأعلى.. وقال التوفيق: لا أريد لتظلمات الأئمة أن تمر عبر «قنوات سياسية»، لماذا؟ لأنه اليوم معاك وغدا مع سياسي آخر، موردا: الحال أن من أهم ما جاء به الظهير المؤطر لهم، هو حيادهم، لكونهم ملكا للأمة، في حين أن السياسي يشتغل على مستوى المجتمع، وثوابت الأمة تقتضي أن نتجه جميعا إلى المسجد لنستمع لخطبة الجمعة ونستفيد مهما كانت مرجعياتنا الحزبية)) (المصدر: موقع هسبريس/ 27 نونبر 2024).

رسميا، تهدف خطة «تسديد التبليغ»، إلى ((تقليص الهوة الفاصلة بين فضائل الدين، وبين أعمال كثير من الناس البعيدة عن تلك الفضائل، وإلى وصل ما انفصل في تاريخ المسلمين بين إيمانهم وتصديقهم الذي وقر في قلوبهم، وبين أقوالهم وأفعالهم الصادرة عن جوارحهم، وكأنه لا علاقة لأحدهما بالآخر، ولا تأثير لأحدهما في الآخر، واعتقاد أهل السنة أن الإيمان يكمِل بالأعمال ويزيد وينقص بها، وأن الأعمال تستقيم وترشد بالإيمان، ذلك أن الله تعالى الذي نؤمن به ونخلص العبادة له، هو الآمر في الأعمال كلها بالفعل أو بالترك، ولا يحسِن بالمؤمن أن يمتثل أمر الله في صور العبادات، وأن يخالفه في واقع المعاملات وكأنها ليست مشمولة بالتعبد، علما أن الإنسان المكلف مخاطب بالصدق والإخلاص والوفاء والبر والإحسان...)).

ولا يقف التوفيق عند هذا الحد، بل إنه من أشد المدافعين عن خطة «تسديد التبليغ»، حيث يعتبر أنها ((جواب للأمراض المجتمعية والانحرافات وسوء الخلق، وقال: الله في كتابه وعد الناس وعدا مؤكدا بالحياة الطيبة، انطلاقا من شرطين: الإيمان والعمل الصالح.. هكذا، سنشرح للناس ما هو الإيمان كحالة من الالتزام وليس قولا فحسب، ويلحقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)) (نفس المصدر).

ومن تجليات الخطة المذكورة، اعتمادها على عدة إجراءات، أهمها: «إدماج الأئمة في المدن والبوادي في هذه الخطة السامية وغير المسبوقة، التي تقع في صميم واجب العلماء من أجل تأدية أمانتهم في التبليغ»، حسب اعتقاد وزير الأوقاف، الذي يتجه إلى التشدد في هذا الأمر وعدم التساهل فيه(..).

يذكر أن «الأسبوع» كانت قد واكبت التنسيق العالي المستوى، بهدف التنزيل النهائي لخطة «تسديد التبليغ»، بعد التنسيق الكبير بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومؤسسة العلماء، حيث يساند رؤساء المجالس العلمية الخطة بشكل عملي في كافة أرجاء التراب الوطني.. ((ما معنى أن يعطي المجلس العلمي دور المسير لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق، في لقاء أطره كل من محمد عبد النباوي الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وفوزي لقجع وزير الميزانية، وزينب العدوي رئيسة المجلس الأعلى للحسابات، كما حضره ممثل الأجهزة الأمنية وممثل القطب الأمني عبد اللطيف الحموشي، والناطق الرسمي باسم المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، بوبكر سابيك، بالإضافة إلى وزير الصحة السابق خالد أيت الطالب، ورئيس الحكومة السابق سعد الدين العثماني، بصفته خبيرا في الطب النفسي (ومع ذلك تجب الإشارة إلى أنه كان أمينا عاما لحزب العدالة والتنمية).. فعلى امتداد ما يزيد عن ست ساعات، تابع الحاضرون خطابا غير مألوف من طرف المسؤولين في الدولة، هذا الخطاب غلبت عليه النفحة الدينية.. منذ متى كان الوزراء ورؤساء المؤسسات العمومية يستشهدون في خطاباتهم بآيات الذكر الحكيم، والأحاديث النبوية ؟)) (المصدر: الأسبوع الصحفي / عدد 14 فبراير 2025).

وأخيرا، يمكن القول إن الجدل الذي يثيره تنزيل آخر مقتضيات خطة «تسديد التبليغ»، التي تقوم في أحد جوانبها على الأمن(..)، تتداخل فيه عدة معطيات وليس توحيد خطبة الجمعة إلا واحدا من العناوين، ما يعني أن لهذا الجدل المثار أخيرا عمقا أكبر مما يبدو عليه.. والله أعلم(..).

فشل قطاع الماء بين أربعة وزراء وإهدار الملايير على مشاريع بدون محاسبة

يعد قطاع الماء من القطاعات المهمة بالنسبة للمغرب، لكونه يعتبر شريان الدورة الاقتصادية، لكن منذ سنوات وهذا القطاع عرف العديد من التعثرات منذ عهد الوزير الاستقلالي فؤاد الدويري مرورا بعبد القادر اعمارة ثم شرفات أفيلال إلى نزار البركة حاليا.

وفي ظل التحديات المائية المستقبلية والإجهاد المائي والمشاكل المحيطة بالقطاع، خطط القطاع المائي بوزارة التجهيز والماء خلال السنوات الأخيرة، للعديد من المشاريع المائية الاستعجالية بكلفة مالية كبيرة واستثنائية، على أسس مشاريع كبرى قصد مواجهة التحديات والإكراهات، وتوفير المياه اللازمة لتغطية حاجيات الساكنة، ومختلف المجالات، الزراعية والصناعية والطاقية والبيئية..

إعداد خالد الغازي

معظم الجهود التي بذلت خلال السنوات الماضية في تدبير قطاع الماء، ذهبت أدراج الرياح، بسبب غياب التخطيط الجيد، وسوء اختيار المسؤولين لتنفيذ وتتبع هذه المشاريع، وغياب المراقبة والتقييم وانعدام الجودة والبطء في الإنجاز، مما يؤدي إلى اختلالات في التدبير تعرضها للفشل، فلا تترتب عن ذلك أي محاسبة، والغريب أن المسؤولين عن الإخفاق وتعثر البرامج السابقة، يتم انتقاءهم وتكليفهم بالإشراف على مشاريع أخرى أكثر أهمية، لتدور الحلقة في إعادة إنتاج الفشل وتناوب نفس الأشخاص على المناصب دون أي نتائج ملموسة.

أربعة وزراء يراكمون الفشل

قطاع الماء هو القطاع الوزاري الذي تناوب عليه أربعة وزراء، كل من فؤاد الدويري، شرفات أفيلال، عبد القادر اعمارة، ونزار البركة حاليا، دون أن يتمكنوا من تكريس استمرارية المشاريع وتنفيذها بشكل جدي، حيث يمكن أن ننظر إلى هذا الموضوع من ناحية أخرى وهي أن عيوب القرارات التي يتخذها أي وزير في المجال المائي، يتم السكوت عليها وإخفاؤها إلى غاية مجيء وزير آخر لتظهر للعيان، وسرعان ما يتم تجاوزها دون إجراء أي تقييم للاستفادة منه مستقبلا.

يتضمن القطاع الوزاري ثلاث مديريات مركزية: المديرية العامة لهندسة المياه، مديرية البحث والتخطيط المائي، ومديرية التجهيزات المائية، ويعرف القطاع تراجعا كبيرا منذ سنوات في فرض وصايته الأولى على قطاع الماء والتحكم في مشاريعه، نظرا لتدخل وزارة الداخلية وقطاعات أخرى في تنفيذ المشاريع المائية، خاصة بعد إحداث الوكالات الجهوية لتوزيع المياه والكهرباء، والتي أصبحت خاضعة بشكل شبه كلي للإدارة الترابية وإشراك مجموعة الجماعات الترابية في تدبيرها وتنفيذ مشاريعها وعقد صفقات وغيرها.

لم تتوقف مشاريع السدود في أي لحظة، ولا حتى مع الوزير البركة، وإنما تم الحديث عن تسريع وتيرة إطلاق السدود الكبرى إلى أقصاها مع الوزير اعمارة (إطلاق 5 سدود كبرى في السنة، مع كل التبعات السيئة لذلك)، ومع مجيء نزار البركة، تبين أن هذه الوتيرة فوق طاقة المشتغلين بالوزارة، كما أن هناك إشكالات واجهت إنجاز تلك السدود لإنهائها بالشكل التقني المطلوب، ومن جهة أخرى، يتم اللجوء إلى السدود الصغرى والمتوسطة، حيث أن تراجع التساقطات بشكل بنيوي سيجعل بناء السدود الكبرى دون فائدة، ويمكن أن يقل عددها في المستقبل.

ومن بين الأمور التي زادت من ضعف قطاع الماء الذي يعرف بعض الاختلالات على مستوى تسيير المديريات، تدخل وزارة الداخلية في تنفيذ المشاريع المائية، إذ بعد إنشاء الوكالات الجهوية المكلفة بتنفيذ المشاريع، تم تكليفها ببناء السدود الصغرى، كما أن المشروع الكبير لتحويل المياه من الشمال إلى الجنوب وربط الأحواض المائية، تشرف على تنفيذه إلى جانب وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة، بينما يقتصر دور قطاع المياه بوزارة التجهيز على الإشراف على الدراسات فقط.

تعيين مسؤولين فاشلين

من بين الاختلالات التي عرفها ويعرفها قطاع الماء، نقص في التدقيق التقني والمالي والإداري، حيث أن هناك العديد من المشاريع والبرامج التي عرفت تعثرات وأعطاب خلال السنوات الماضية، من بينها مثلا تكليف رئيس تهيئة سد «واد مارتيل» بتطوان من قبل كاتبة الدولة المكلفة بالماء سابقا شرفات أفيلال، في أكتوبر 2017، بتولي مهام الإشراف على كافة السدود والمشاريع المائية، رغم أن إنجاز هذا السد شابته العديد من النواقص، وكان من أسوأ نماذج تدبير المشاريع، سواء من حيث تأخره لأكثر من عشر سنوات، أو تجاوز كلفته التكلفة المخططة له من 950 مليون درهم إلى 1.6 مليار درهم، وكل ذلك تم دون أي مساءلة أو محاسبة أو حتى تقييم لهذا الفشل.

النموذج الثاني، يتعلق بتعيين وزير التجهيز السابق، عبد القادر اعمارة، لمدير البحث والتخطيط المائي، على رأس مديرية التجهيزات المائية في يناير 2019، رغم عدم توافق هذا التعيين مع تخصص ومؤهلات المدير المعين، إذ أن مهام المديرية تقنية بحتة تتطلب خبرة واسعة في مجال دراسات وإنجاز السدود خلال هذه الفترة، انساق هذا المدير في مسايرة توجه الوزير في إطلاق عدد قياسي من السدود الكبرى إلى غاية خمسة سدود سنويا، مع كل التبعات والاختلالات التي نتجت عن ذلك بعد مغادرته، وقد أدى هذا التسرع إلى تعثر بعض السدود بسبب عدم استيفاء الدراسات اللازمة حتى نهايتها.

والملاحظ أن الوتيرة السابقة لإطلاق مشاريع السدود، تم التراجع عنها في عهد الوزير نزار البركة دون القيام بأي تقييم أو مساءلة على الاختلالات التي حصلت سابقا، والغريب أنه بعد الاستغناء عن مدير التجهيزات المائية، تم تعيينه مديرا في وزارة الفلاحة شهر فبراير الماضي، بينما تم تعيين رئيس إعداد سد «ولجة السلطان» بمكناس على رأس مديرية التجهيزات المائية، رغم مسؤوليته - حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات - في إنجاز السد الذي كلف ما مقداره 700 مليون درهم، ورغم وقوف لجان إدارية وتقنية على العديد من العيوب التقنية في المشروع، والتي لم تُتخذ حتى الآن أي قرارات لمعالجتها، ليتم التخلي عنه نتيجة تقديرات غير دقيقة للواردات المائية.

ويثير هذا التساؤل حول الأسس التي استند إليها تعيين المسؤول عن هذه الاختلالات ليشرف على مديرية ذات أهمية كبرى مثل مديرية التجهيزات المائية، وحتى بعد استبداله، كيف أقدم الوزير البركة على تعيين مدير بعيد عن التخصص المائي لقيادة هذه المديرية الحيوية ؟

متابعات

مديرية مؤقتة فاشلة بميزانية 1200 مليار

الارتباك والفشل الكبير الحاصل على مستوى تدبير قطاع الماء، لم يتوقف عند تعيين مسؤولين فاشلين، بل يمتد إلى فشل على المستوى المركزي والوزارة منذ عهد الوزيرين الدويري واعمارة إلى عهد نزار البركة، حيث أنه في أكتوبر 2019، أعلن الوزير اعمارة عن إحداث مديرية مؤقتة للإشراف على إنجاز مشروع المركب المائي بني منصور بإقليم شفشاون، ليتم تعيين مديرة على رأسها، ويتعلق هذا المشروع بتحويل المياه شمال - شرق في سياق دعم مياه السقي بحوض ملوية، بميزانية تقدر بـ 12 مليار درهم (1200 مليار سنتيم) كما تم التأكيد عليه في بلاغ بعد جلسة عمل ملكية خصصت لإشكالية الماء في نفس السنة، لكن بعد مرور خمس سنوات من الاستثمار المالي والتقني والبشري في إنجاز الدراسات الخاصة بهذا المشروع، سيتضح أن إنجازه بعيد المنال دون الإقدام على الاعتراف بذلك.

والغريب في ملف المديرية المؤقتة الجديدة، أن وزارة المالية وافقت على إنشائها وتوظيف أطر فيها، رغم عدم استكمال الدراسات المتعلقة بمشروع المركب المائي بني منصور، الذي لم يبارح مرحلة الدراسات والتصاميم، حيث تشير المذكرة التقديمية لإحداث هذه المديرية المؤقتة، إلى أن تتبع أشغال المشروع يستلزم «إحداث وحدة إدارية مؤقتة من مستوى مديرية مركزية، يكون مقرها محليا بجوار المشروع على غرار ما تم العمل به إبان إنجاز مشروع سد الوحدة»، لكن هذه المديرية المؤقتة ظلت حبيسة داخل جدران المديرية المركزية بالرباط دون أي أثر ملموس على تقدم المشروع.

وحتى عندما تبلورت فكرة اتخاذ قرار حكومي جريء بشأن مشروع المركب المائي في ماي 2023، لم يتجاوز الأمر مناقشة مشروع المرسوم بنسخ المرسوم بإحداث مديرية مؤقتة للإشراف على إنجاز المركب المائي لبني منصور، لكن لتفادي الحرج، تقرر تأجيل هذه المناقشة إلى وقت لاحق، بهدف تفادي فضح المستور، خاصة وأن الأمر يتعلق بالتراجع عن مشروع سبق وأن حظي ببلاغ ملكي.

> من بين الاختلالات التي يعرفها قطاع الماء، نقص في التدقيق التقني والمالي والإداري، إذ هناك العديد من المشاريع والبرامج عرفت تعثرات وأعطاب خلال السنوات الماضية، **من بينها مثلا تكليف رئيس تهيئة سد «واد مارتيل» بتطوان من قبل كاتبة الدولة المكلفة بالماء سابقا شرفات أفيلال، في أكتوبر 2017، بتولي مهام الإشراف على كافة السدود والمشاريع المائية**، رغم أن إنجاز هذا السد شابته العديد من النواقص، وكان من أسوأ نماذج تدبير المشاريع، سواء من حيث تأخره لأكثر من عشر سنوات، أو تجاوز كلفته التكلفة المخططة له من 950 مليون درهم إلى 1.6 مليار درهم، دون أي محاسبة على هذا الفشل.

فشل المركب المائي بـــني منصـــور

منذ توليه مسؤولية الوزارة وتدبير قطاع الماء، عجز نزار البركة عن اتخاذ أي قرار لوقف نزيف المال العام في مشروع المركب المائي بني منصور، بالرغم من استقدامه لخبراء متخصصين من خارج الوزارة، من خلال صفقة مكلفة، واستمر المشروع دون اتخاذ أي قرار بشأن إجراء التقييم اللازم للمشروع أو التخلي عنه، إذ اتضح أن ما أعلن بخصوص حجم المياه الذي كان متوقعا تحويله بواسطة هذا المشروع المتعثر، والمتمثل في مليار ونصف مليون متر مكعب، كان مبالغا فيه، لأن تحقيق هذه السعة التخزينية سيكون صعب المنال، ليتم اعتماد حقينة لسد بني منصور أقل بكثير من المعلن سابقا، واتخذ معظم المسؤولين موقف الحياد السلبي، مع إدراكهم استحالة الاستمرار في المشروع، مما أدى إلى التواطؤ على «إخفاء الغبار أسفل السجادة»..

وفي النهاية، تبخر مشروع المركب المائي بني منصور، الذي كان موضوع بلاغ ملكي في أبريل 2019، ورصدت له ميزانية تقدر بـ 6 ملايير درهم (600 مليار سنتيم)، وتلاشى ليتحول إلى ثلاثة سدود هزيلة (بني منصور وبوحمد ودار ميمون)، مما يثير التساؤل حول مدى دقة دراسات الجدوى التقنية والمالية والقانونية التي تعتبر ضرورية لتحديد إمكانية تنفيذ المشاريع، في غياب أي تقييم أو مساءلة لتفادي تكرار مثل هذه الإخفاقات، ولم تتحرك أي جهة مسؤولة لإجراء تحقيق معمق في أسباب وحيثيات فشل هذا المشروع، حيث يخيم صمت القبور على المؤسسات المعنية بالتدقيق المالي والتقني، سواء المفتشية العامة لوزارة التجهيز والماء، أو المجلس الأعلى للحسابات، وقبل أن يغرق «تيتانيك» هذا المشروع، سعى القائمون عليه إلى الارتماء إلى قوارب النجاة، ولم لا التربص بإحدى المديريات المائية، كمديرية البحث والتخطيط المائي، التي تشهد منافسة محتدمة بين عدة مرشحين من ضمنهم مدراء بوكالات الأحواض المائية مدعومين من دوائر نفوذ لديها تأثير وازن بالقطاع.

وحسب خبراء في المجال، فإن هذه التجاذبات تثير توجسا بالغا لدى المشتغلين بالقطاع المائي، الذي شهد تدنيا متواصلا في قيمته وأهميته.. فلا يُتوقع أن تشهد مديرية البحث والتخطيط المائي إعادة تأهيل أو تعزيز لمهامها ووظائفها بعد تعيين من أشرف على مشروع باء بالفشل، خاصة مع وجود كفاءات بديلة أكثر خبرة يطالها التهميش والإقصاء، فمهام هذه المديرية تحتم على من سيتولى قيادتها، تقديم رؤية استراتيجية واضحة وبرنامجا تفصيليا يتضمن آليات تقييم فعالة، أما تنصيب مدير وكالة للحوض المائي كمدير للبحث والتخطيط المائي، فهو إجراء تم اللجوء إليه سابقا، ويستنزف للأسف تعويضات باهظة كتكملة للأجر لتعويض الفارق مقارنة بالمنصب السابق، ناهيك عن أن هذا التقليد، الجاري به العمل حاليا، يستغل بطرق غير شفافة من قبل المقربين ومن يدورون في فلكهم.

ويؤكد الخبراء، أن المفارقة التي تبرز من خلال هذه الأمثلة بالقطاع المائي، هي التفاوت بين التحديات الجسيمة التي تواجهها بلادنا بخصوص الأزمة المائية، والتخبط الذي يعتري آليات التدبير والتخطيط والتنفيذ والمراقبة للمشاريع المائية، والتي تحولت إلى نماذج فشل متكررة بفعل غياب التخطيط الجيد، وسوء اختيار المسؤولين، وعدم وجود آليات مساءلة فعالة، مما يهدد مستقبل الأمن المائي الوطني ويزيد من هدر المال العام..

ويرى الخبراء أن استمرار تعيين المسؤولين الذين أشرفوا على إخفاقات سابقة في مناصب تنفيذية جديدة، يعكس ثقافة إدارية تكرس الفشل بدلا من مواجهته وتصحيحه، كما أن غياب الرقابة التقنية والمالية والإدارية، إلى جانب التواطؤ والحياد السلبي، يفاقم من الأزمة ويحول دون اتخاذ قرارات جريئة وحاسمة تصون الموارد المائية وتضمن استدامتها، لذا، فإن الخروج من هذا المأزق يتطلب تبني رؤية استراتيجية شاملة ترتكز على معايير شفافة لاختيار الكفاءات، وتعزيز آليات المراقبة والتقييم، وفرض مساءلة حقيقية على كل من يساهم في إخفاق المشاريع..

كل هذا يدعو إلى إعادة تقييم السياسة المائية، كما يكشف عن أزمة عميقة في تدبير المشاريع المائية الكبرى وفي حكامتها، وبالخصوص فيما يتعلق بتحمل مسؤولية القرارات بين السياسي والتقني، كما يتضح أن فشل المشاريع بكل أنواعها بالمغرب، لا يؤدي حتما إلى المحاسبة أو التقييم التقني والمالي والإداري، بل يتم تكرار هذا النموذج في مشاريع أخرى أو في الإشراف على مديريات ذات قيمة استراتيجية.

> **الارتباك والفشل الكبير الحاصل في تدبير قطاع الماء، لم يتوقف عند تعيين مسؤولين فاشلين، بل يمتد إلى فشل على المستوى المركزي والوزارة منذ عهد الوزيرين الدويري واعمارة إلى عهد البركة**، حيث أعلن الوزير اعمارة في أكتوبر 2019، عن إحداث مديرية مؤقتة للإشراف على إنجاز مشروع المركب المائي بني منصور بإقليم شفشاون، ويتعلق هذا المشروع بتحويل المياه شمال - شرق في سياق دعم مياه السقي بحوض ملوية، بميزانية تقدر بـ 12 مليار درهم، وبعد مرور خمس سنوات من الاستثمار المالي والتقني والبشري في هذا المشروع، اتضح أن إنجازه بعيد المنال دون الإقدام على الاعتراف بذلك.

الأسبوع
الصحفي
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
لنشر جميع إعلاناتكم
التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض
على الجريدة أو الموقع
يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد
Dounia Presse
pub@alousboue.ma : 06 22 84 92 81
لتحميل قائمة أسعار الإعلانات
alousboue.ma/pub

كواليس جهوية

ما يجري ويدور في المدن

الدار البيضاء

الرميلي والشركة الجهوية.. تسيير انفرادي وضعف المراقبة والحنين إلى زمن «ليديك»

الأسبوع

يبدو أن العمدة نبيلة الرميلي، رئيسة مجموعة الجماعات الدار البيضاء سطات للتوزيع، عاجزة عن ضبط الشركة الجهوية متعددة الخدمات، التي عوضت شركة «ليدك» في توزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل، في ظل المشاكل المتعددة التي تعرفها هذه المؤسسة الجديدة والتي تخضع لسلطة الرئيسة.

رغم الانتقادات التي وجهتها الرميلي إلى مسؤولي الشركة الجهوية، إلا أن المسؤولية والاتهامات توجه صوبها، لكونها تظل الرئيسة الفعلية لهذه الشركة الجهوية التي تقع تحت وصايتها، والتي كان من المفترض أن تشكل نموذجا جديدا لتدبير خدمات الماء والكهرباء، مما يطرح تساؤلات كثيرة حول الجهات التي تستفيد من هذا الوضع ومن الذين يسعون إلى فرض سلطتهم على هذه الشركة الجديدة والتحكم في مفاصيلها.

فإذا كان الهدف من إحداث الشركة الجهوية هو تسهيل وتوحيد الخدمات للمواطنين، والقطع مع السياسة السابقة وبيروقراطية الشركة الفرنسية الراحلة، فإن الوضع الحالي يوحي بأن الشركة الجهوية تتجه لكي تكون تحت سيطرة فئة معينة داخل مجموعات الجماعات، والتي تريد تحقيق مصالحها والبحث عن امتيازات ومكاسب داخل المؤسسة، عوض القيام بدورها الرقابي والمواكبة.

الرميلي

فقد برز مؤخرا أن تدبير الشركة الجهوية ومسارها لا يلقى القبول من قبل أعضاء مجموعة الجماعات، لاسيما بعد تعثر الرئيسة في تحقيق النصاب القانوني بعد تأجيل الاجتماع أكثر من مرتين، ما يبرز عدم اهتمام المنتخبين بمشروع الشركة الجهوية التي يعلق عليها سكان المدينة كبير الآمال لتدبير جيد للقطاع والخدمات المرتبطة به، بعد الاختلالات التي عرفها قطاع توزيع الماء والكهرباء في عهد الشركة الفرنسية، التي كانت تفعل ما تشاء بدون حسيب ولا رقيب.

أمام هذا الوضع، تطرح تساؤلات متعددة حول منهجية عمل الشركة الجهوية على مستوى الحكامة والشفافية، هل ستبقى على نفس نهج وإرث شركة «ليديك» لإعادة تكريس البيروقراطية الخدماتية؟ هل تكون مجموعة الجماعات التي تترأسها الرميلي في المستوى المطلوب في متابعة ومراقبة والتدقيق في عمليات الشركة الجهوية؟ وهل يقوم المنتخبون بدورهم الرقابي في محاسبة الشركة بشكل دوري ومنتظم ؟

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

إصلاحات وترقيعات موسمية تثير استياء ساكنة مدن الشمال

مع حلول كل فصل صيف، تطلق الجهات المعنية، من سلطات محلية ومجالس منتخبة، حملات موسعة تهدف لتسخير الإمكانيات المتاحة لتهيئة وتزيين الشوارع والأحياء، استعدادا لاستقبال الزوار والسياح الذين يتوافدون بأعداد كبيرة على مدن الشمال لقضاء عطلتهم الصيفية.

وتشهد هذه المدن، في هذه الفترة، حركة غير اعتيادية من حيث أعمال التهيئة، التي تشمل عدة مجالات، أبرزها: ترقيع الطرق المتضررة، إصلاح أعمدة الإنارة العمومية، إزالة الأعشاب الضارة، صباغة الجدران والأرصفة، وتزيين الشوارع الرئيسية بالورود والمزهريات، كما هو ظاهر في الصورة الملتقطة من وسط مدينة الفنيدق.

غير أن هذه التحركات التي باتت تتكرر بشكل موسمي، أثارت استياء متزايدا لدى ساكنة المنطقة، الذين يرون أن ما يسمى بـ«الإصلاحات الموسمية» لا تعدو كونها إجراءات تجميلية سطحية تفتقر لرؤية تنموية مستدامة، وتهدف فقط إلى تحسين الصورة الخارجية للمدن خلال فصل الصيف، دون أن تعكس إرادة حقيقية لخدمة المواطنين وتحسين ظروف عيشهم على مدار السنة.

ويعبر العديد من السكان عن امتعاضهم من غياب العدالة المجالية في توزيع هذه الإصلاحات، حيث تقتصر في الغالب على الشوارع والأحياء الرئيسية التي يمر منها الزوار والمسؤولون، في حين تهمل الأحياء الشعبية والهامشية، التي تعاني من تدهور كبير في البنية التحتية وغياب الخدمات الأساسية.

ويضيف بعض السكان بسخرية أن «من أراد مشاهدة الإصلاحات، فعليه زيارة وسط المدينة»، وكأن هذه الأشغال مخصصة فقط لمنطقة الواجهة، بينما تظل باقي المناطق في طي الإهمال والنسيان، تنتظر ربما وصول هذا «القطار التنموي» الذي لا يمر إلا كل صيف، أو قدوم عهد سياسي جديد ووعود جديدة في الانتخابات القادمة.

وفي ظل هذا الواقع، يطالب المواطنون بضرورة تجاوز منطق «المناسباتية» في التدبير، والعمل على وضع برامج تنموية شاملة ودائمة، تشمل مختلف الأحياء بدون استثناء، وتلبي تطلعات السكان في العيش الكريم والخدمات اللائقة، كما يؤكدون على أهمية اعتماد مقاربة تشاركية، تجعل من المواطن طرفا في صنع القرار، بدل أن يظل مجرد متفرج على إصلاحات وقتية لا تستجيب لحاجاته اليومية.

جماعة «تزكان» تنتظر علامات التشوير الطرقي بعد سنوات من التهميش

من المرتقب أن تستفيد الجماعة الترابية تزكان، التابعة لإقليم شفشاون، قريبا، من تثبيت علامات التشوير الخاصة بالسير والجولان، وذلك بعد أن ظلت محرومة منها منذ تأسيسها، في واحدة من أبرز مظاهر الإهمال الذي طال البنية التحتية الأساسية بالمنطقة.

وتعرف الجماعة، لا سيما في مركزيها الساحليين قاع أسراس وتارغة، توافدا كثيفا للزوار من داخل وخارج المغرب، نظرا لما تزخر به من مؤهلات سياحية وطبيعية، كالشواطئ النظيفة، والإطلالة البانورامية الخلابة على البحر الأبيض المتوسط، غير أن الإقبال السياحي المتزايد يقابله غياب شبه تام للتنظيم المروري، بسبب انعدام التشوير الطرقي، وهو ما ساهم في تفاقم مظاهر الفوضى والعشوائية في حركة السير والجولان.

وفي سياق البحث عن حلول لهذه الإشكالية، انعقد اجتماع رسمي الأسبوع الماضي، خصص لمناقشة وضعية السير داخل الجماعة، حضره رئيس الجماعة الترابية لتزكان، وقائد المركز الترابي للدرك الملكي بالسطيحات، إضافة إلى قائد قيادة قاع أسراس، لكن ما أثار الاستغراب في هذا الاجتماع، أن القائد وحده هو من قام بختم محضر الجلسة (تتوفر الأسبوع على نسخة منه)، بينما اقتصر باقي الحضور على التوقيع فقط، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول مدى مصداقية المحضر، وقيمته القانونية، وقدرته على إحداث تغيير فعلي في الواقع المروري المتردي.

ولا تعد جماعة تزكان حالة معزولة، إذ تعاني أغلب الجماعات القروية التابعة لإقليم شفشاون من غياب شبه كلي لعلامات التشوير الطرقي، في ظل ضعف الاهتمام بهذا الجانب من طرف المنتخبين والسلطات المعنية، ويعزى هذا الوضع إلى تدهور البنية الطرقية من جهة، وعدم إدراج موضوع التشوير ضمن الأولويات التنموية المحلية من جهة أخرى.

مختصرات شمالية

احتفلت عمالة إقليم شفشاون بالذكرى العشرين لانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تعد من أهم المشاريع الاجتماعية الهادفة إلى تحسين ظروف عيش المواطنين، خصوصا في العالم القروي، لكن هذا الاحتفال رافقته تساؤلات مشروعة من طرف عدد من المواطنين، حول مدى استفادة جميع الجماعات القروية بالإقليم من هذه المبادرة، إذ يعبر كثيرون عن قلقهم من أن تقتصر الجهود على توزيع بعض سيارات النقل المدرسي، في حين تعاني عدة جماعات من مشاكل أعمق تتعلق بضعف البنية التحتية الطرقية، ونقص الخدمات الاستشفائية، وغياب أسواق أسبوعية مجهزة، فضلا عن غياب مطارح ملائمة لتدبير النفايات المنزلية.

يعرف شارع المأمون بحي سيدي طلحة بمدينة تطوان، فوضى عمرانية نتيجة الإصلاحات العشوائية التي يقدم عليها بعض أصحاب المحلات التجارية، الذين يعمدون إلى ترميم محلاتهم وتعديل واجهاتها دون الحصول على التراخيص القانونية من الجماعة الترابية، في تجاوز واضح للقوانين التنظيمية المعمول بها، مما أسهم في تشويه المنظر العام، ناهيك عن التعدي على الأرصفة، مما يعطل حركة الراجلين ويقلل من جاذبية الحي.

لكن المثير للانتباه هو الصمت غير المبرر من الجهات المعنية، التي لم تحرك ساكنا إزاء هذه الممارسات، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول دورها في حماية المجال الحضري وضمان احترام القوانين، فهل تتدخل السلطات المختصة لوضع حد لهذه التجاوزات ؟

تطرح العديد من علامات الاستفهام حول مستقبل المصانع والمعامل بمدينة طنجة، في ظل تكرار الحرائق التي تندلع فيها بشكل لافت خلال الفترة الأخيرة.. فقد شهدت منطقة عين مشلاوة، ضواحي طنجة، مؤخرا، نشوب حريق ضخم التهم مخزنا للأثواب، بعد أيام قليلة فقط من اندلاع حريقين آخرين، الأول بمصنع للعجلات والثاني بالقيسارية.

ويبدو أن مسلسل الحرائق مستمر، ما يثير القلق في أوساط المهنيين والمواطنين على حد سواء.

ولا تزال الأسباب الحقيقية وراء هذه الحرائق مجهولة، رغم نسب بعضها إلى تماس كهربائي، في غياب توضيحات رسمية شاملة.

سلا

عمدة سلا ينقلب على سكان مقاطعته السابقة

الأسبوع

تعاني العديد من الأسر القاطنة في وادية النهضة بمنطقة العيايدة بسلا، من حرمانهم من الخدمات الأساسية المتمثلة في الربط الكهربائي والماء، رغم استقرارهم لأكثر من عشر سنوات في المنازل المرخص لها من قبل جماعة سلا.

والغريب في الأمر، أن هذه الوادية السكنية توجد في مقاطعة العيايدة التي كان يرأسها عمر السنتيسي لأزيد من عشر سنوات قبل أن يصبح عمدة للمدينة، مما يطرح تساؤلات حول عدم تدخله والقيام بدوره كمسؤول عن المقاطعة لتسوية وضعية ساكنة هذه الوادية المهمشة.

ورغم المراسلات العديدة التي قام بها السكان إلى الجهات المختصة، والمجهودات التي قاموا بها، من خلال تأهيل البنية التحتية وتجهيز المنطقة، وصرف 420 مليون سنتيم من أموالهم عليها، ورغم الوعود التي سبق وتلقوها بهذا الخصوص، إلا أنهم وجدوا أنفسهم في حلقة مفرغة من التماطل الإداري بين الجماعة والشركة الجهوية لتوزيع الماء والكهرباء المحدثة.

وتعيش الساكنة وضعية صعبة في ظل غياب الإنارة العمومية، وانتشار الأسلاك الكهربائية العشوائية فوق منازلهم، وغياب تبليط الأزقة وعدم تأهيل المنطقة بالرغم من توفرهم على جميع التراخيص من الجماعة، والتي توصلوا بها من المنتخبين خلال السنوات الماضية، مما يطرح التساؤل: لماذا لا تقوم الجماعة بتوفير الخدمات الأساسية لأحيائهم ؟

فقد حصلت الوادية على رخصة إعادة الهيكلة في يناير 2014، ومنذ تلك الفترة وجدت عراقيل إدارية وتهرب من قبل الجماعة من مسؤوليتها لأجل تهيئة المنطقة، مما يطرح التساؤل على جماعة سلا: لماذا تهتم بتجميل واجهة المدينة والمناطق البعيدة عن السكان، بينما الآلاف محرومون من الربط الكهربائي والحصول على الماء الصالح للشرب ؟

السنتيسي

بوزنيقة

مطالب بإحداث مؤسسة للتعاون لحل أزمة قطاع النظافة ببوزنيقة

الأسبوع

تعيش مدينة بوزنيقة مشكلة حقيقية في تدبير قطاع النظافة منذ عدة أشهر أمام فشل وضعف المجلس الجماعي، في توفير حلول ناجعة لإخراج المدينة من الأزمة المحلية، خاصة في ظل انتشار النفايات بمختلف شوارع وأزقة المدينة والتي أصبحت تشكل خطرا على البيئة والصحة العامة.

وبالرغم من شكايات المواطنين والفعاليات الجمعوية ومطالب المعارضة، إلا أن المجلس لازال يعرف صعوبات كبيرة من أجل تسوية مشكل النظافة المستمر، الشيء الذي جعل بعض الأصوات تنتقد طول الأمد وانسداد الأفق لإيجاد حلول سريعة وناجعة للأزمة.

في هذا السياق، طالبت الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية المجلس الجماعي، بالتفكير في إمكانية إحداث شركة للتنمية المحلية، والعمل على السعي إلى إحداث مؤسسة التعاون بين الجماعات تعنى بتدبير قطاع النظافة بالإقليم، أو تشكيل «خلية أزمة» لتتبع ومواكبة هذا المشكل، وتفعيل عمل فريق مكتب حفظ الصحة، خاصة فيما يتعلق بتعقيم أماكن تراكم النفايات وعصارة «الليكسيفيا»، مع تمكينه من جميع المعدات واللوازم والموارد البشرية الضرورية، داعية إلى القيام بعمليات تحسيسية بثقافة التعامل مع النفايات بالتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني.

وأكدت نفس المصادر على ضرورة استرجاع آليات الجماعة التي كانت تشتغل بها الشركة السابقة حتى يتسنى للجماعة الاستعانة بها في تدبير هكذا أزمات دون اللجوء لاستنزاف مالية الجماعة، داعية وزارة الداخلية إلى دعم ومواكبة المجلس في عملية جمع النفايات بالمدينة خلال هذه المرحلة الانتقالية الحرجة.

عين على الشرق

إعداد: زجال **بلقاسم**

وجدة.. مطالب بتحديث البنية التحتية

يشتكي سكان عدد من أحياء مدينة وجدة من الوضعية المتردية للطرق الرئيسية، مما يعرقل حياتهم اليومية ويشكل رمزا للإهمال المستمر، وتتفاقم معاناتهم مع تدهور البنية التحتية، حيث تتحول الطرق إلى برك طينية عند هطول الأمطار وغبار كثيف في الصيف.

وفي هذا الصدد، تناقلت مصادر محلية، رفع سكان الحي شكاوى متكررة إلى الجهات المسؤولة، لكن دون جدوى، وكان الرد الرسمي، الذي يشير إلى استهلاك الميزانية المخصصة لإصلاح الطريق، مخيبا للآمال ليكرس المزيد من الإحباط، مما يثير تساؤلات جدية حول أولويات إدارة الموارد والصيانة في المدينة، حيث يرى السكان أن حقهم في طريق صالحة يسهل حياتهم ويضمن سلامتهم هو استحقاق أساسي، يستدعي استجابة فورية وشفافة من السلطات المحلية.

وفي ظل هذه المعاناة، يطالب السكان المتضررون المسؤولين في مدينة وجدة، بالتحرك العاجل لمعالجة هذه المشكلة المزمنة، وإصلاح الطريق، لأن هذا ليس مجرد واجب إداري، بل هو حق إنساني أساسي لسكان يعيشون في قلب المدينة.

حملة واسعة لتحرير الملك العمومي بزايو

استهدفت حملة موسعة لتحرير الملك العمومي بمدين زايو، إزالة «الباشات» التي تحتل الأرصفة بشكل غير قانوني.

ووفق مصادر محلية، فإن توجيهات صارمة صدرت بضرورة مواصلة هذه العملية دون توقف حتى تشمل جميع شوارع المدينة، وتطبيق القانون والحفاظ على النظام العام، وبضرورة المتابعة المستمرة لمشاكل المواطنين من خلال جولات أسبوعية للوقوف على الاختلالات المتعلقة باحتلال الملك العمومي.

وقال عدد من سكان المدينة أن هذه الحملة تأخرت كثيرا، إذ أن الكثير من الأرصفة كانت محتلة بالكامل، ولم نكن نستطيع السير براحة، نتمنى أن تستمر العملية لتشمل كل الأحياء».

◄ السوق المركزي بالناظور في انتظار تدخل وزاري لإنقاذ مرفق «مشلول»

يشهد السوق المركزي للسمك واللحوم والدواجن والخضر بمدينة الناظور، انفراجة مرتقبة، إثر تدخل رسمي من وزارة الداخلية، جاء استجابة للشكايات المتعددة لتجار القطاعات المذكورة، هذه الشكاوى سلطت الضوء على الوضعية المتردية التي يعيشها هذا المرفق الحيوي منذ تدشينه في يوليوز 2018، حيث ظل يعاني من شلل وظيفي وفوضى تنظيمية حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منه كبديل عصري للسوق القديم.

ويكشف الواقع الميداني عن حجم الاختلالات التي تعتري السوق، الذي يضم 169 محلا، إذ لا تزال 76 من المحلات مغلقة بالكامل، بينما يتم استغلال 23 محلا آخرين خارج الإطار القانوني، فضلا عن تغيير 14 محلا لنشاطها التجاري دون الحصول على التراخيص اللازمة، وقد أكدت لجنة مختلطة، برئاسة قائدة الملحقة الإدارية الأولى، هذه الخروقات في محضر معاينة رسمي، شملت إشكالات في تدبير الملك العمومي، وتدهور شروط النظافة، وغياب الصيانة الأساسية للمرافق، كما أن تحرك وزارة الداخلية، بناء على الشكاوى الموثقة، بعث أملا جديدا في صفوف المهنيين بإمكانية إحداث «انتفاضة تنظيمية» تعيد للسوق اعتباره كفضاء تجاري حديث ومنظم، يسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية المحلية ويحد من ظاهرة الباعة الجائلين.

ويطالب المتضررون بتسريع وتيرة الإصلاحات، وفتح المحلات المغلقة أمام التجار الجدد، وتحسين ظروف النظافة والإنارة، وتوفير حراسة أمنية دائمة لمنع تحول السوق إلى ملاذ للفئات الهشة.

كواليس جهوية

الرباط

«رفض» تنفيذ حكم قضائي ضد رئيس جهة الرباط

الأسبوع

لازال ورثة المصطفى المرضي يتساءلون عن سبب رفض سلطات عمالة تمارة وقائد قيادة المنزه، تنفيذ حكم قضائي نهائي من المحكمة الإدارية، يتعلق بمنح شهادة إدارية حول العقار الذي اشتراه رئيس جهة الرباط والذي تقدموا في شأنه بشكاية للقضاء، بالرغم من توفر الورثة على حكم قضائي نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به باسم الملك، حصلوا عليه بتاريخ 18 فبراير 2025 من محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط، إذ تقول المحكمة أن من حق الورثة الحصول على شهادة إدارية، بحيث يتم التأكد من كون العقار محل نزاع أو ليس ملكا جماعيا أو حبسيا وليس من أملاك الدولة وغيرها.

واعتبرت المحكمة أن السلطة أو الجهة الإدارية المكلفة «لا تمتد صلاحيتها إلى الفصل في ملكية العقار طالما أن التعرضات التي قد تنصب عليه يرجع النظر فيها إلى القضاء المختص في إطار مسطرة التحفيظ»، كما أن «أي اعتراضات محتملة على ملكية الورثة لا يمكن أن تكون مبررا لرفض منحهم الشهادة الإدارية، بل يجب طرحها أمام القضاء المختص حسب مسطرة التحفيظ».

وبالرغم أن قائد قيادة المنزه بعمالة تمارة، اعترف في مراسلة رسمية إلى مندوبية الأوقاف وأملاك الدولة والمياه والغابات، بأن العقار اسمه «القلعة»، وهو نفس الاسم الذي في حوزة الورثة، إلا أنه يرفض منحهم الشهادة رغم توفرهم على الملكية الأصلية والاستمرار ووثيقة المخارجة، بينما قام بمنح شهادة لخصمهم باسم «النخلة» وهو غير الاسم الذي تضمنته مراسلاته الرسمية، قصد بيع العقار لرئيس جهة الرباط دون أن يتحقق من الاسم الذي منح للأرض.

ويلتمس الورثة من الولاية ووزارة الداخلية والقضاء، فتح تحقيق شامل لتحديد المسؤوليات ومحاسبة المتورطين، والاستماع إلى جميع الأطراف المتورطة، سواء من قام بعملية البيع، أو من شارك في استخراج الشواهد (شهود، موظفون، أعوان)، أو من سهر على هذه العملية.

فهل هناك علاقة بين رفض تنفيذ حكم قضائي من المحكمة الإدارية من قبل العمالة، وشراء رئيس الجهة رشيد العبدي للعقار المتنازع عليه، والذي يعتبره الورثة ملكا للعائلة منذ سنة 1927 حسب وثيقة الملكية الأصلية ؟

العبدي

برشيد

هل يفتح العامل الجديد ملف المبادرة الوطنية في برشيد ؟

الأسبوع

دعت فعاليات حقوقية في مدينة برشيد إلى فتح ملف مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالإقليم، وتقييم الأثر الفعلي للمشاريع على الأرض.

وطالبت الجمعيات الحقوقية وزارة الداخلية، بإيفاد لجان افتحاص مركزية إلى إقليم برشيد، للتحقيق في كل المشاريع التي استفادت من تمويلات المبادرة الوطنية، داعية إلى تفعيل المراقبة والمساءلة في جميع المشاريع التي تم تمويلها من المال العام، معتبرة أن المشاريع المعلنة على صعيد عمالة برشيد، عجزت عن إخراج السكان من دائرة الفقر والهشاشة، وأن فشلها ينذر بفقدان الثقة في هذا الورش التنموي الوطني، متسائلة عن مدى استفادة الفئات المستهدفة من هذه المبادرة بعد مرور أزيد من 21 سنة على إطلاقها.

وكشفت المصادر نفسها، أن من بين أبرز الاختلالات التي وقفت عليها، اغتناء عدد من رؤساء الجمعيات المستفيدة من تمويلات المبادرة، قائلة أن العديد من المشاريع التي تم تقديمها من طرف جمعيات المجتمع المدني لم تعرف طريقها إلى التنفيذ، مما يطرح علامات استفهام كثيرة.

وبلغ عدد المشاريع التي تم إنجازها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجال الترابي لعمالة برشيد، 1754 مشروعا، بتكلفة إجمالية ناهزت 667 مليون درهم، وذلك منذ إطلاقها سنة 2005.

خلوق

الخميسات

فندق مهجور يثير الرعب لدى ساكنة الخميسات

الأسبوع

طالبت جمعية محلية بمدينة الخميسات، السلطات المحلية، بفتح فندق مهجور يعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي، من أجل معرفة ما يدور ويحصل داخله وما تخفيه جدرانه، بعد شكايات المواطنين وخوفهم من السلوكيات التي تحصل بداخله.

وعبر سكان حي بنكيران عن استيائهم من هذا الفندق المتواجد بشارع البريد وسط الحي، مما يثير الجدل ويطرح تساؤلات كثيرة حول ماضيه وحاضره، والإشاعات التي تروج حوله من قبل بعض الناس، مما يتطلب تدخل السلطات لإنهاء معاناة الساكنة.

وتوصلت الجمعية بشكايات من السكان تتحدث عن استغلال هذا الفندق المهجور من طرف أشخاص غرباء، لأغراض مشبوهة، خاصة وأن هناك فندقا آخر بالمقاطعة الرابعة تم اكتشاف ممارسات غير قانونية تحصل فيه من قبل بعض الأشخاص.

وتدعو الجمعية السلطات المختصة إلى التدخل والاستجابة لشكايات الساكنة حول هذا الفندق، الذي قد يكون ملاذا لتجارة الممنوعات أو استغلال الأطفال جنسيا، أو مأوى للصوص والمنحرفين.

بركان

النيابة العامة بفاس تدرس شكايتين في حق رئيسي جماعتين ببركان

الأسبوع

توصلت النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بفاس، بشكايتين ضد مجلسي جماعتي الشويحية وتافوغالت بإقليم بركان، تتهمهما بـ«ارتكاب تجاوزات في تسيير جماعاتهم وتبديد أموال عامة».

ومن المرتقب أن تقوم النيابة لعامة بدراسة الشكايتين قبل اتخاذ القرار المناسب بالحفظ أو الإحالة على البحث، تخصان اتهامات بوجود اختلالات وخروقات وتجاوزات في تدبير شؤونهما خلال السنوات الأخيرة من الولاية الانتدابية الحالية.

كما تم تقديم شكاية أخرى للنظر في تدبير شركة التنمية المحلية «حركية بركان»، تتهم مسؤوليها بارتكاب خروقات مالية، في انتظار أن تتخذ النيابة العامة القرار المناسب بخصوص هذه الشكايات.

القصر الكبير

تنسيقية محلية تحذر من المخاطر البيئية لمصنع السكر في القصر الكبير

الأسبوع

عبرت التنسيقية المحلية لتتبع الشأن المحلي بمدينة القصر الكبير، عن قلقها مما تعيشه المدينة من تدهور بيئي خطير، بسبب الروائح الكريهة المنبعثة بشكل دوري من معمل تكرير السكر (سونابيل)، الكائن بطريق العرائش، والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لصحة المواطنين وجودة الهواء بالمنطقة.

وكشفت التنسيقية - في بلاغ لها - أنه رغم تعدد الشكايات والتدخلات طيلة السنوات الأخيرة، إلا أن الجهات المسؤولة لم تبادر إلى اتخاذ إجراءات حازمة للحد من هذه الانبعاثات الضارة، ما يطرح تساؤلات مشروعة حول مدى احترام المعمل لمقتضيات القانون 13.03 المتعلق بمحاربة تلوث الهواء، وكذا المرسوم رقم 2.09.286 بتاريخ 8 دجنبر 2009، المنظم لمعايير جودة الهواء وإحداث شبكات الرصد البيئي.

وحملت التنسيقية المحلية المسؤولية الكاملة للسلطات الإقليمية والمحلية، وعلى رأسها عامل إقليم العرائش، بوعاصم العالمين، فيما يخص حماية الصحة العامة وضمان بيئة سليمة للمواطنين، داعية وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة والمديرية الجهوية للبيئة، إلى إيفاد لجنة تقنية مختصة للقيام بقياسات ميدانية فورية لجودة الهواء وتحديد مصادر التلوث بدقة، وطالبت إدارة المعمل المعني، بكشف المعطيات البيئية الخاصة بنشاطه الصناعي، وتقديم توضيحات للرأي العام حول الإجراءات المتخذة لتقليل الانبعاثات والتأثيرات الصحية المصاحبة لها، منبهة إلى تزايد حالات الربو والتهيج التنفسي المسجلة من طرف أطباء بالقطاعين العام والخاص، واعتبار الأمر كارثة بيئية وصحية صامتة.

وحذرت التنسيقية من التمادي في تجاهل صوت الساكنة، وأنها ستواصل تحركاتها المدنية والقانونية، بما في ذلك القيام بجميع الأشكال النضالية والاحتجاجية ومراسلة الجهات الوزارية والهيئات الوطنية المختصة، إلى حين وقف هذا التلوث وحماية الحق في بيئة نظيفة وآمنة.

بوعاصم

«الفراقشية» الجدد.. نواطير الفساد ومهـندسو الأزمـات

هشام فـرجي

في كل مجتمع آفات تتستر خلف الأقنعة وتنهش من جسد الوطن في صمت، وفي المغرب، لم يعد «الفراقشية» مجرد مصطلح قروي يطلق على بائعي الأغنام في مواسم العيد، بل تحول إلى توصيف رمزي لطبقة جديدة من المتحكمين في مصائر الناس، المتلاعبين بخيوط الاقتصاد والسياسة والتعليم والصحة، حتى غدونا أمام طبقة موازية من «المضاربين» في أحلام المواطنين ومآلاتهم، دون رقيب أو مساءلة.

لقد أصبح «الفراقشية» المعاصرون أشبه بتجار العتمة، يبيعون ويشترون في كل شيء، من الشهادات الجامعية إلى المحروقات، من الأسواق اليومية إلى صحة المواطنين، حتى أصبح الوطن كمن يرقد تحت وطأة طفيليات تستنزف دمه يوما بعد يوم.

«الفراقشية» في الجامعات: المتاجرة بالعلم من بين أبرز النماذج التي فجرت الرأي العام، ما نُسب إلى بعض الأساتذة الجامعيين (واقعة أكادير نموذجا) من تورط في بيع شهادات الماستر والدكتوراه لمن لا يستحق، ولم يعد الأمر مجرد حالات فردية، بل تحول إلى ظاهرة تعكس الانحدار الأخلاقي لمن يفترض أنهم حماة المعرفة. هنا يصبح العلم سلعة، والشهادة وسيلة للارتقاء الزائف على حساب الكفاءة والجدارة.

«الفراقشية» في دعم القطيع: الملايير في جيوب الإقطاعيين مع موجة الغلاء وقلة التساقطات، بادرت الدولة بدعم استيراد الأضاحي لتخفيف الأزمة، لكن الدعم انتهى في جيوب قلة من المستوردين الكبار، الذين استغلوا الظرف، فربحوا الملايير، دون أن تنخفض الأسعار كما وُعد المواطن، والفلاح الصغير ظل خارج المعادلة، والمستهلك ما زال يدفع الثمن، بينما استفاد «فراقشية الدعم» من كعكة المال العام.

«الفراقشية» في سوق المحروقات: رفع الأسعار باسم السوق الحرة منذ تحرير أسعار المحروقات سنة 2015، عرفنا وجوها جديدة من «فراقشية الطاقة»، يتحكمون في السوق تحت شعار «التنافسية»، بينما المواطن يدفع ثمن كل صعود في أسعار الغازوال والبنزين من قوته اليومي.. السعر قفز من 8 إلى 15 درهما، رغم انخفاض البرميل عالميا في أحيان كثيرة.. لا مراقبة، لا تدخل، والربح دائما في جهة واحدة.. ألا وهي جيوب «الفراقشية» الكبار.

«الفراقشية» في الخضر والفواكه: مضاربون بين الحقول والمائدة (الخضر والفواكه) والتي تعد أبسط أساسيات القفة اليومية، باتت في قبضة وسطاء فراقشية لا يرحمون. الفلاح يبيع بثمن بخس، والمستهلك يشتري بثمن ناري، فيما يتوسط «الفراقشية» المشهد، يعصرون الجانبين دون شفقة، حيث هناك تقارير برلمانية تؤكد غياب التنظيم وسيطرة المضاربة، والمسؤولون يتفرجون !

«الفراقشية» في قطاع السيارات: رفاهية للأغنياء فقط. ارتفعت أسعار السيارات بنسبة 37 % في أربع سنوات، ليصبح اقتناؤها حلما مستحيلا لطبقة واسعة من المغاربة، خصوصا لمتوسطي الدخل، حيث يجدون أنفسهم مجبرين على اقتناء خردة السيارات، يحضر استعمالها في الدول التي تحترم المواطن والبيئة نظرا لقدم سنها ومساهمتها الكبيرة في التلوث، بأثمنة باهظة، ورغم ذلك، تستمر الماركات العالمية في البيع وتحقيق الأرباح دون تدخل حقيقي لضبط الأسعار أو تشجيع السوق الداخلية بما يخدم الطبقة المتوسطة.

«الفراقشية» في الصحة: حين يصبح العلاج امتيازا الصحة، ذلك الحق المقدس، صارت بدورها مرتعا لطبقة تتحكم في المواعيد، في التوظيفات، في الأدوية، في التوجيه للمستشفيات الخاصة، والمواطن البسيط يموت على أبواب المستشفيات، فيما «الفراقشية الصحيون» ينعمون في صفقاتهم المربحة فيحققون منافع ويراكمون ثروات مستغلين فاقة وحاجة المرضى للعلاج.

«الفراقشية» في السياسة والانتخابات: مقاولات الأصوات وتدبير الخراب. لا يمكن أن نغفل عن واحدة من أخطر صور «الفراقشية» وأكثرها تأثيرا على مصير الوطن.. فراقشية السياسة وفراقشية الانتخابات.. هؤلاء لا يمارسون السياسة كفن نبيل لخدمة الصالح العام، بل يحولونها إلى مقاولة موسمية لتكديس النفوذ والثروة، فبعضهم يتقن فن شراء الأصوات وتوزيع الوعود الوهمية، ثم ينقلب بعد الفوز إلى أداة طيّعة في يد اللوبيات الاقتصادية والزبونية. لا برامج، لا مواقف، لا رؤية، فقط «كوطة» في المجالس، وصفقات في الخفاء، وتكريس لمنطق «اشمن خدمة ديال المواطنين» ؟

إنهم «فراقشية» السياسة الجدد، يدخلون المجالس ولا يغادرونها إلا بعد أن يحولوها إلى إقطاعات خاصة، يعينون فيها الأتباع ويقصون منها الكفاءات، يفصلون الميزانيات على مقاسهم ويصنعون من المناصب امتيازات لا مسؤوليات. والنتيجة: هدر للثروات، وتبخّر للثقة، وتآكل للديمقراطية.

فهل من أمل في استعادة الوطن من قبضتهم؟ هؤلاء «الفراقشية» الجدد هم أعداء الشفافية، وخصوم الكفاءة، ومهندسو العبث.. لا يحملون سيوفا، بل يملكون هواتف وصفقات، وأختاما وأبوابا خلفية، ومواجهتهم ليست هي فعلا معركة وجودية على قيم الوطن، على العدالة الاجتماعية، وعلى كرامة المواطن.

من هنا، يجب أن نستعيد أدوات المحاسبة، فنكسر حلقة الإفلات من العقاب، ونرفع صوت الوعي.. فقد آن الأوان لنعيد تنظيم الحقل الوطني ليعود كل شيء إلى مكانه الطبيعي: أن تُكافأ الكفاءة، ويُعاقب المتحايل، وتُحمى جيوب المغاربة من جشع الإقطاعيين، ولنرفع الصوت عاليا: «ارحلوا أيها الفراقشية.. لقد أفسدتم الوطن».

الأحزاب السياسية بين تأطير المناضلين وحمـاية الـثوابت الوطنـية

الحسن الـعبد

في ستينات وسبعينات القرن الماضي، كانت الأحزاب السياسية المغربية تعد مدارس حقيقية لتأطير وتثقيف المناضلين والمتعاطفين.. مقراتها كانت تعج بالنقاشات الفكرية، والندوات التكوينية، والحوارات المفتوحة حول قضايا الوطن والدين، كما كانت تلك الأحزاب تشكل رافعة للوعي الوطني، وتسهم في بناء مواطنين ملتزمين بقضايا الأمة وثوابتها.

بينما اليوم، يشهد المشهد الحزبي تراجعا ملحوظا في هذا الدور الحيوي.. فقد أصبحت العديد من الأحزاب تفتقر إلى برامج تأطيرية فعالة، وغابت عنها روح التثقيف السياسي والديني، حيث تحولت بعض الأحزاب إلى كيانات تبحث عن المناصب والمصالح، متناسية دورها الأساسي في بناء المواطن الواعي.

هذا التراجع يثير مجموعة من التساؤلات حول مستقبل العمل الحزبي في المغرب، وهو ما يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في الأدوار التي يجب أن تضطلع بها الأحزاب السياسية.. فبدون تأطير حقيقي، سنفقد جيلا كاملا من الشباب، وسنترك فراغا قد تملؤه أفكار متطرفة أو تيارات دخيلة..

إن العودة إلى الدور التأطيري والتثقيفي للأحزاب ليست ترفا، بل ضرورة ملحة، فهي السبيل للحفاظ على الثوابت الوطنية والدينية، وبناء مجتمع متماسك ومواطنين ملتزمين، فلنطالب أحزابنا بالعودة إلى جذورها، وإحياء دورها في تأطير وتثقيف المواطنين، من أجل مستقبل أفضل لوطننا الحبيب.

في ظل هذه التحديات، يتعين على الأحزاب السياسية أن تضطلع بدور المدافع عن الثوابت الدينية والوطنية، وعن الهوية المغربية الأصيلة.. ففي الوقت الذي تسعى فيه بعض الجهات، سواء في السر أو العلن، إلى زعزعة العقيدة الإسلامية وخلق الفتن تحت شعارات التاخي والتسامح الزائف، يجب أن تكون الأحزاب حصنا منيعا يحمي المجتمع من هذه المخاطر.

وكما أكد الملك محمد السادس في أحد خطاباته، فإن ترسيخ الديمقراطية لن يكتمل إلا بوجود أحزاب سياسية قوية تنهض بدورها الفاعل في تأطير المواطنين وتمثيلهم، وتعزيز سلطة الدولة، وتوفير مناخ الثقة في المؤسسات، وهذا يتطلب من الأحزاب أن تكون يقظة في مواجهة أي محاولات للنيل من ثوابت الأمة، وأن تعمل على تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية في برامجها وأنشطتها.

إن الحفاظ على الثوابت الدينية والوطنية ليس مسؤولية الدولة وحدها، بل هو واجب مشترك بين جميع مكونات المجتمع، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية. فلنكن جميعا في مستوى هذه المسؤولية، ولنعمل معا من أجل مغرب قوي، موحد، ومتجذر في هويته الإسلامية والوطنية.

الأحزاب السياسية في المغرب وسؤال الثقة فـي المنـتخبين

مراد علـوي

يعكس المشهد السياسي اليوم في المغرب، تراجعا واضحا في ثقة المواطنين، خاصة فئة الشباب، في المؤسسات الحزبية والمنتخبين.. هذا الوضع لم يعد مجرد أزمة عابرة فقط، بل أصبح ظاهرة مقلقة تستوجب قراءة معمقة وتحليلا لأسباب هذا العزوف، خصوصا في ظل الأرقام والإحصائيات التي تسلط الضوء على ضعف المشاركة الشبابية في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة.

وفي سياق متغيرات سياسية واجتماعية متسارعة، تواجه الأحزاب السياسية في المغرب تحديات متنامية، تتعلق بمصداقيتها ودورها في تعزيز الثقة لدى المواطنين، خاصة الشباب، ورغم الأهمية التي تضطلع بها الأحزاب كقنوات للتأطير السياسي والتعبير عن مطالب الفئات المجتمعية، تظل الشكوك قائمة حول قدرتها على الوفاء بالالتزامات وتحقيق التغيير المنشود.. فكيف يمكن تفسير هذا التراجع؟ وما هي مسؤولية الأحزاب السياسية؟ وكيف يمكن إعادة بناء جسور الثقة مع فئة الشباب ؟

تشير الدراسات إلى وجود فجوة متزايدة بين الناخبين وممثليهم، حيث يشعر العديد من المواطنين، بمن فيهم الشباب، بعدم رضاهم عن أداء المنتخبين. في هذا السياق، أظهرت دراسة لمعهد «بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان»، أن نسبة كبيرة من الشباب المغربي لديهم مواقف سلبية تجاه العمل الحزبي والسياسي.

علاوة على ذلك، أوضح تقرير «المرصد الوطني للتنمية البشرية»، أن جزءً مهما من المغاربة، خصوصا الفئة العمرية بين 18 و35 سنة، يعتقدون أن الأحزاب السياسية لم تعد تعكس تطلعاتهم الجديدة، وأن المنتخبين يفتقرون إلى الكفاءة اللازمة للتعامل مع قضاياهم الملحة، مثل التشغيل والتعليم والصحة وغيرها.

وتختلف الأسباب التي تفسر ضعف الثقة في المنتخبين والأحزاب السياسية، ويمكن تلخيصها في الجوانب التالية:

1) ضعف التواصل السياسي: يلاحظ أن العديد من الأحزاب والمنتخبين يفتقرون لاستراتيجية تواصل فعالة مع المواطنين، فالخطاب الحزبي في كثير من الأحيان، يظل تقليديا وغير متجدد، ما يجعله بعيدا عن الواقع اليومي للمواطنين، خاصة الشباب الذين يبحثون عن لغة معاصرة تعكس تطلعاتهم.

2) الإخفاق في تحقيق وعود البرامج الانتخابية: تعد من بين أحد أبرز أسباب اهتزاز الثقة في المنتخبين، عجز العديد منهم عن تنفيذ وعودهم الانتخابية، ويتجلى هذا بوضوح في ملفات مثل تحسين جودة الخدمات الأساسية، خلق فرص العمل، ومحاربة الفوارق الاجتماعية.

3) غياب الشفافية والمحاسبة: رغم الجهود التي تبذلها الدولة لتعزيز الشفافية في تدبير الشأن العام، لا تزال هناك مظاهر من غياب المحاسبة داخل الهيئات المنتخبة، ما يعزز مشاعر الشكوك تجاه نزاهة العمل السياسي.

4) التهميش السياسي للشباب: تشكل الفئة الشابة جزءً هاما من السكان، لكنها غالبا ما تُستبعد من مواقع صنع القرار داخل الأحزاب السياسية. هذا التهميش يجعل الشباب يشعرون بعدم وجود تمثيل حقيقي لهم في الهياكل السياسية.

وفقا للبيانات الرسمية، بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2021 حوالي 50.18 %؛ ما يعكس أن شريحة واسعة من المواطنين لا تزال ترى في العملية الانتخابية أداة للتغيير، ومع ذلك، يُلاحظ ضعف في تمثيلية الشباب داخل المجالس المنتخبة، إذ أن نسبة المنتسبين الشباب إلى الهيئات الحزبية تظل محدودة، ما يبرز الحاجة إلى مراجعة عميقة لطريقة استقطاب وتأطير هذه الفئة.

من جهة أخرى، تشير التقارير إلى أن نسبة كبيرة من المنتخبين يفتقرون للتكوين المستمر، وهو ما يؤثر على أدائهم وقدرتهم على التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد.

رغم التحديات الراهنة، فإن استعادة الثقة في الأحزاب السياسية والمنتخبين ليست مستحيلة، فيمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد مجموعة من الخطوات العملية التي تهدف إلى تعزيز دور المنتخبين في تحقيق تطلعات المواطنين، من خلال:

1) تجديد الخطاب السياسي: يحتاج المشهد الحزبي إلى خطاب سياسي يعكس الأولويات الفعلية للمواطنين، ويجب أن يتحلى بالواقعية والشفافية، بعيدا عن الوعود غير القابلة للتحقيق.

2) تعزيز الشفافية والمحاسبة: تفعيل آليات المحاسبة داخل الهيئات المنتخبة ضروري لإعادة بناء الثقة، يجب أن تشمل هذه الآليات رقابة صارمة على أداء المنتخبين وضمان احترامهم لمبادئ النزاهة والكفاءة.

3) إدماج الشباب في العمل الحزبي: لا يمكن الحديث عن مستقبل سياسي مشرق دون إشراك الشباب في مراكز القرار داخل الأحزاب، ويتطلب ذلك توفير مساحات للحوار معهم، والاستماع إلى مقترحاتهم، وتمكينهم من تولي مناصب قيادية.

4) التكوين المستمر للمنتخبين: لضمان فعالية أداء المنتخبين من الضروري توفير برامج تكوين مستمر لهم، تركز على تطوير مهارات القيادة، والإلمام بالسياسات العامة، والتواصل مع المواطنين.

لا شك أن الأحزاب تتحمل جزء كبيرا من المسؤولية في تعزيز أو تراجع الثقة في العملية السياسية، لكن في المقابل، فإن إعادة بناء هذه الثقة تتطلب وعيا جماعيا من الدولة، الأحزاب، والمجتمع المدني، بأهمية تجديد العلاقة بين المنتخبين والمواطنين.

فالمستقبل يتطلب نموذجا سياسيا جديدا يجعل من المنتخبين قدوة في النزاهة والكفاءة، ومن الأحزاب مؤسسات قادرة على تأطير المواطنين بفاعلية. بهذا الشكل فقط يمكن تعزيز المسار الديمقراطي وضمان تمثيلية سياسية تعكس تطلعات كافة فئات المجتمع المغربي.

منطق السوق.. شهادات للبيع وترقيات بالرشوة

عبده حقي

في عالم يفترض أن تبنى فيه الكفاءة والعلم على الجدارة، وأن تمنح فيه الشهادات والترقيات بناء على الجهد والمعرفة.. تنخر الرشوة نسيج الثقة وتحول المؤسسات التعليمية والإدارية إلى أسواق سوداء يتبادل فيها نفوذ المال مقابل أوراق تحمل أختاما أكثر مما تحمل محتوى حقيقيا، ولم تعد هذه الظاهرة حكرا على الدول الهشة سياسيا، بل أصبحت عالمية، تضرب أعمدة التعليم والإدارة حتى في أعرق المؤسسات الجامعية.

لقد شهد العقدان الأخيران تصاعدا لافتا في فضائح تتعلق بشراء الشهادات وتزوير المؤهلات والترقيات مقابل المال، مما كشف عن أزمة أخلاقية تضرب في العمق مصداقية الأنظمة التعليمية والإدارية على حد سواء، من الولايات المتحدة إلى نيجيريا، ومن دول الخليج إلى دول البلقان.. يتكرر المشهد: شهادات مزيفة، ترقيات مشبوهة، ووجوه تملأ الشاشات والمناصب بلا كفاءة تذكر..

في عدد من الدول العربية، طفت على السطح فضائح مدوية تتعلق بتزوير الشهادات العليا وشراء الرسائل الجامعية، وقد أثيرت قضايا علنية تورّط فيها أساتذة جامعيون وموظفون كبار ساهموا في ترويج شهادات مقابل مبالغ ضخمة، مما حول بعض الجامعات الخاصة إلى دكاكين تعليمية. إن الطالب الذي يدفع ما يكفي يحصل على ما يريد دون كتابة سطر واحد أو اجتياز أي اختبار.

في الجزائر على سبيل المثال، كشفت تقارير صحفية عن استخدام شهادات مزورة للحصول على ترقيات في قطاع التعليم، كما ظهرت شهادات دكتوراه صادرة عن جامعات أجنبية وهمية.

أما في بعض دول الخليج، فقد ظهرت حالات لموظفين في قطاعات حساسة، كالطب والهندسة، يحملون شهادات من جامعات غير معترف بها، وفي إحدى الدول، كشفت شبكة كانت تصدر شهادات علمية مزورة مقابل المال، مما أدى لاحقا إلى فصل عشرات الموظفين بعد تحقيقات رسمية، في فضيحة هزت الرأي العام.

في الولايات المتحدة الأمريكية، كانت إحدى أشهر الفضائح التعليمية سنة 2019، حين تفجرت قضية ما عرف إعلاميا بـ«فضيحة القبول الجامعي»، وهي شبكة من الأثرياء والمشاهير، من بينهم الممثلتان فيليسيتي هوفمان ولوري لوفلين، دفعوا رشاوى وصلت إلى ملايين الدولارات لتزوير ملفات قبول أبنائهم في جامعات مرموقة مثل ستانفورد ويل، فالامتحانات كانت مزيفة، والمدربون متواطئون، والغاية واحدة: ضمان الوجاهة الاجتماعية باسم العلم.

في باكستان، كُشف عن نشاط شركة «إيكزاكت»، التي باعت آلاف الشهادات المزورة عبر الأنترنيت لأشخاص من أكثر من 130 دولة، والشهادات كانت تحمل أسماء جامعات افتراضية أنيقة، لكنها بلا وجود فعلي، وبعض الحاصلين على هذه الشهادات شغلوا مناصب حساسة في الحكومات والشركات، ما جعل الفضيحة أكثر من مجرد قضية تعليمية، بل خطرا أمنيا وأخلاقيا.

في نيجيريا أيضا فجرت فضيحة سياسية بعد اكتشاف أن عددا من كبار المسؤولين يحملون شهادات مشكوك في صحتها، حصلوا عليها إما عبر الرشوة أو من جامعات لا تملك الاعتراف الرسمي، والتحقيقات كشفت حجم التواطؤ بين السياسيين وبعض المؤسسات التعليمية داخل وخارج البلاد، ما دفع الشارع النيجيري إلى التشكيك في شرعية النخبة الحاكمة برمتها.

إن الشخص الذي يحصل على شهادة مزورة أو يترقى بالرشوة لا يسرق فرصة من غيره فحسب، بل يعرض أرواحا ومؤسسات للخطر.. تخيلوا طبيبا بلا تكوين ولا علم، يجري عمليات تفضي إلى وفيات، أو مهندسا مزورا يشرف على بناء جسور تنهار بعد سنوات، أو قاضيا غير مؤهل يصدر أحكاما جائرة.. هذا ليس خيالا، بل واقع تعيشه كثير من دول العالم الثالث في صمت قاتل.

كما أن المؤسسات التي تدار من طرف «كفاءات مزيفة»، تعاني من هدر المال العام، ورداءة الخدمات، وتكريس ثقافة المحسوبية، مما يُفضي إلى إحباط الكفاءات الحقيقية وهجرتها، فالترقية التي تمنح مقابل رشوة لا تقصي فقط من يستحق، بل تكافئ الرداءة وتعيد إنتاجها.

في ظل ضغط اجتماعي واقتصادي يدفع الأفراد إلى النجاح السريع، ومع ضعف الرقابة المؤسساتية وغياب الإرادة السياسية لمحاربة الفساد، تتحول الرشوة إلى وسيلة مختصرة وفعالة لبلوغ المناصب دون المرور من بوابة الجهد والاستحقاق. لكن ما يبدو مسلكا جذابا، هو في الحقيقة طريق نحو تفكك القيم، وانهيار الثقة المجتمعية، وانسحاب العدالة من الفضاء العام.

إن محاربة هذا الوباء الأخلاقي لا تحتاج فقط إلى قوانين زجرية، بل إلى إصلاح جذري لمنظومة التعليم والإدارة، يبدأ من المدرسة، ويشرف عليه إعلام حر، وقضاء مستقل، ومجتمع مدني يقظ.. فلا يكفي أن ندين الرشوة، بل علينا أن نعري بنيتها التي تشرعنها، ونسائل الصمت والتكتم الذي يحميها، والأنظمة التي تغذيها.

في زمن تباع فيه الكفاءات وتمنح فيه الشهادات مقابل المال، يصبح السؤال الملح: من يستحق الاحترام؟ هل نحترم من يحمل شهادة، أم من يجسد معناها الحقيقي ؟

لقد آن الأوان لإعادة الاعتبار للمعرفة كقيمة، لا كديكور وكزينة، فالمجتمعات لا تنهض بالألقاب، بل بالجهد الصادق.

فهل نبني المستقبل على كفاءات مزورة، أم نعيد للعلم هيبته، وللكفاءة وزنها، وللضمير سلطته ؟

السؤال مطروح، والإجابة تبدأ من هنا: من ضمير كل فرد، من قلم كل معلم، ومن نزاهة كل مسؤول.

حلول لمواجهة استفحال الفساد

عبد الإله المرابط

لا يكاد يمر يوم واحد دون أن نرى أو نسمع عن انفجار قنبلة فساد في مختلف مناطق المغرب، ولا يستثني الفساد قطاعا من القطاعات، يضرب عموديا وأفقيا وفي كل الاتجاهات، والمخيف أننا لم نعد نسمع بذلك الفساد الصغير بالملايين كما كان الأمر قبل سنوات قليلة، فالفساد تجبر وتغول واستفحل، ولم نعد نسمع إلا الاختلاسات بالملايير.

وهذه أمثلة فحسب لما أفرزته ذاكرتي المتواضعة:

- رئيس الجهة الشرقية يتورط في فساد كبير ويتم اعتقاله والتحقيق معه ومع عدد من موظفيه ومقربيه؛
- إلقاء القبض على «إسكوبار الصحراء» بسبب الاتجار الدولي في المخدرات؛
- رئيس الوكالة البنكية للاتحاد المغربي للأبناك UBM بتطوان وهو نائب رئيس الجماعة، يتورط في اختلاس بالملايير ويُحال على السجن في انتظار نتائج التحقيق؛
- التحقيق في حد كورت بمنطقة الغرب مع رئيس الجماعة في سندات طلب وهمية، ولكن فلوسها ليست وهمية لأنها دخلت الحسابات البنكية لأصحابها؛
- الرئيس المليارديرالمعمر لأكثر من عقدين من الزمن بجماعة الفقيه بن صالح، وراء القضبان، بسبب فساد كبير؛
- محمد كريمين وهو معمر آخر كرئيس لجماعة بوزنيقة، وراء القضبان في انتظار نتائج التحقيق والمحاكمة بسبب اختلاسات مالية كبيرة؛
- اعتقال البرلماني الحركي فلان بن فلان في بني ملال، وإيداعه السجن في انتظار التحقيق معه رفقة عدد من المهندسين والموظفين؛
- وأخيرا، وبكل تأكيد لن تكون الحالة الأخيرة، انفجار قنبلة قبلش حول بيع شواهد الماستر في جامعة ابن زهر بأكادير، وهو ليس أحدا آخر غير ابن مهنة القانون والعدالة وأستاذ جامعي للقانون.

لقد ألحق التلاعب بالشواهد العليا والسمسرة فيها ضررا أخلاقيا بالغا بالمنظومة التعليمية الجامعية، وانتشر صيت الفساد الجامعي المغربي في العالم بسرعة مذهلة. كيف يعقل أن يكون بيننا أناس مسؤولون، وفي مناصب عليا، يحملون ماسترات فاسدة؟ كيف سيقومون بمهامهم؟ ما هي القيم التي سيعلمونها في محيطهم ولطلابهم ولموظفيهم؟ لماذا تم حرمان أشخاص أكفاء اعتمدوا على أنفسهم وبحثوا وسهروا الليالي دون جدوى؟ فما أنذل أن نحرم إنسانا مستحقا لصالح شخص فاسد محتال.

كيف يُعقل أن حجم الفساد مع بائع الماسترات وصل إلى ما وصل إليه دون أن يلاحظه أحد؟ أين هي إدارة الكلية؟ أين رقابة الجامعة؟ أين وزارة التعليم العالي بجيوش موظفيها المتخصصين في المتابعة والتفتيش والتدقيق والزجر؟ ما سبب التقصير خصوصا وأن المعني بالأمر له سوابق كبيرة ؟

لن أدخل في كل ما يقال ويكتب في هذا الموضوع، ولكن ما أحزنني هو ورود أخبار من فرنسا مفادها أن طلبة أفارقة حصلوا على دبلومات جامعية مغربية من جامعة ابن زهر دون أن تطأ أقدامهم المغرب، فهل هذا صحيح ؟

المسؤول عن الفساد هو سياسة تغييب الركائز المتعارف عليها للديمقراطية، إنها سياسة تغييب الشفافية، تغييب منهجية ربط المسؤولية بالمحاسبة، تغييب مفهوم من أين لك هذا؟ وعدم تفعيل متابعة ملفات الفساد التي يتم تشخيصها من طرف المجلس الأعلى للحسابات، فتظل أغلبها أوراقا على الرفوف.

وإذا كان سبب الفساد سياسي، فإن الحل هو أيضا سياسي.. الحل هو اعتماد الأسس والمنهجية الديمقراطية في كل أبعادها، والديمقراطية هي الوحيدة الكفيلة بالتقليص بشكل كبير من مرض الفساد والاغتناء غير المشروع:

- لا بد من الشفافية والمحاسبة أن تسودا في مناصب المسؤولية مع ضرورة مراقبة منتظمة للإثراء غير المشروع؛
- لماذا تبرد أو تُمطط بعض التحقيقات في ملفات الفساد حتى تكاد تنسى ؟
- لماذا هناك قوم كثر غير معنيين بالتصريح بممتلكاتهم، ولماذا لا تتم محاسبتهم على التهرب ؟
- لا بد من تضييق الخناق على الفاسدين بسيف الديمقراطية والشفافية وبالقوانين الزجرية، خصوصا التي تنص على الحجز على أموال الفساد، وليس مثل القوانين التي تحكم مثلا على ناهب لمئات الملايين فقط بسنتين حبسا، ليخرج السجين يرفل في أمواله بعد مدة السجن الوجيزة.. يا له من تشجيع على الفساد.
- لا بد من تفعيل مبدأ من أين لك هذا؟ وإخراج هذه الركيزة الديمقراطية على شكل قانون كامل الأركان، وهو، بالمناسبة، قانون تلكأت عدد من الحكومات المغربية في إخراجه منذ أول محاولة سنة 1964 عندما قدم حزب الاستقلال أول مشروع له تحت قيادة الزعيم علال الفاسي، وكانت آخر محاولة مجهضة أيضا سنة 2015 في حكومة بن كيران، فالمشرعون والمشاركون في الحكومات المغربية المتعاقبة أنفسهم لا يودون أن يكونوا «ضحية» قوانينهم يوما ما، وهذا لا يعني شيئا آخر غير الرغبة الشديدة في التستر على حالات غامضة يمكن أن تكون مشبوهة وفاسدة.

وأعتقد أن إصدار القانون التنظيمي «من أين لك هذا؟» حول الإثراء غير المشروع، سيكون أصعب من القانون التنظيمي للإضراب الجاهز حاليا والقانون التنظيمي للنقابات الذي لم يصدر بعد.

- لا بد من إحداث تطبيق معلوماتي من طرف بنك المغرب والأبناك والمصالح المالية والمجلس الأعلى للحسابات والمحافظة العقارية ومؤسسات المراقبة الأخرى، يشخص فورا الإثراء المالي والملك العقاري المشبوهين وغيرها من مظاهر الفساد، إذ كيف يعقل أن تظل حسابات الفاسدين تنتفخ بلا حسيب ولا رقيب، بلا حجج معقولة من أين أتت، ودون أن يرف لهم جفن؟ وفي هذا الإطار كيف تم التهاون في التحقيق مع بائع الماستر وزوجته، حيث يشاع بأنهما يملكان أرصدة بالملايير، كيف تحصلا على تلك الملايير في سبات عميق من طرف مصالح المراقبة العلنية والسرية ؟

الديمقراطية هي الحل.

رقمنة القوة.. دور الشركات الكبرى في السياسة الدولية

عائشة بوزرار

يناقش الباحث يحيى اليحياوي في كتابه الجديد «شركات الرقمنة متعددة الجنسيات: عن الرقمنة كأداة جيو-استراتيجية» (الصادر في مارس 2025)، تحول التوترات الجيوسياسية في عصر الرقمية، تحت تأثير عمالقة التكنولوجيا مثل GAFAM وBATHX.

يبدأ الكتاب بمقدمة للبروفيسور تييري كيرات (مدير البحوث بالمركز الوطني للبحث العلمي بباريس)، يناقش فيها البعد الجديد الذي تكتسبه صناعة الرقمية وتأثيرها على العلاقة بين تركيز السلطة الاقتصادية والسياسة، كما يشير إلى بروز مفاهيم مكافحة الاحتكار واعتبار النظام الرقمي كمنفعة عامة.

مثلما يوضح المؤلف يحيى اليحياوي، أن الشركات متعددة الجنسيات، لا تقتصر في أنشطتها على المشاركة في المفاوضات الدبلوماسية، بل تلعب دورا نشطا في تحديد الأجندة السياسية وتشكيل معالمها، ذلك أن التوترات حول السيطرة على البنى التحتية والمحتويات والخوارزميات والمنصات والشبكات الاجتماعية تثير قضايا تتعلق بسيادة الدول والمصالح الاقتصادية لهذه الشركات التي أصبحت تكتسب قوة متزايدة.

يؤكد أيضا أن الدول، في ظل صعود الفاعلين الخاصين في المجال الرقمي، تبدو في حالة تراجع، حيث «يبدو أن سيادتها الرقمية قد تنازلت عنها للشركات التكنولوجية بالنسبة للأضعف، أو تم تفويضها بالنسبة للأقوى.»

يمثل هذا الكتاب الذي ألفه باحث متخصص في الإعلام، له خبرة أكاديمية وحس ذكي بالمواضيع الدقيقة، مرجعا أساسيا لفهم هيمنة عمالقة الرقمية والتوازنات الجديدة للقوى في هذا السياق، مما يساعد في التنقل في مجال الدبلوماسية الإلكترونية، ومن أهم النقاط الرئيسية التي تناولها الكتاب:

- تحول الجيوسياسة: وذلك بالتركيز على كيفية تأثير الشركات الرقمية الكبرى (GAFAM وBATHX) على التوترات الجيوسياسية؛
- تناقض السلطة: ويناقش العلاقة بين تركيز السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية، وكيف تؤثر الشركات على الأجندة السياسية؛
- مفاهيم مكافحة الاحتكار: بإبراز أهمية ظهور مفاهيم مكافحة الاحتكار وفكرة اعتبار النظام الرقمي بوصفه منفعة عامة؛
- دور الشركات: تؤدي الشركات متعددة الجنسيات دورا نشطا في تشكيل السياسات بدلا من كونها مجرد وسطاء؛
- قضايا السيادة: تتناول القضايا المتعلقة بسيادة الدول، وكيف أنها تبدو في تراجع أمام قوة الشركات التكنولوجية.

يتجلى تأثير الشركات متعددة الجنسيات الرقمية مثل «الفايسبوك»، «غوغل»، و«أمازون»، على التوترات الجيوسياسية بعدة طرق:

1) تتحكم هذه الشركات في تدفق المعلومات، مما يؤثر على الرأي العام والسياسة الداخلية، كما حدث في الانتخابات الأمريكية 2016؛

2) تهيمن على الأسواق العالمية، مما يسبب نزاعات تجارية، مثل تلك بين الولايات المتحدة والصين حول «هواوي»؛

3) تتعرض الدول لهجمات سيبرانية قد ترتبط بمصالح شركات، مما يزيد من التوترات الدبلوماسية؛

4) تثير سياسات تخزين البيانات وسرية المعلومات، صراعات مع الدول التي تسعى إلى الوصول لهذه البيانات لأغراض أمنية، مما يعكس تأثير هذه الشركات على العلاقات الدولية.

ولمواجهة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات الرقمية، تستخدم الدول عدة استراتيجيات، ومنها:

- التشريعات الحمائية: سن قوانين خاصة لتنظيم أنشطة الشركات في الأسواق المحلية، مثل قوانين حماية البيانات والمنافسة؛
- مكافحة الاحتكار: تنفيذ سياسات مكافحة الاحتكار لتفكيك الهيمنة السوقية، كما فعلت بعض الدول مع شركات مثل «غوغل» و«الفايسبوك»؛
- تعزيز السيادة الرقمية: تطوير بنى تحتية رقمية محلية وتقنيات خاصة لتعزيز السيطرة على البيانات والمعلومات؛
- التعاون الدولي: تشكيل تحالفات دولية لتنسيق الجهود في مواجهة نفوذ الشركات، مثل التعاون في مجال الأمن السيبراني؛
- التثقيف الرقمي: تعزيز الوعي الرقمي بين المواطنين حول تأثير هذه الشركات وطرق حماية الخصوصية؛
- الاستثمار في الابتكار: دعم الشركات المحلية الناشئة لتقليل الاعتماد على الشركات الأجنبية وتعزيز الاقتصاد الرقمي الوطني.

تتميز قوانين حماية البيانات باختلافات ملحوظة في نطاق تطبيقها. على سبيل المثال، GDPR في الاتحاد الأوروبي، ويشمل جميع الشركات التي تتعامل مع بيانات المواطنين الأوروبيين، بغض النظر عن موقعها، بينما CCPA في كاليفورنيا يقتصر على الشركات المستهدفة للسكان المحليين، كما أن GDPR يحمي جميع أنواع البيانات الشخصية، بما في ذلك الحساسة، وPIPEDA في كندا يركز بشكل أكبر على البيانات التجارية، وفي مجال حقوق الأفراد، يمنح GDPR حقوقا شاملة مثل الحق في الوصول والحق في النسيان، بينما تكون حقوق PDPB في الهند أقل وضوحا، ومن ناحية العقوبات، يفرض GDPR غرامات صارمة تصل إلى 4 % من الإيرادات العالمية، بينما CCPA يفرض غرامات أقل، وأخيرا، يتم تطبيق GDPR من قبل هيئات حماية البيانات في الدول الأعضاء، بينما يشرف المدعي العام في كاليفورنيا على CCPA.

تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات الرقمية على الاقتصاد العالمي بشكل كبير من خلال: أولا؛ تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الاستثمارات وخلق فرص العمل، كما تعزز التنافسية في الأسواق، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات والأسعار. ثانيا؛ تشجع هذه الشركات على الابتكار من خلال استثماراتها في البحث والتطوير، مما يسهم في تطوير منتجات جديدة، كما توسع التجارة الدولية عبر منصات التجارة الإلكترونية، مما يسهل التبادل التجاري بين الدول.

ومع ذلك، تواجه هذه الشركات تحديات ملموسة من بينها هيمنة بعض الشركات على السوق، مما قد يضر بالشركات الصغيرة، وقضايا الخصوصية وحماية البيانات. وفي المجمل، تعزز هذه الشركات الاقتصاد الرقمي، مما يحسن من الكفاءة ويقلل من التكاليف.

تقـرير

القضية الوطنية تفرض تحالف النواب والمستشارين وإلغاء الحدود بين الأغلبية والمعارضة

الدبلوماسية البرلمانية.. من رد الفعل إلى المبادرة

رئيس مجلس النواب الطالبي العلمي لحظة استقباله من طرف الرئيس الموريتاني ولد الغزواني

يجمع جل الخبراء والمتتبعين على أن الشقيقة موريتانيا تتجه حتما نحو اعتراف تاريخي بالأطروحة المغربية فيما يتعلق بالأقاليم الجنوبية، وأن القضية باتت مسألة وقت فقط(..)، في هذا الإطار تبرز صورة رئيس مجلس النواب، رشيد الطالبي العلمي، وهو يحظى باستقبال له رمزية كبيرة في الشأن الدبلوماسي، من لدن الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ ولد الغزواني، على هامش المنتدى البرلماني والاقتصادي المغربي الموريتاني، الذي احتضنته موريتانيا يومي 8 و9 ماي 2025، وبما الأمر يتعلق بالقضية الوطنية الأولى للمغاربة.. فقد كان من الطبيعي أن يتراجع الخلاف بين الأغلبية والمعارضة، خلف الصورة، ليكون أول الشاهدين على أهمية المبادرة هو رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، عبد الله بوانو، بصفته واحدا من أعضاء الوفد حيث قال: «إن الاستقبال الذي حظي به رئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي، من طرف الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، يؤكد نجاح المنتدى»، كما أكد أن «الدبلوماسية البرلمانية لها أدوار مهمة، وستبقى رهن إشارة القضايا الوطنية».

إعداد **سعيد الريحاني**

الحدث يكتسي أهمية كبيرة.. ففضلا عن كونه يعد تنزيلا واقعيا للتوجيهات الملكية في باب الدبلوماسية البرلمانية، ومواصلة لتنفيذ اتفاق يوليوز 2022 على إحداث المنتدى البرلماني الاقتصادي المغربي الموريتاني كإطار مؤسساتي جديد للتعاون.. فقد حقق على الميدان نجاحات مؤكدة، بعد أن أجرى رئيس مجلس النواب المغربي، الذي نقل رسالة ملكية بالمناسبة(..)، مباحثات مع الرئيس الموريتاني ولد الغزواني بحضور الوزير المكلف بالديوان الرئاسي، الناني ولد أشروقه، ورئيس البرلمان الموريتاني محمد ولد مكت، والسفير المغربي في موريتانيا حميد شبار.

بغض النظر عن الكلمات، والرسائل الإيجابية المتبادلة على أعلى مستوى، فالقوة الدبلوماسية لهذا اللقاء تنبع من مكان انعقاده أولا في بلد غير بعيد عن أصحاب الأطروحة الوهمية(..)، كما تتجسد أهميته في نوعية الحضور الذي يغني وجوده عن أي تأويل، حيث حضر عن الجانب المغربي كل من وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، أحمد البواري، وكاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية، عمر احجيرة، ووزير الزراعة والسيادة الغذائية الموريتاني، أمم ولد بيباتة، والوزير الموريتاني المكلف بالميزانية، كوديورو موسى انكينور، ووزير الثقافة والاتصال الناطق باسم الحكومة الموريتانية، الحسين ولد مدو، ووزير الصيد والبنى التحتية البحرية، الفضيل ولد سيداتي.. فضلا عن حضور كبير لفاعلين من القطاع الخاص، وخبراء وممثلين عن المجتمع المدني.

بعيدا عن موريتانيا، حيث تحقق النجاح المطلوب للمبادرة من باب التعاون الاقتصادي(..)، ورغم بعد المسافة، وقف رئيس مجلس النواب الطالبي العلمي، قبل أسابيع فقط من مبادرة عقد المنتدى البرلماني الموريتاني، وهو يقود وفدا مكونا من الأغلبية والمعارضة، على منصة البرلمان المكسيكي، ليعدد نقط الالتقاء والتشابه بين بلدين بعيدين عن بعضهما البعض، هما المغرب والمكسيك، وقد كان البعد حتى وقت قريب سببا في ترويج خصوم المغرب لأطروحات وهمية في هذا البلد.

لكل مقام مقال.. ولكن «اختراقا» دبلوماسيا من هذا النوع يفرض الإلمام بالتاريخ والمعطيات الاستراتيجية والمتغيرات الدولية، لذلك أصر الرئيس رشيد الطالبي العلمي، وهو يتحدث على منصة برلمان المكسيك، التي تعد واحدة من البلدان القوية من حيث صعودها الاقتصادي، على إبراز النقط المشتركة بين البلدين، عكس ما يدعيه الخصوم، حيث قال: ((لئن كانت الولايات المتحدة المكسيكية والمملكة المغربية، تنتميان إلى قارتين متباعدتين، فإنهما تتقاسمان، مع ذلك، نفس القيم، ونفس الانشغالات، وتتجندان لمواجهة نفس التحديات.. فكون المكسيك تقع على الحدود مع أكبر قوة اقتصادية واستراتيجية عالمية جاذبة، الولايات المتحدة الأمريكية، وكون المغرب البلد الأقرب جغرافيا واقتصاديا إلى الاتحاد الأوروبي، إذ لا تفصل بلادنا عن إسبانيا سوى 14 كلم عبر مضيق جبل الطارق، يجعل منهما بلدين مطالبين بتدبير الهجرة الوافدة.. ونواجه معا تحدي انعكاسات الاختلالات المناخية، وكلانا يواجه تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة، ويوظفان من أجل ذلك موارد مالية ولوجستيكية وبشرية هامة، حماية لأمنهما ولأمن المجتمع الدولي))، يقول الطالبي العلمي، قبل أن يضيف: ((إن مما ييسر متانة علاقاتنا ويفتح أمامها آفاق أرحب، موقعا بلدينا البحريين الاستراتيجيين، مما يجعلهما قاعدة مبادلات وحلقات وصل بين كبريات الاقتصادات العالمية، وبين قارتين واعدتين.. فلنجعل من البحار إذن، قناة تواصل ومبادلات وانسياب للبضائع، ونحن الذين نتوفر معا على ثقافة بحرية عريقة)).

ولا فرق بين الأغلبية والمعارضة، سواء عندما تعلق الأمر بزيارة موريتانيا أو زيارة المكسيك، طالما أن المحرك هو القضية الوطنية، وقد شهد رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية عبد الله بوانو، على مكاسب زيارة المكسيك، وكان قد شارك فيها إلى جانب رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار ورئيس فريق الأصالة والمعاصرة ورئيس فريق التقدم والاشتراكية، حيث قال: ((بالنسبة لي، هناك عناصر مهمة تكشف حجم النجاح الذي حققته زيارة وفد مجلس النواب إلى المكسيك، أولها إلقاء الطالبي العلمي كلمة باسم مجلسنا أمام مجلس النواب المكسيكي، رغم بعض التشويش الذي قام به فريق برلماني وحيد، أو دعوني أقول بعض الأفراد، لأنه تبين فيما بعد

تقـريـر

رئيس مجلس المستشارين محمد ولد الرشيد خلال حضوره أشغال الجمعية العامة لـ«البرلاتينو»

تؤكد الشهادة سالفة الذكر، جانبا من المعارك الدبلوماسية القوية التي يقودها النواب المغاربة من أجل بلادهم في الخارج، ولا فرق في ذلك بين مجلس النواب ومجلس المستشارين، ولم يكن بعد المسافات وآلاف الكيلومترات ليحول دون إجراء رحلات مكوكية دفاعا عن القضية الوطنية، وتبقى إحدى الوصفات الناجعة لردم الهوة بين المسافات هي مبادرة خلق «المنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب-أمريكا اللاتينية والكاريبي»، هذا الأخير تم الإعلان عن تأسيسه انطلاقا من مكان له رمزيته، وهو مكتبة الملك محمد السادس في عاصمة بنما، خلال نهاية السنة المنصرمة، الأمر الذي يعد بدوره «اختراقا» دبلوماسيا عابرا للقارات، وهو الاتفاق الذي أشرف على توقيعه كل من رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي (برلاتينو).

أن من اعترضوا معه، لم يكونوا جميعا نوابا، وهذا عنصر النجاح الأول، لأنه ليس متاحا لأي كان من الأجانب إلقاء كلمة أمام مجلس النواب في المكسيك. والعنصر الثاني، هو إلقاء ممثلين عن الفرق البرلمانية المكسيكية من الأغلبية والمعارضة، لمداخلات بعد كلمة رئيس المجلس، وقد أشادت جميعها بالتطور الذي تعرفه العلاقات المغربية المكسيكية، ودعت إلى ترسيخها والانتقال بها إلى مستوى أكثر تقدما يراعي التحولات التي يعرفها المغرب، والآفاق التي يفتحها للتنمية والشراكة المربحة بفضل موقعه الجغرافي.. وسجلنا في المقابل مداخلة وحيدة، حاولت صاحبتها أن تعكر صفو الجلسة التي يمكن وصفها بالتاريخية، حيث انهالت بالتهم على زملائها، فقط لأنهم كانوا منصفين في حديثهم عن المغرب، وعن وحدته الترابية وسيادته على صحرائه، وعن مصلحة بلادهم في دعم الجهود الأممية في قضية الصحراء وأهمية التزام الحياد على الأقل، وعلمنا فيما بعد أن هذه الاتهامات فتحت بشأنها مناقشات جدية لتحديد المسؤوليات وترتيب الآثار القانونية بشأنها.. ودون التدخل في هذا الشأن الداخلي لزملائنا أعضاء مجلس النواب في المكسيك، فإنه من زاوية التحليل السياسي، هو نوع من التوجه نحو عزل دعم أطروحة الانفصال داخل النخبة البرلمانية المكسيكية، والدفع بتعزيز العلاقات مع المغرب مع مراعاة مصالحه الوطنية وفي مقدمتها ما يتعلق بقضية الصحراء، وهذا عنصر نجاح ثالث لا شك في ذلك)).

تؤكد الشهادة سالفة الذكر، جانبا من المعارك الدبلوماسية القوية التي يقودها النواب المغاربة من أجل بلادهم في الخارج، ولا فرق في ذلك بين مجلس النواب ومجلس المستشارين، ولم يكن بعد المسافات وآلاف الكيلومترات ليحول دون إجراء رحلات مكوكية دفاعا عن القضية الوطنية، وتبقى إحدى الوصفات الناجعة لردم الهوة بين المسافات هي مبادرة خلق «المنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب-أمريكا اللاتينية والكاريبي»، هذا الأخير تم الإعلان عن تأسيسه انطلاقا من مكان له رمزيته، وهو مكتبة الملك محمد السادس في عاصمة بنما،

خلال نهاية السنة المنصرمة، الأمر الذي يعد بدوره «اختراقا» دبلوماسيا عابرا للقارات، وهو الاتفاق الذي أشرف على توقيعه كل من رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي (برلاتينو)، رولاندو باتريسيو غونزاليز، ورئيس برلمان أمريكا الوسطى (بارلاسين)، كارلوس هيرنانديز كاستيو، ورئيسة برلمان الميركوسور (بارلاسور)، فابيانا مارتن، ورئيس البرلمان الأنديني (برلاندينو)، غوستافو باتشيكو.. يوم 4 دجنبر 2024 (انظر الصورة).

مبادرة بهذا الحجم، وفي الجزء الآخر من العالم، لا تقف قيمتها عند كونها تصب مباشرة في دعم الجهود المرتبطة بالقضية الوطنية، بل تكمن في كونها مبادرة تكاملية مع ما تم التأسيس له من خلال وفود مجلس النواب، فضلا عن كونها تمت على ضوء المبادرة الأطلسية المغربية التي تهدف إلى تعزيز ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي(..)، من تم كان لافتا للانتباه قول رئيس مجلس المستشارين، بلغة مفهومة وواضحة، خلال أشغال الجمعية العامة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكارايبي (بارلاتينو): «إن المملكة المغربية، التي حدد الملك محمد السادس، بكل حزم ووضوح، المنظار الذي يرى به العالم، تقوم في مجال التعاون جنوب -جنوب، على تعزيز السلام والأمن والاستقرار، ودعم التكامل الاقتصادي الجهوي والإقليمي، وهذه المبادئ كانت - ولا شك - الإطار المرجعي للمبادرة الأطلسية التي أطلقها الملك في نونبر 2023، لأطلسي أوسع وأكثر شمولا، يمثل نقطة التقاء بين إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية، باعتبارها مناطق تتوفر على المؤهلات الضرورية لضمان الإقلاع الاقتصادي..))، وقد قال ذلك في أول مهمة له خارج أرض الوطن بعد التنصيب(..).

إن حسابات التكامل والتعاون على طي حاجز المسافات بين كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، تؤكدها الثمار التي تحققها مثل هذه اللقاءات والتي تعكسها تصريحات المسؤولين، إذ أكد رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي خورخي بيزارو إستيبان، في وقت سابق بمدريد (التي اعترفت هي الأخرى بجدية مقترح الحكم الذاتي)، أن ((هذا التجمع الإقليمي الذي يضم 23 برلمانا وطنيا، يتقاسم مع المغرب موقفه بشأن قضية الصحراء.. وأن موقف دول أمريكا اللاتينية بخصوص الصحراء المغربية، تغير بشكل جذري في السنوات الأخيرة لصالح المملكة)). ولا شك أن الفضل في هذا التغيير يعود للدبلوماسية البرلمانية(..).

إن النجاح الدبلوماسي لأنشطة الغرفة الثانية في أمريكا اللاتينية، هو الذي يقف بشكل مستتر وراء انتشار عناوين إعلامية، تؤكد الدينامية المرغوبة، بعد سنوات عجاف من تباعد وجهات النظر، حيث صار من المعتاد اليوم قراءة عناوين إعلامية من قبيل: ((رئيس مجلس المستشارين يستقبل الرئيس بالنيابة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبي، اجتماع مشترك مع برلمان منظومة الأنديز بمقر مجلس المستشارين بالرباط، رئيس مجلس المستشارين يستقبل رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكارايبي رونالدو غونزاليز باتريسيو، دبلوماسية برلمانية جريئة تعزز ريادة المغرب في أمريكا اللاتينية)).. كل هذه العناوين لم يكن بالإمكان قراءتها قبل سنوات قبل أن تمر الدبلوماسية البرلمانية إلى سرعتها القصوى، بعد «تحالف» عملي بين مجلسي النواب والمستشارين في سبيل التعريف بالقضية الوطنية الأولى للمغاربة.. هذا التحالف تؤكده أيضا الأنشطة والبلاغات المشتركة بين الجانبين(..).

سواء تعلق الأمر بمجلس النواب أو بمجلس المستشارين، وبغض النظر عن الانتماء إلى الأغلبية أو المعارضة، فإن الدبلوماسية البرلمانية، رغم طابعها الناعم، تعد بمثابة كاسحة ألغام في مواجهة خصوم الوحدة الترابية للبلاد، لاسيما بعد ما حققته القضية الوطنية من مكاسب في السنوات الأخيرة، على رأسها اعتراف دول كبرى بسيادة المغرب على صحرائه، ويجب التأكيد، في هذا الإطار، على أن هاته المجهودات لا تأتي بمعزل عن التوجيهات الملكية، حيث أكد الملك محمد السادس في خطابه الأخير إلى أعضاء البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشر، على ((الدور الفاعل للدبلوماسية الحزبية والبرلمانية في كسب المزيد من الاعتراف بمغربية الصحراء، وتوسيع الدعم لمبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد لهذا النزاع الإقليمي))، وقد كان لافتا للانتباه دعوة الملك محمد السادس ((إلى المزيد من التنسيق بين مجلسي البرلمان بهذا الخصوص، ووضع هياكل داخلية ملائمة، بموارد بشرية مؤهلة، مع اعتماد معايير الكفاءة والاختصاص، في اختيار الوفود، سواء في اللقاءات الثنائية، أو في المحافل الجهوية والدولية))..

في ذات السياق، قال الملك محمد السادس في خطابه الموجه إلى ممثلي الشعب في كلا الغرفتين: ((لقد قلت، منذ اعتلائي العرش، أننا سنمر في قضية وحدتنا الترابية، من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير، داخليا وخارجيا، وفي كل أبعاد هذا الملف.. ودعوت كذلك للانتقال من مقاربة رد الفعل، إلى أخذ المبادرة، والتحلي بالحزم والاستباقية))، ولازالت المعركة من أجل القضية الوطنية متواصلة إلى حدود اليوم، بشعار: الله الوطن الملك.

> الحدث يكتسي أهمية كبيرة.. ففضلا عن كونه يعد تنزيلا واقعيا للتوجيهات الملكية في باب الدبلوماسية البرلمانية، ومواصلة لتنفيذ اتفاق يوليوز 2022 على إحداث المنتدى البرلماني الاقتصادي المغربي الموريتاني كإطار مؤسساتي جديد للتعاون.. فقد حقق على الميدان نجاحات مؤكدة، بعد أن أجرى رئيس مجلس النواب المغربي، الذي نقل رسالة ملكية بالمناسبة(..)، مباحثات مع الرئيس الموريتاني ولد الغزواني بحضور الوزير المكلف بالديوان الرئاسي، الناني ولد أشروقه، ورئيس البرلمان الموريتاني محمد ولد مكت، والسفير المغربي في موريتانيا حميد شبار.

اقتصاد

المكتب الوطني للسياحة يطلق مبادرتين لإعادة الاعتبار لفاس وورزازات

ضمن استراتيجية موجهة لكافة هذه المجالات والوجهات السياحية، أعلنت المؤسسة الوطنية المغربية للسياحة (ONMT)، عن إطلاق خطط انتعاش استراتيجية لجهتي فاس وورزازات، تحت عنواني: «فاس المتألقة» و«ورزازات النامية»، بهدف تعزيز رؤية هذه الوجهات في الأسواق الدولية.

وفي بيان لها بالمناسبة، أفادت ONMT أن «المؤسسة تطلق استراتيجية استعادة لمكانة لؤلؤتين تاريخيتين، هما فاس وورزازات»، وذلك لدعم انتعاش هذه المناطق ذات الإمكانات الكبيرة، حيث تستند كل خطة إلى محاور رئيسية، تتضمن تعزيز الوعي من خلال وسائل الإعلام و«رحلات التعلم»، وتعزيز البرمجة مع وكلاء السفر، بالإضافة إلى تحسين الربط الجوي.

وتعتمد خطة الانتعاش «فاس المتألقة»، على سلسلة من المبادرات ذات التأثير الإعلامي والتجاري الكبير، عبر برنامج يتضمن وثائقيين: الأول حول المطبخ الفاسي والثاني بعنوان: «الحرفيون في المغرب»، لتسليط الضوء على المهارات التقليدية للجهة، فضلا عن سلسلة «دقيقة سفر على M6» لإبراز مؤهلات العاصمة الروحية للمملكة.

كما تعتمد خطة «ورزازات النامية» منطقا تكميليا، حيث سيتم إعادة تموقع المدينة كوجهة استثنائية تقع عند تقاطع الصحراء، والسينما، والتجربة التفاعلية، حيث تخطط ONMT لإنتاج محتوى سمعي بصري في المملكة المتحدة، يركز على تاريخ السينما في ورزازات، لتسليط الضوء على الأستوديوهات الأسطورية للجهة، ومناظرها الطبيعية الخلابة التي كانت مسرحا لإنتاجات كبرى.

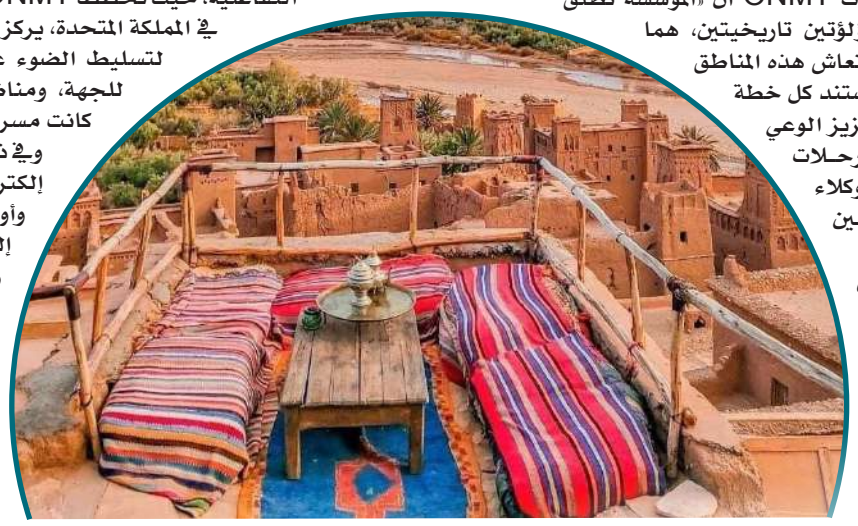

وفي ذات السياق، سيتم تنظيم ندوات إلكترونية، وتدريبات عبر الأنترنيت، وأوراش دولية، ووحدات تعليم إلكتروني، في الجهتين، لدعم رفع مستوى كفاءات شبكات البيع.

من خلال هاتين الخطتين، تؤكد ONMT رغبتها في التعامل مع كل وجهة كعالم فريد، مع استراتيجيات مصممة خصيصا ومنطق التشارك المحلي.

الخزينة العامة تسجل تراجعا في نسبة الاقتراض العام

عرفت الخزينة المغربية انخفاضا ملحوظا في حجم الاقتراض خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الجاري، حيث بلغ إجمالي الاقتراض 53.9 مليار درهم، مسجلا تراجعا بنسبة 13.8 % مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي، إلى التراجع الحاد في الاقتراض طويل الأجل، الذي انخفض بنسبة 51.2 %.

وبالنسبة لحجم الدين العام، المتمثل في سندات الخزينة، فقد وصل رصيده إلى 775.2 مليار درهم بنهاية شهر أبريل الأخير، مسجلا كذلك انخفاضا طفيفا شهريا، لكنه حافظ على زيادة سنوية بنسبة 2.9%،

حيث تستحوذ السندات طويلة الأجل على الحصة الأكبر من الدين بنسبة 67.3 %، تليها السندات متوسطة الأجل بنسبة 30.7 %، ثم السندات قصيرة الأجل بنسبة 1.9 %.

من جهة أخرى، فقد شهدت العروض المقدمة في مزادات سندات الخزينة، انخفاضا بنسبة 9.8 %، لتصل إلى 103.9 ملايير درهم، وكان التراجع الأكبر في العروض طويلة الأجل، بنسبة 38.1 %، تلتها العروض متوسطة الأجل التي انخفضت بنسبة 9.2 %. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت العروض قصيرة الأجل بنسبة حادة بلغت 83.6 %.

الخزينة العامة للمملكة
TRESORERIE GENERALE DU ROYAUME

«الشعبي للإسكان» تسير نحو خطة استراتيجية عقارية عالمية

الشعبي للإسكان
Chaabi lil iskane

التزاما منها بخدمة المغاربة المقيمين بالخارج، تكثف «الشعبي للإسكان» حضورها الدولي من خلال مقاربة منظمة تجمع بين القرب والاستماع، والوصول السهل، الهدف منها توفير وصول مميز للمغاربة المقيمين بالخارج إلى العرض العقاري المغربي، في إطار مطمئن وشخصي.

بعد الجولة التي قامت بها إلى أمريكا الشمالية، والتي شهدت دعما مؤسساتيا ملحوظا من قبل القنصل العام للمغرب وفريقه، تعتزم «الشعبي للإسكان» في المرحلة المقبلة التوجه نحو أوروبا، حيث تمت جدولة محطات أخرى، مما يؤكد استراتيجيتها وديناميكيتها على الأرض، إذ تتيح هذه المقاربة المباشرة والإنسانية للشركة تعزيز موقعها كمرجع لدى المغاربة في العالم، من خلال تقديم إجابات ملموسة لتطلعاتهم في الاستثمار أو العودة إلى الوطن.

ومن خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية الطموحة، لا تكتفي المجموعة بالترويج للمشاريع العقارية، بل تؤكد رسالتها المدنية، من خلال تسهيل ربط دائم بين المغاربة المقيمين بالخارج وبلدهم الأصلي، من خلال عرض واضح، متاح، وموثوق.

نظام التأمين الصحي الإجباري «تضامن» يتجه نحو تغطية شاملة

للوصول إلى رعاية صحية ذات جودة وحماية معززة، يستمر نظام التأمين الصحي الإجباري «تضامن»، في انتشاره في ظروف مالية متينة، وهذا ما جاء به آخر اجتماع للحكومة بمجلس المستشارين، الثلاثاء الأخير، مؤكدا بذلك على إرادة السلطة التنفيذية في ضمان استدامته، من خلال تحمل مباشر لمساهمات الأسر المؤهلة، بمبلغ سنوي قدر بـ 9.5 مليار درهم.

وتندرج هذه الخطوة في إطار دينامية أوسع لتعزيز الحماية الاجتماعية، التي شهدت دمج حوالي 4 ملايين أسرة في النظام، حيث بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين، بمن فيهم المستحقين، نحو 11 مليون شخص، إذ تتمتع هذه الأسر الآن بالوصول المجاني إلى الرعاية في المؤسسات الاستشفائية العامة، بالإضافة إلى خدمات القطاع الخاص، عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، بنفس الشروط التي يتمتع بها المؤمن عليهم الآخرون.

وفي هذا السياق، ومنذ إطلاق نظام التأمين الصحي «تضامن» حتى متم مارس الماضي، تم تسجيل أكثر من 14 مليون ملف طبي، تم من بينهم معالجة 12 مليونا، بما في ذلك أكثر من 300.000 ملف تتعلق بأمراض مزمنة أو خطيرة، بتكلفة إجمالية تتجاوز 17 مليار درهم.

من جهة أخرى، تمهد هذه المقاربة الموسعة، الطريق نحو اعتماد تدريجي للتأمين الصحي «أش amil»، الذي يهدف إلى تغطية شاملة، بدون أي استبعاد اجتماعي، وتم في هذا السياق، إدماج أكثر من 313.000 مستفيد جديد، مما يشير إلى تحول نحو نظام صحي أكثر عدلا وشمولية.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع الصحفي عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب
تصدر منذ 1965
جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار
توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)
250 درهم (عرض خاص) عوض ~~290 درهم~~
الاسم العائلي: .....
الاسم الشخصي: .....
المدينة: ..... رقم الهاتف: .....
البريد الإلكتروني: .....
تاريخ بداية الاشتراك: .....
وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي
ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:
Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:
يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC
اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:
contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

«صنع في الهند».. يخلد روح ليلى العلوي في باريس

تشجيعا للفنانين الذين يسخرون فنهم للدفاع عن كرامة الإنسان، تحتضن مؤسسة «دار المغرب» المعرض الفوتوغرافي «صنع في الهند»، للفنانة والمصورة الفوتوغرافية الراحلة ليلى العلوي، بهدف إحياء ذاكرتها، وأرشفة أعمالها، والدفاع عن القيم التي آمنت بها.

وفي تصريح إعلامي بالمناسبة، أوضحت فاليريا بارونكالي، موظفة في معرض كونتينوا، أن المعرض، الذي سيستمر إلى غاية 15 يونيو 2025، يتولى مهمة إيصال رسائل ليلى العلوي من خلال أعمالها وصورها ومشاريعها، مشيرة إلى أن «صنع في الهند» معرض أنجزته ليلى بين عامي 2011 و2014، حين صورت جميع العمال والأشخاص المشتغلين في مصنع نسيج بمدينة شيناي.

ومن جهة أخرى، صرحت والدة الراحلة، كريستين العلوي، أن: «ليلى كانت تعمل بجد، لذلك اشتغلنا لعدة سنوات على أرشفة أعمالها، فمن الطبيعي أن تكون أولويتنا اليوم أن تبقى حية في ذاكرتنا نحن كعائلة، وأيضا في ذاكرة العالم»، مؤكدة أنه في الوقت الذي تحاول فيه أسرتها إبقاء ذاكرتها حية بطريقتها الخاصة، تقام في جميع أنحاء العالم تكريمات في حق ليلى بمناسبة الذكرى العاشرة لرحيلها، مثل الهند والبرازيل، إلى جانب ثلاثة معارض أخرى في المغرب وفرنسا وغيرها، مشددة على أن العائلة مصممة على النضال من أجلها.

للتذكير، فليلى العلوي كلفت في يناير 2016، من قبل منظمة العفو الدولية بإنجاز مشروع بصري حول حقوق النساء في بوركينا فاسو، حيث أصيبت بجروح خطيرة في الهجوم الإرهابي الذي استهدف العاصمة واغادوغو، ولم تنج منه.

مؤسسة الفقيه التطواني تواصل تأطير النقاش السياسي

تواصل مؤسسة الفقيه التطواني، التي يترأسها أبو بكر التطواني، تأطير لقاءات وندوات ومحاضرات تراهن على العمق بدل العرض، وكذا على الأثر البعيد عوض الحضور الكثيف.

وتعمل المؤسسة على إعادة الاعتبار إلى ما هو جوهري في زمن تختزل فيه الثقافة في مظاهر مناسباتية، حيث تحولت إلى منصة فكرية واستراتيجية تستضيف الفاعلين السياسيين والأكاديميين والطلبة، والصحافيين، والمواطنين في لحظة واحدة، ودون شعبوية، كما تراهن على أن الحوار العميق حين يتاح في شروط حقيقية، يمكنه أن يغير الطريقة التي نرى بها السياسة، وأن نعيد بها وصل ما انقطع بين المجتمع والفكرة، وبين المواطن والقرار، وأيضا بين التاريخ والمصير.

من جهة أخرى، فمؤسسة الفقيه التطواني واحدة من المؤسسات التي تحاول الربط بين القيم الوطنية الكبرى (الحرية، المسؤولية، الشفافية، المشاركة)، وبين النقاش اليومي حول السياسات العمومية، وتحديات التنمية، وذلك، فهي تعيد السياسة إلى أصلها الفلسفي، باعتبارها فن العيش المشترك.

أشرف حكيمي يوقع أولى لمساته في عالم المجوهرات

قرر لاعب المنتخب الوطني، أشرف حكيمي، أن ينقل شغفه بالتميز إلى مجال جديد بعيد عن المستطيل الأخضر، حيث أعلن عن دخوله عالم تصميم المجوهرات، من خلال تعاون مميز مع المصممة المغربية العالمية مريم الأبيض، لإطلاق أول قطعة تحمل بصمته.

هذا التعاون أثمر عن إطلاق عقد مستوحى من التراث المغربي، يمزج بين الفخامة والهوية الثقافية، حيث حرص حكيمي بنفسه على الإشراف على أدق تفاصيله، إلى جانب المصممة الشغوفة «ميمي لو بلان»، المعروفة بذوقها الرفيع وحسها الإبداعي، والنتيجة: قطعة تحمل روح الأصالة المغربية، وتجسد في آن واحد الأناقة العصرية والهوية الثقافية.

من خلال هذه الخطوة، اختار حكيمي أن تكون بصمته الأولى في عالم التصميم مرتبطة بجذوره المغربية، مؤكدا أن الانتماء يمكن أن يتحول إلى فن، وأن الثقافة يمكن أن تلبس وتعاش.

من جهتها، عبرت «ميمي لو بلان»، التي ذاع صيتها في مجال تصميم المجوهرات الفاخرة، عن سعادتها الكبيرة بهذا التعاون، مؤكدة أن حكيمي كان أكثر من مجرد اسم مشارك، بل شريكا حقيقيا حضر كل مراحل العمل وشارك في صياغة التفاصيل، ما منح القطعة طابعا شخصيا وعمقا فنيا مميزا.

الدار البيضاء تحتضن عرضا موسيقيا يزرع بذور الجمال في قلب الطفولة

ضمن فعاليات مهرجان الطفولة ما قبل المدرسية «بذور وجسور» بالدار البيضاء، تنظم يومي 2 و3 يونيو 2025 بمركز غالي برادة، التابع لمؤسسة أم كلثوم، كوميديا موسيقية موسومة بـ«الهدهد والطيور الإثنا عشر»، وهو ثمرة شراكة بين جمعية «أم الغيث» ومؤسسة Par-Chemins.Concepts.

ويعيد هذا العمل صياغة الحكاية الصوفية بلغة رمزية مبسطة تناسب الأطفال من ثلاث إلى ست سنوات، فالطيور بقيادة الهدهد تنطلق في رحلة بحث عن المعنى والوحدة، حيث أن الهدف من هذا العرض ليس فقط الترفيه، بل تحفيز الوعي بالقيم الإنسانية الكبرى: السلام، التسامح، الانفتاح، والتواصل مع الذات والآخر.

ورغم أن العرض موجه للأطفال وأسرهم، إلا أنه يحمل رسائل أعمق لكل من يرى في الفن وسيلة لترميم الإنسان في الأحياء المهمشة، حيث تهمل الطفولة أحيانا، إذ يثبت هذا المشروع أن الخيال يمكن أن يزدهر، وأن الثقافة ليست ترفا، بل حقا أساسيا.

مجلة «عالم التربية» تناقش الذكاء الاصطناعي وقضايا التربية

أصدرت مجلة «عالم التربية» عددها الجديد الذي عنونته بـ«الذكاء الاصطناعي وقضايا التربية»، حيث جمع بين مجموعة من الأكاديميين والمتخصصين والباحثين الذين ينتمون إلى مؤسسات بحثية رسمية كالمجلس الأعلى للتربية والتكوين، وجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، وجامعة محمد الخامس بالرباط.. بالإضافة إلى المراكز الجهوية للتربية والتكوين والمدارس العليا للأساتذة.

وفي إطار التراكم العلمي والمعرفي الذي حققته المجلة، ولا تزال، فقد كانت شخصية عددها الأخير متمثلة في الدكتور الحبيب المالكي، الرئيس السابق للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وذلك من أجل الوقوف على رؤية المجلس إزاء الذكاء الاصطناعي والكشف عن خياراته التعليمية والتربوية في ظل المستجدات الجديدة التي باتت تستحضر نموذج المدرسة الجديدة باعتبارها مدرسة حديثة تواكب روح العصر ومستجداته على مختلف الأصعدة، وأبرزها التحولات التكنولوجية الواقعة مع الذكاء الاصطناعي.

تجدر الإشارة إلى أن هذا العدد من المجلة يقع في 431 صفحة، مشتملا على 27 مقالا، و4 قراءات، زيادة على افتتاحية وحوار مع الدكتور الحبيب المالكي، جاعلا من الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المتمثلة في: «شات جي بي تي» و«ديب سيك» و«كلود أي»، مشاركين في تحرير العدد.

معرض «جولة الرياضيات في العمارة الأندلسية».. لقاء بين الفن والعلم

في إطار الاحتفاء بشهر التراث، ينظم معهد ثيربانتيس بمراكش، معرضا تحت عنوان: «جولة الرياضيات في العمارة الأندلسية» بقصر البديع، بتعاون مع جمعية تراثيات مراكش، وأكاديمية توبقال للأبحاث والدراسات الاجتماعية، والذي سيمتد إلى غاية 10 يونيو 2025.

ويتضمن المعرض أزيد من 20 لوحة تعريفية، توضح للزوار كيف التقت الفنون والعلوم في العمارة الأندلسية، وتبرز البعد الرمزي والدقة الرياضية في العمارة الأندلسية، حيث يركز على دراسة الأنظمة الزخرفية والبنى الهندسية والفسيفساء، باستخدام تقنيات حديثة، كالمسح التصويري، والواقع الافتراضي، والتوليد الخوارزمي، بما يكشف عن عمق هذه الثقافة وتقدّمها العلمي في تلك الحقبة.

يشار إلى أن هذا النشاط الثقافي يندرج ضمن مشروع Paseos Matemáticos الذي أطلقته مؤسسة «ديسكوبري»، بشراكة مع عدد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والثقافية في إقليم الأندلس، من خلال تنظيم محطاته الدولية في بلدان شمال إفريقيا.

ويواصل المعهد التزامه بتعزيز التبادل الثقافي والعلمي بين إسبانيا والمغرب، مسلطا الضوء على الروابط التاريخية والإنسانية التي جمعت بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط عبر القرون.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ربورتاج: خالد الغازي

كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي

الأرشيف: حسن سرين

مراجعة النصوص: جميلة حلبي

المراسلون:
زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم
عزيز الفاطمي
شكيب جلال

المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي

الإخراج الفني: محمد الغولي

المشرف على الموقع: محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط

الهاتف: 05 37 70 80 47

البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma

الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma

رقم اللجنة الثنائية: أع/ 070-2011

الإيداع القانوني: 28 جوان 1965

السحب: مطابع ماروك سوار

التوزيع: سابريس

القسم التجاري:
06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

الأسبوع الصحفي تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 126

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

المناورات في أوجها.. السلطان بين اليأس والأمل

بقلم:
مصطفى العلوي

تقاس الحوادث والأحداث في أعمار الشعوب بإطارها الزمني وظروفها الجغرافية والسياسية.. مثلما يقاس إيمان الرجل وتشبثه بدينه بصيام يوم طويل حار مشمس من أيام رمضان، أو شهر بأكمله تماما، كما كان يقاس الإيثار عند حاتم الطائي والعدل عند عمر بن الخطاب.

وإنما الأحداث برجالها وظروفها.. فليس من البطولة اليوم أن يهدم طيار مدينة بكاملها لمجرد إطلاقه قنبلة وهو جالس في مقعده الوثير داخل طائرته النفاثة.

والأحداث التي تم عرضها في الحلقات السابقة من المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية، والتي كان المغرب مسرحا لها في السنين الأولى من القرن العشرين، قد تظهر عادية بسيطة في عصرنا الذي تتناقل فيه وكالات الأنباء وشركات الأروفيزيون صور وأخبار ما يجري في أنأى بقاع المعمور، بينما المغرب أيام المولى عبد الحفيظ كان أشبه بجزيرة معزولة عن العالم، يمارس فيها الأوروبيون المتقدمون الأقوياء الأغنياء تجاربهم الاستعمارية في إطار تعتيم إخباري تام، فلا منظمة للوحدة الإفريقية تهب لنصرته، ولا جامعة عربية تواسيه بالتضامن، ولا دول إسلامية تضمد جراحه، وإنما كان المغرب أكثر شبها بالثور الذي يتم اغتياله في حلبة لمصارعة الثيران، لذلك لم أكن مخطئا في اختيار هذا المثال، وإنما أتحدث عن ظروف المولى عبد الحفيظ وهو يواجه المناورات الفرنسية والإسبانية.

أما القياس، قياس هذه الأحداث وهذه المؤامرات، وهذه المناورات وهذه الأزمات، وهذه الحروب وهذه الاغتيالات، وهذه المفاوضات، وهذه المساومات، وغيرها وغيرها.. فإنه الزمن..

ولو ترك للقارئ أن يقدر الفترة الزمنية التي عرف المولى عبد الحفيظ خلالها هذا الصراع المرير الطويل.. لقدرها بعشر سنوات، ولكن القارئ المهتم سيزداد تقديره لصبر الرجل وتعنته عندما يعرف أن هذا المسلسل الرهيب مر في ظرف قصير، وقصير جدا.

فمنذ اليوم الذي اقتعد فيه المولى عبد الحفيظ عرش المغرب، وهو السابع من شهر يونيو 1908، إلى اليوم الذي اجتمعت فيه القيادة العسكرية والسياسية الفرنسية لتصدر قرارها بضرورة تأديب سلطان المغرب المولى عبد الحفيظ وتوجيه إنذار نهائي له في فبراير 1910، كان إطار هذه الأحداث كلها لم يتعد الثلاث سنوات، وأن حرب الصحراء ضد البوليساريو قد مضت عليها عشر سنوات؛

وإذا كنا نعرف ونحن في سنة 1986 (خلال تأليف هذا الكتاب)، أن احتلال الضفة الغربية والقدس العربية ومرتفعات الجولان، قد مضت عليها سبعة عشر سنة؛

وإذا قارنا هذه الأحداث بالمناورات الاستعمارية الفرنسية والإسبانية ضد سلطان بدأ حياته مجاهدا ضد الاحتلال، ودخل مع الاستعمار حربا سياسية دامت ثلاث سنوات.. لزاد تقديرنا لظروف هذا الرجل وإكبارنا لحزمه.

إن هذا التقدير لا يعادله إلا ذلك الفرق بين الأيام التي كان يقضيها السفراء والمبعوثون في السفر بين باريس والرباط في تلك الأثناء، والساعات الثلاث التي يقضيها هؤلاء المبعوثون اليوم بين الرباط وباريس.

وقد تصح المقارنة أيضا بين الشعب الفرنسي في تلك الأثناء والشعب الفرنسي اليوم.

بينما فرنسا اليوم أكثر تعقلا وواقعية، إذ هي لا تعطي لأطماعها وتوسعها تلك التسمية البشعة، تسمية الاستعمار والاحتلال، بعد أن لفظ العالم تلك التسميات، فاضطر الخبراء والعلماء إلى البحث عن وسائل أخرى وتسميات جديدة توافق روح العصر..

فقديما، كان العلماء يعتبرون تعلم اللغة الفرنسية كفرا، واليوم يتسابق علماؤنا على أبواب الوسطاء لتسجيل أبنائهم وحفدتهم في البعثة الثقافية الفرنسية، ويا لهول المصادفة، ويا لسمخ الزمن.. وها هي البعثة الثقافية الفرنسية بعد أن أتمت مخططها وأصبحت النخبة المغربية العربية المسلمة تخلط في كلامها بين العربية والفرنسية، بينما لا يخفي بعض الموظفين العرب والمسلمين امتعاضهم من رؤية مقالة مكتوبة بالعربية، ها هي البعثة الثقافية الفرنسية ترفض الاستمرار، وبكل تحد وامتعاض يرددون لمن يريد أن يسمع أو من لا يريد: «نحن لا نريد منكم أن تتعلموا لغتنا.. كفى» وكأنهم يرددون المقولة المشحونة بالمعاني: «الله يجيب»..

> كان المغرب أيام المولى عبد الحفيظ أشبه بجزيرة معزولة عن العالم، يمارس فيها الأوروبيون المتقدمون الأقوياء الأغنياء تجاربهم الاستعمارية في إطار تعتيم إخباري تام، فلا منظمة للوحدة الإفريقية تهب لنصرته، ولا جامعة عربية تواسيه بالتضامن، ولا دول إسلامية تضمد جراحه، وإنما كان المغرب أكثر شبها بالثور الذي يتم اغتياله في حلبة لمصارعة الثيران(...).

كانت فرنسا في تلك الأثناء دولة جشعة تبحث عن التوسع واستغلال خيرات إفريقيا، واستعباد شعبها، وعلماؤها وكتابها وساستها يتبارون في تحليل السياسة الاستعمارية ومميزات الاحتلال والغزو دون أن يخجل أحد كبار أحزابها عن تسمية نفسه بالحزب الاستعماري.

فهل بعد هذا نؤاخذ المولى عبد الحفيظ على تعبه ومله، وانهياره وحسرته، وخيبة أمله؟ وكيف يتعب الإنسان ويمل وييأس وينهار ويتحسر ؟

وماذا يفعل عندما يخيب أمله؟ وهل هناك إنسان يستسلم لهذا الانحدار دون أن يجد في شيء ما قبرا لأحزانه، ورفيقا لأوهامه ومهدئا لآلامه ؟

لا شك أن الفرنسيين استغربوا ما أورده المولى عبد الحفيظ في حديثه الذي أورده السفير رينيو في مذكراته، عندما حدثه المولى عبد الحفيظ عن ((**الرأي العام وسمعة السلطان الذي بويع على أساس إجلاء القوات الأجنبية**))، والفرنسيون كانوا أعرف من غيرهم بالرأي العام.. وأي رأي عام؟ الزوايا، والسادات، وقصائد سيدي المجذوب، وسيدي قدور العلمي، وعيساوة، وهوارة، ودرقاوة.. فهل هذا هو الرأي العام الذي يتحدث عنه المولى عبد الحفيظ؟ فإما إنه غلطان إذا كان يعتبر هذا هو الرأي العام، وإما أنه لا يقيم وزنا لهذا الرأي العام ويعتبر أن الرأي العام الحقيقي هو الجيوش المجاهدة في الريف وفي الجنوب وفي بوذنيب.

ولا شك أن هذا الاتجاه الأخير هو الذي كان يشغل المولى عبد الحفيظ، وكيف لا يشغله جهاد المجاهدين ضد الاحتلال وهو الذي يعتبر المجاهدين رفاقا له..

وكان الاستنتاج الفرنسي وحسابات الخبراء المستعمرين في عمق الصواب.. لقد دخل الاستعمار الفرنسي للمغرب بواسطة التفرقة، والتشتيت والمناورات، وحقق بهذه الأساليب الكثير من الانتصارات، ولابد إذن، من تصعيد هذا المخطط.

وكان الفرنسيون بوسائلهم الخاصة، وجواسيسهم، يعرفون خلفيات السلطان ودواخله، يعرفون أنه تعب ومل، وأنه محتار بين اليأس والأمل.. فلا بد للذكاء الفرنسي، والمال الفرنسي، والعلم الفرنسي (بخفض العين)، والدهاء الفرنسي، والنفوذ العسكري الفرنسي.. لا بد لهم جميعا من أن يخوضوا المعركة الفاصلة والنهائية.

يتبع